جامعة 8 ماي 1945

قـــــالمـــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

**تحت عنوان**

# جائحة كورونا العالمية وآثارها على هيكل التجارة العالمي

## -دراسة حالة الإقتصاد الجزائري-

**إعداد الطالبين:**

- بزاحي محمد أمين
- زوايدية فاتح

**إشراف الأستاذ:**

د. سماعلي فوزي

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

نشكر الله تعالى على توفيقه لنا لإنجاز هذا البحث كما نتوجه بالشكر الخالص الى أستاذنا المشرف الدكتور:" سماعلي فوزي "على كامل التوجيهات التي ساعدتنا على انجاز هذا البحث

ونتقدم بالشكر الوافر الى لجنة المناقشة التي تحملت عناء تقييم هذا العمل

فاللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك ونافعا لقارئه

# إهداء

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**نشكر الله تعالى الذي أرادنا أن نكون في هذا المقام ونصل الى ما نحن عليه الأن**

**نهدي ثمرة جهدنا الى أعز الناس في الوجود إلى من قال فيهما الرحمان في كتابه العزيز**

**«واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما رباني صغيرا»**

**وإلى كل العائلة من قريب أو بعيد وإلى جميع الأصدقاء**

**اليكم جميعا نهدي هذا العمل**

*** أمين * فاتح ***

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 خاصة ما يتعلق بالتجارة الدولية عبر سلاسل القيمة العالمية وتأثيرات الجائحة على تدفق السلع والخدمات عبر مختلف مراحل سلاسل الإنتاج الدولي، ثم نحاول استعراض مدى تطور التجارة الدولية والصدمات الاقتصادية التي مرت بها، وكذا إعادة النظر في نمط التقسيم الدولي لعمليات الإنتاج.

وتوصلت الدراسة إلى أن جائحة كوفيد 19 أدت إلى تعطل الإمدادات وآثرت سلبا على المبادلات الخارجية، وقد يؤدي دالك بكبرى الشركات الدولية الى إعادة النظر في استراتيجيات توزيع العمليات الإنتاجية الدولية، وقد يندر بتراجع سلاسل الامداد الدولية، أمام تزايد الدعوات الى الاعتماد على الموردين المحليين أو الإقليمين.

**الكلمات المفتاحية:** جائحة كورونا، الاقتصاد الجزائري، الصدمات الاقتصادية، التجارة الدولية.

**Summary**

This study aims to analyze the economic effects of the Covid-19 pandemic, especially with regard to international trade through global value chains, and the effects of the pandemic on the flow of goods and services through the various stages of international production chains. Pattern of international division of production processes.

The study concluded that the Covid-19 pandemic led to supply disruptions and negatively affected foreign exchanges, and this may lead major international companies to reconsider strategies for distributing international production processes, and it may be rare for international supply chains to decline, in the face of increasing calls to rely on local or regional suppliers.

**Keywords** : Corona pandemic, the Algerian economy, economic shocks, international trade.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| إهداء | |
| ملخص | |
| فهرس المحتويات | I |
| فهرس الجداول | III |
| فهرس الأشكال | IV |
| مقدمة | أ-ج |
| الفصل الأول: التجارة الخارجية والنظريات المفسرة | |
| تمهيد | 5 |
| المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية | 6 |
| المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية: | 6 |
| المطلب الثاني: أهمية وأسباب قيام التجارة الخارجية: | 8 |
| المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية | 9 |
| المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية: | 9 |
| المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية: | 13 |
| المطلب الثالث: بعض النظريات الحديثة في التجارة الخارجية: | 15 |
| المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية | 17 |
| المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسة التجارة الخارجية: | 17 |
| المطلب الثاني أنواع سياسة التجارة الخارجية: | 19 |
| المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية: | 22 |
| خاتمة الفصل | 28 |
| الفصل الثاني: تطور هيكل التجارة العالمية والصدمات الاقتصادية | |

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| تمهيد | 30 |
| المبحث 01: هيكل التجارة العالمية | 31 |
| المطلب 01: تطور التجارة العالمية | 31 |
| المطلب 02: النظام التجاري العالمي | 37 |
| المطلب 03: الاتجاهات الجديدة التجارة العالمية | 43 |
| المبحث 02: الصدمات الاقتصادية | 57 |
| المطلب 01: تعريف الصدمات وأنواعها | 57 |
| المطلب 02: صدمات الطلب الكلي والعرضي الكلي | 61 |
| المطلب 03: أثار صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي على ديناميكية وتوازن الاقتصاد | 72 |
| خاتمة الفصل | 84 |
| الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية والتجارية لجائحة كورونا على الإقتصاد العالمي والجزائري | |
| تمهيد | 86 |
| المبحث الأول: الآثار الاقتصادية والتجارية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي | 87 |
| المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا | 87 |
| المطلب الثاني: آثر كورونا على مختلف القطاعات العالمية | 90 |
| المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والتجارية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري | 96 |
| المطلب الأول: تداعيات كورونا على قطاع الصناعة والتجارة | 96 |
| المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة | 98 |
| خاتمة الفصل | 101 |
| خاتمة عامة | 103 |
| قائمة المراجع | 106 |

## فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مثال افتراضي لنظرية التكاليف المطلقة | 10 |
| 02 | مثال توضيحي لنظرية التكاليف النسبية | 12 |
| 03 | آثار تحرير التجارة الجزئي على الرفاه بمليارات دولارات الولايات المتحدة | 41 |
| 04 | نمو الناتج العالمي 2005-2013 | 44 |
| 05 | أحجام الصادرات والواردات من السلع، مناطق وبلدان مختارة 2009-2012 | 52 |
| 06 | العوامل المؤثرة في الطلب الكلي | 66 |
| 07 | معدلات النمو الفعلية والمتوقعة في أهم الاقتصاديات العالمية (2019-2021: ) بالنسبة المئوية | 90 |
| 08 | تأثر إيرادات السفر في الاقتصاد العالمي | 95 |

## فهرس الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | حجم الواردات | **54** |
| **02** | حجم الصادرات | **55** |
| **03** | منحنى الطلب الكلي | **62** |
| **04** | صدمات الطلب الكلي الإيجابية والسلبية | **63** |
| **05** | انتقال منحنى الطلب الكلي | **64** |
| **06** | منحنى العرض الكلي | **67** |
| **07** | أثار صدمات الطلب في التوازن الاقتصادي | **73** |
| **08** | أثار صدمة العرض السلبية | **74** |
| **09** | صدمات العرض ومنحنى فيليبس | **75** |
| **10** | أثار صدمة العرض الإيجابية | **77** |
| **11** | التوازن في المدى الطويل | **79** |
| **12** | مخطط العوامل المؤثرة في منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي ويتوقع أن الركود يصيب وبأكثر حدة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. | **80** |
| **13** | الاثار الديناميكية لصدمات الطلب | **82** |
| **14** | الأثار الديناميكية لصدمات العرض | **83** |
| **15** | عدد المهددين بالوقوع تحت خط الفقر عقب انتشار فيروس كورونا: | **91** |
| **16** | عدد المهددين بفقدان وظائفهم بسبب أزمة كورونا حول العالم (مليون شخص) | **91** |
| **17** | تطور أسعار السلع الأساسية (النفط، الغاز الطبيعي) في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (جانفي 2020–بداية أفريل 2020). | **92** |
| **18** | تطور نشاط الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (جانفي 2020–بداية أفريل 2020) | **93** |

## فهرس المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| **19** | تغييرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي لمجموعة من الدول: سبتمبر 2019–أفريل 2020 | **94** |
| **20** | إيرادات شركات التكنولوجيا خلال الربع الأول من سنة 2020 | **96** |
| **21** | تداعيات أزمة كوفيد 19 على قطاع الطيران في الدول العربية–الانخفاض المتوقع في إيرادات القطاع والناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) | **99** |

# مقدمة

**مقدمة:**

شهد العالم بداية سنة 2020 أسوء الأزمات الصحية في التاريخ، التي اعتبرتها منظمة الصحة العالمية كجائحة، وهي انتشار كبير للفيروس التاجي، أو فيروس كورونا كوفيد-19، فقد أدى بأغلب دول العالم إلى اتخاذ إجراءات حجر صحي عالمية، وذلك بتقييد حركة النقل الجوي، البري والبحري، وبإلزام بقا ء الملايين من الأشخاص في بيوتها. أدت إجراءات الحجر الصحي في الدول الكبرى إلى توقف العديد من القطاعات، أهمها قطاع الصناعة، السياحة والنقل، وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع نسب البطالة .كل هذا، أدى إلى انخفاضات حادة في المبادلات التجارية العالمية.

ويحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد أي دولة نظرا لما له من دور في جلب العملة الصعبة، حيث أن دول العالم تولي أهمية بالغة لهذا القطاع البناء والمبادلات التجارية ضرورة حتمية لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنها وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام.

والجزائر كغيرها من الدول، تسعى إلى النهوض بهذا القطاع وترقيته وإزالة كل المعوقات التي من شأنها عرقلة سير العمليات التجارية من انتقال السلع عبر الحدود بين الدول.

ويعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات التي اثرت فيها جائحة كورونا حيث أدت اجراءات الغلق الى انكماش كبير في معدلات النمو والتجارة العالميين بالاقتصاد العالمي، وكذلك أثرت على مختلف الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة، ادى الى تشكل الازمة الاسوأ في التاريخ الاقتصادي الحديث نظرا للخسائر الكبيرة التي تكبدها العالم وفي مدة وجيزة هذا الوضع الجديد قد يؤدي الى انقلاب موازين القوى الاقتصادية بتراجع كبير لمكانة العديد من الاقتصاديات في علاقات التجارة الدولية.

**إشكالية الدراسة:**

بناء على ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى تأثر التجارة الخارجية بتداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد19)؟**

وتندرج ضمن الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

- فيما تكمن اهمية التجارة الخارجية واهم النظريات المفسرة لها؟
- ما مدى تأثير جائحة فيروس كورنا على الجزائر؟
- الى أي مدى أثر فيروس كورونا على اقتصاديات العالم؟

## فرضيات الدراسة:

في إطار الإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، نحاول طرح الفرضيات التالية:

- تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.
- أثر فيروس كورونا على معظم اقتصاديات العالم من حيث ادت الى انخفاض الناتج الاجمالي والمبادلات التجارية
- أثر فيروس كورونا على مختلف القطاعات الجزائرية.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور المهم الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، زيادة على اعتبارها أداة لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية كما انها الوسيلة الأنجح في تحقيق اندماج أفضل في النظام الاقتصادي العالمي ولهذا كانت دراستنا حول تأثير فيروس كورونا على التجارة الخارجية خاصة وانا للفيروس تأثيرات مباشرة بسبب اجراءات الغلق المتبعة من الدول لمحاربة تفشي الفيروس وانتقاله.

## أهداف الدراسة:

- معرفة مدى تأثير فيروس كورونا على التجارة العالمية.
- تقدير مدى تأثر التجارة الخارجية في الجزائر بفيروس كورونا.

## منهجية الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث وللإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقديم كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها وكل المفاهيم المتعلقة بالهيكل العالمي للتجارة والصدمات الاقتصادية، وتم التطرق للتأثيرات المختلفة لفيروس كورونا على النمو الاقتصادي العالمي والتبادل التجاري وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

**تقسيمات الدراسة:**

قصد تغطية الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الأول يحتوي على ثلاث مباحث من خلالهم تم التطرق الى: عموميات حول التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها وسياساتها الخارجية.

**اما الفصل الثاني فتم التطرق الى كل من** هيكل التجارة العالمية من خلال تسليط الضوء على اهم التطورات التي مر بها لاقتصاد العالمي ومختلف الصدمات الاقتصادية.

اما الفصل الثالث فتطرقنا الى: التأثيرات المختلفة لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وكذلك تأثراتها ع على التجارة الخارجية في الجزائر.

# الفصل الأول التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها

**تمهيد:**

ازدادت التجارة الخارجية أهمية نظرا لتوفر فوائض في دول ونقص في دول أخرى، وتقوم التجارة الخارجية بمهمة تبادل الفائض بالحاجيات المطلوبة، ويكمن السبب الرئيسي في قيامها خاصة في اختلاف نسب تكاليف إنتاج السلع والخدمات المختلفة من دولة لأخرى.

والمفهوم الشامل لمصطلح التجارة الخارجية هو يعبر عن الصادرات والواردات السلعية والخدماتية وكذلك انتقال الأفراد بين الدول وانتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات وكل ذلك يتم وفق ضوابط محددة.

وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه في هدا الفصل من خلال التعرض إلى:

- **عموميات حول التجارة الخارجية**
- **النظريات المفسرة للتجارة الخارجية**
- **سياسات التجارة الخارجية**

## المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، فهو الجزء الهام في الاقتصاد الوطني لأي بلد، إذ تعتبر أيضا القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير والاستيراد.

### المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

يخضع معنى اصطلاح «التجارة الخارجية» لتباين كبير في الآراء حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها، وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح «التجارة الخارجية» بمعناها الضيق ومصطلح «التجارة الخارجية» بمعناها الواسع.

- التجارة الخارجية بمعناها الضيق تشمل كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.
- التجارة الخارجية بالمعنى الواسع تشمل كلا من:
  - ✓ الصادرات والواردات المنظورة.
  - ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة.
  - ✓ الحركات الدولية، أي انتقالات السلع ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.
  - ✓ الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم.

وتعتبر التجارة الخارجية: أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[1].

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة[2].

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء كانت في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، مصر،1996، ص 13.

[2] سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعي، الإسكندرية، مصر،2004، ص33.

مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

على الرغم من أن تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الاقتصاديات الوطنية يتشابه مع تبادلها في الاقتصاد الوطني الواحد، وعلى الأخص من حيث الأثر المشترك في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة إشباع الحاجات، إلا أنه يوجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية، والتي تتمثل في:

**1- تباين واختلاف النظم الاقتصادية والسياسية فيما بين الدول:**

تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية وجغرافية واحدة، أي في ظل نظام واحد، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات من دول مختلفة، تختلف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يقتصر الأمر فقط على القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسة، بل يشمل أيضا مجموعة من النظم والعادات التي تميز مجموعة من أفراد المجتمع الواحد، بحيث قد تصبح هذه القواعد عرفا له قوة ترفعه إلى مرتبة تعلو على مرتبات القانون.

**2- اختلاف النظم النقدية والمصرفية:**

لكل بلد من البلدان عملتها الخاصة بها، والتي تختلف عن غيرها بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتبادل الداخلي، إضافة إلى ذلك هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي، سواء كان بالنسبة لعملية الودائع أو منح الائتمان ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الدولي وبين التجارة على المستوى المحلي.

**3- الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية:**

إن الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان، من أهم العوامل التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى طبيعة التبادل التجاري الدولي، وبالتالي يعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص.

**4- مدى قدرة عوامل الإنتاج التقني على التنقل:**

إذا انتقلنا من المستوى المحلي للتجارة إلى المستوى الدولي فإن عوامل الإنتاج سوف تتسم بالجمود النسبي، من حيث قابليتها للتنقل، ويؤدي هذا الجمود إلى وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى، ويرجع هذا الاختلاف بصفة أساسية إلى عدم قابلية

عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة التي تنتقل به من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة.

**المطلب الثاني: أهمية وأسباب قيام التجارة الخارجية:**

**أولا:** تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة)، وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي)[1].

وتتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستثمار والاستهلاك.
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتقوم بربطها مع بعضها البعض.
- تعتبر مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- نقل التكنولوجيات الحديثة والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة وتفعيل علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي.

هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

**ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية**

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في[2]:

[1] طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص14.

[2] حمدي عبد العظيم. اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق. .ص 16-17.

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات.
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية، وجود فائض في الإنتاج، رفع مستوى المعيشة.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

لقد اختلفت نظريات التجارة الخارجية حول طبيعة وأسس الضوابط التي ينبغي أن تحكم التجارة الخارجية، وانقسمت النظريات إلى عدة مدارس، وجاءت بعض النظريات لتطور الأفكار السابقة وتضيف عليها بعض التحسينات ونظريات أخرى جاءت منتقدة لنظريات سبقتها.

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، حيث ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وسعت إلى توضيح السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، وجاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذين نادوا بضرورة تقييد التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، حيث دافعت النظريات الكلاسيكية على مبدأ التحرير التجاري، حيث ترى فيه أنه ضروري لتطور الدول وتحقيق النمو الاقتصادي. وتقوم النظرية الكلاسيكية على الفرضيات التالية:

- العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المحدد لتكلفة الإنتاج.
- الاقتصاد في حالة التشغيل التام وسيادة حالة المنافسة التامة.
- حيادية النقود وحرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدول وليس خارجها.

### 1- نظرية الميزة المطلقة: آدم سميث (1722-1790)

إن أول اقتصادي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم سنة1776، حيث استخدم آدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة avantage absolu. حيث يرى أن وجود فرق في تكلفة إنتاج سلعة في بلدين معينين تكفي لقيام التبادل بينهما. ودافع «آدم سميث» عن حرية التجارة وأوضح أن هذه الحرية تكسب البلد المزايا الآتية:

- تقسيم العمل وتوسيع حجم السوق.
- اقتناء سلع أرخص من دول أجنبية نظرا لارتفاع تكلفتها في البلد المحلي. ولتلخيص النظرية نفترض الافتراضات الآتية:[1]

✓ وجود بلدين أحدهما X والآخر بقية العالم Y.

✓ البلد X ينتج القمح مثلا بكفاءة أكبر من Y و Y ينتج سلعة النسيج بكفاءة أعلى من X

✓ عدم وجود تكاليف نقل.

✓ عدم وجود قيود جمركية.

يمكن تلخيص الفروض في المثال الآتي:

**الجدول 01: مثال افتراضي لنظرية التكاليف المطلقة**

| البلد | X | بقية العالم |
|---|---|---|
| إنتاج ساعة واحدة من القمح | 10 | 8 |
| إنتاج ساعة عمل واحدة من النسيج | 7 | 10 |

**المصدر**: هجير عدنان، الاقتصاد الدولي والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، العراق، 2010، ص 44.

من هذا المثال نلاحظ أن البلد x يتفوق على بقية العالم في إنتاج القمح، حيث أنه ينتج في ساعة عمل واحدة 10 وحدات في حين إنتاج بقية العالم من هذه السلعة في ساعة عمل واحدة هو 8 وحدات، ومن جهة أخرى نجد أن بقية العالم يمتلك كفاءة مطلقة في إنتاج سلعة النسيج بالمقارنة مع البلد X لأنه ينتج في ساعة عمل واحدة 10 وحدات من النسيج بينما لا يستطيع البلد X إنتاج أكثر من 7 وحدات في ساعة عمل واحدة، وفي هذه الحالة فان نظرية آدم سميث تقول: أن على البلد X التخصص في إنتاج القمح، ويقوم بتصديره إلى بقية العالم ويستورد النسيج من بقية العالم الذي يتخصص بإنتاج وتصدير النسيج ، فاختلاف النفقات المطلقة هو أساس التخصص وتقسيم العمل الدولي والعمل الأساسي في تفسير التجارة الدولية.

[1] هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، العراق، 2010، ص21.

1-1 **انتقادات نظرية الميزة المطلقة:** لقد وجهت عدة انتقادات لنظرية التكاليف المطلقة منها:

- إن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع.
- ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين أن نوعي التجارة مختلفان من حيث الخصائص والنظريات.
- مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين وفي سلعتين فقط في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيد.

**2- نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو 1772-1823:**

إلى جانب الانتقادات السابقة الذكر التي وجهت إلى نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث وبعد أن صارت هذه النظرية لا تستطيع إيجاد تفسير لواقع بعض حالات تبادل الدولي مثل:

- حالة تمتع دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق، بالرغم من ذلك لا تتخصص في إنتاجها.
- حالة قيام التجارة بين بلدين، بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع البلد الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين. حيث ترك تحليل آدم سميث سؤالا دون إجابة حول أسباب حدوث التجارة بين الدول إذا كانت لدى إحدى الدول ميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين، فبين أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت المملكة المتحدة أكثر دول العالم تقدما بميزة مطلقة في إنتاج معظم السلع ومع ذلك كانت تتاجر مع مناطق أقل إنتاجية مثل المستعمرات الأمريكية؟ هنا قدم دافيد ريكاردو جوابا عن هذا السؤال، من خلال صياغته لنظرية الميزة التنافسية وطبقاً لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس باستطاعة كل الدول أن تكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها، وفي هذه الحال لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير قيام التبادل التجاري، ويعتبر ريكاردو أن السبب الرئيسي في قيام التجارة الخارجية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة لأخرى.[1]
- وقد طور ريكاردو نظرية التكاليف المطلقة في كتابه المشهور) مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817 باستعمال المثال الموضح في الجدول الآتي:

[1] Jamal, Naji : Commerce international : Théories techniques et applications,

**جدول رقم02: مثال توضيحي لنظرية التكاليف النسبية**

البلد الخمر الأقمشة

البرتغال 80 90 ساعة عمل

انجلترا 120 ساعة عمل 100 ساعة عمل

| البلد | الخمر | الأقمشة |
|---|---|---|
| البرتغال | 80 ساعة عمل | 90ساعة عمل |
| انجلترا | 120ساعة عمل | 100ساعة عمل |

**المصدر: رشاد العصار**، التجارة الخارجية، دار الميسّرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 26.

فرغم أن البرتغال تستطيع إنتاج القماش بـ 90ساعة عمل فقط، إلا أنه من الأحسن أن تتخصص انجلترا في إنتاج القماش باستعمال 100 ساعة بدلا من البرتغال، لأن البرتغال أكثر كفاءة في إنتاج الخمر.

**2-1 انتقادات النظرية النسبية:**

نظرية التكاليف النسبية سدت النقص الذي جاءت به نظرية التكاليف المطلقة ودافعت عن التخصص وتقسيم العمل الدوليين، ومع ذلك فإن النظرية قد تعرضت لبعض الانتقادات تمثلت في عجزها في بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، وما يترتب عليه من تحديد المكاسب لكل طرف من طرفي التبادل الدولي.

**3- نظرية القيم الدولية: 1806-1878[1]**

بعد الانتقاد الذي وجه إلى نظرية ريكاردو جاء جون استوارت ميل من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعي (1848)، وحاول بحث العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، والتي لم يتطرق إليها دافيد ريكاردو في نظريته حيث يتفق جون ستيوارت ميل مع دافيد ريكاردو في أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع مع الدولة الأخرى وذلك اعتمادا على نفس الافتراضات الأساسية وهي المنافسة الكاملة ، التوظيف الكامل، الخبرة التامة لعناصر الإنتاج داخليا تماثل الأذواق، ولكنه يختلف عن ريكاردو في تعديله لبعض الافتراضات التحليلية لعدم واقعيتهم ولذا فإن مساهمة جون تعتمد على الافتراضات التحليلية التالية:

[1]. Pédagogique Inc. Québec, Canada, 2005, p : 21

1 وجود دولتين فقط.

2 وجود سلعتين فقط.

3 إن قيمة السلع تحدد بتكلفة إنتاجية من كل عوامل الإنتاج ( العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم).

4 ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

إن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليس وحدة بوحدة والافتراضات التحليلية التي اعتمد عليها تحليل جون لا تتأثر بمبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي. وقد بين ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أي ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين[1].

**3-1 انتقادات النظرية:**

لم تستطع النظرية من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي،

فبإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها على الدول الصغرى، بالإضافة إلى أن الفكرة المتعلقة بالتبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق نتيجة لضيق سوقه الداخلي. يمكن اعتبار أن نظرية القيم الدولية هي امتداد لنظرية التكاليف النسبية وبذلك تكون عناصر النظرية الكلاسيكية قد اكتملت.

## المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية:

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة، لكنها لم توضح أسباب الاختلاف بين هذه البلدان، حيث حددت لنا متى تقوم ولكن لم تفسر لماذا تقوم هذه التجارة وقد ألزم هذا الوضع إلى ظهور عدة محاولات من البحث

[1] بالحبيب عبد الكامل، أثر التجارة الخارجية على التوازن التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامع غرداية، الجزائر، 2010-2011، ص 7.

قصد تفسير أسباب قيامها، من بين هذه المحاولات التعديلات التي جاء بها هابرلر فيما يخص فرضية العمل في القيمة، وجاء أولين وعمم مبادئه هكشر وساهما معا في إنشاء نظرية تبين أسباب قيام التجارة الخارجية غير أن لغز ليونيتاف عجل بظهور نظريات جديدة تحاول تفسير التجارة الخارجية.

1- **النظرية السويدية هكشر أولين – (نظرية نسب عناصر الإنتاج):**

ظهرت نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية على يد كل من الاقتصاديين السويديين:

- ✓ هكشر في كتاب بعنوان آثار التجارة الخارجية على التوزيع الذي صدر سنة1919.
- ✓ تلميذه أولين والذي قام بتطوير نظرية معلمه من خلال كتاب بعنوان التجارة الإقليمية والتجارة الدولية الذي أصدره سنة 1933، وذلك من خلال وجه النقد إلى الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وتقوم النظرية على فرضيات أهمها:
- ✓ المنافسة الحرة.
- ✓ الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.
- ✓ عدم وجود رسوم جمركية، حرية التبادل.
- ✓ عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج.
- ✓ حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد.
- ✓ التكنولوجيات المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.
- ✓ أذواق المستهلكون معطاة.

ترجع هذه النظرية سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، فبعض الدول لها يد عاملة مؤهلة أو كثرة في رأس المال بالنسبة للعناصر الأخرى، وهذا ينعكس طبيعيا على التخصص الدولي فالبلد الذي يتمتع بكثرة نسبية في عنصر العمل مثلا يقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وباستيراد السلع كثيفة رأس المال، وعليه يقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلعة.

**1-1 انتقادات نظرية هيكشر وأولين**

- استبعاد أثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنهما التقدم التكنولوجي حيث تفترض نظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة.[1]
- عدم قدرة نظرية على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في غير السلع الأولية لافتراضها عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول في كثير من الحالات تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها في حين افترضت نظرية عدم وجود نفقات نقل.

**•لغز ليونيتاف:**

ظهرت عدة محاولات لاختبار صحة نظرية هكشر وأولين ومن أبرزها المحاولة التي قام بها ليونيتاف سنة 1953 على الاقتصاد الأمريكي، فمن المفروض وحسب نموذج هكشر وأولين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، لأنها تتمتع بكثرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل، غير أن اليونيتاف وجد أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل من وارداتها وهذا ما يتناقض مع نتائج هكشر وأولين وقد حاول أن يجد مبررات لذلك على ضوء نظرية هكشر وأولين، معتبرا أن النظرية صحيحة وأن الفرضية المبدئية التي تقول أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك كمية أكبر نسبيا من رأس المال خاطئة. أجبر الاختبار الذي قام به ليونيتاف الاقتصاديين على إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية فظهرت مجموعة من المحاولات سميت بالنظريات الحديثة في التجارة الدولية.

## المطلب الثالث: بعض النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

على الرغم من المحاولات التي قامت بها النظريات الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية إلا أن الواقع مخالف لما توصلت إليه، حيث أن جانبا كبيرا من التجارة الخارجية يتم بين دول صناعية تتميز بتشابه ظروفها، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة منها تتمثل في تصدير واستيراد المنتجات المتشابهة كل هذا أدى إلى ظهور النظريات الحديثة التي أتت لمعالجة الضعف الذي عرفته النظريات السابقة، والتي عجزت في وضع نموذج قادرا على تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة الدولية.

[1]طيفور شريفة، واقع التجارة الخارجية في الجزائر دراسة حالة ميناء مستغانم، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017-2018، ص 15.

1- **نظرية الفجوة التكنولوجية:** (POSNER) ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع يمكن بعض دول أن تكون مصدرة:

يعتبر بوسنر مؤسس نظرية الفجوة التكنولوجية وهذا عند ملاحظته في عام 1961 أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج هكشر وأولين، حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها.[1]

حيث تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية مكتسبة أدت الى تفوقها في العديد من السلع، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسين هما: وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم واكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة. وبما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساوي من التكنولوجيا لذلك يظهر ما يسمى بالفجوات التكنولوجية، حيث ترتكز التكنولوجيا لدى عدد قليل من الدول، وكلما ركزت الدول الأكثر في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجي المرتفع، فإن المزايا النسبية في السلع ذات تكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول أكثر تخلفا في عملية التنمية.[2]

**1-1 انتقادات النظرية:**

- نظرية الفجوة التكنولوجية لم تتمكن من تحديد حجم الفجوة التكنولوجيا والمدى الزمني الذي يمكن من خلاله أن تستمر الفجوة قبل زوالها.
- عدم ملائمة النموذج للواقع إذ تعتبر الأجور العامل الهام في تحديد نمط التجارة في المدى الطويل.
- النموذج لم يستطع الإجابة عن السؤالين: ما الأسباب التي تؤدي إلى التجديدات والاختراعات والكيفية التي تنتشر بها؟ ولماذا ظهرت التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما دون غيرها؟

2- **نظرية دورة حياة المنتج: فرنون VERNONE:** تبدأ الدولة مصدرة وينتهي بها المطاف مستوردة تعتبر نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي فرنون VERNONE عام 1966 امتداد لنظرية بوسنر، وهذا لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب

[1] خروف منير، مطبوعة دروس المالية والتجارة الدولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2014-2015، ص14

[2] فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 44.

التي تؤدي إلى التجديدات والاختراعات والكيفية التي تنتشر، بها وبالتالي فهي استطاعت الإجابة على السؤال الذي لم يستطع نموذج الفجوة التكنولوجيا الإجابة عنه. فافترض في نظريته أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يعطيها دورا رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، وعبر مراحل تمر بها المنتجات الجديدة فإنها تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجها وقسم هذه المراحل إلى أربعة:

- ✓ مرحلة الانطلاق.
- ✓ مرحلة النمو.
- ✓ مرحلة النضج.
- ✓ مرحلة الانحدار.

**2-1 انتقادات نظرية دورة حياة المنتج:**

- لا تسمح بالتعميم ذلك لأنها تمت في مرحلة تميزت بهيمنة شركات الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القدرة على خفض التكاليف.
- ركزت النظرية في تفسيرها لتوزيع الإنتاج الدولي على بعض السلع الاستهلاكية كالسلع الصناعية، ولم تتمكن من تفسير التوزيع الدولي للسلع الأخرى كالسلع ذات دورة الحياة القصيرة، أضف إلى ذلك أن السلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية، أو السلع ذات تكاليف الإنتاج الكبيرة لا تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج.[1]

النظرية تتوقع انتقال الأنشطة الصناعية إلى الدول النامية مما يمكنها من زيادة اندماجها في الأسواق الدولية لكنها لم تبين أسباب تهميش هذه الدول اليوم.

## المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية قائمة على عمليتين هما التصدير والاستيراد، فأي دولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف ترسمها، إما فتح أسواقها مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تقوم بتضييق الخناق والتحكم في المبادلات الدولية وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة الدولية.

### المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسة التجارة الخارجية:

[1] خروف منير، مرجع سبق ذكره، ص 16.

**أولا: مفهوم سياسة التجارة الخارجية:**

سياسة التجارة الخارجية هي إختيار الدولة وجهة معينة في علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات تضعها موضع التطبيق، ويقصد بها مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة، وتعرف أيضا أنها وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

وعرفت كذلك بمجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.[2]

**ثانيا: أهداف السياسة التجارية:**

تسعى الدول من خلال تطبيقها لسياسة التجارة الخارجية الوصول إلى أهداف معينة، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: اقتصادية، اجتماعية والاستراتيجية:

**1) الأهداف الاقتصادية:**

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير، وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة، حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية.

**2) الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية:**

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

---

[1] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 129.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، أحمد الخضاروي، الاقتصاد الدولي، دار فاروق للنشر، الطبعة الاولى، السعودية،2017, ص 121

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح منتجين لسلع معينة تعتبر أساسية في الدولة.
- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج لمصادر الطاقة كالبترول.

## المطلب الثاني أنواع سياسة التجارة الخارجية:

### 1-أنواع سياسة التجارة الخارجية:

**أولا: سياسة حماية التجارة الخارجية:**

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

وتعرف الحماية على أنها سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية. كما يمكن تعريف الحماية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدول لإعاقة دخول المنتجات الأجنبية إليها وهذا قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.[1]

- ✓ **حجج سياسة حماية التجارة الخارجية:** يستند أنصار الحماية إلى مجموعة من الحجج، وتنقسم هذه الحجج إلى حجج اقتصادية وأخرى غير اقتصادية وفيما يلي سرد لكل منهما:
- ✓ **الحجج غير الاقتصادية:**[2] تحقيق الدفاع والأمن القومي، وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية، فقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل حماية بعض الصناعات التي تراها استراتيجية لبقائها وديمومتها، أو أن دولة ما تمثل خطرا على أمنها فتفرض القيود على التجارة معها.
- ✓ **الحجج الثقافية والدينية:** إن حرية التجارة تسهل انتشار عادات وتقاليد منافية لعادات الدولة فتتصهر الهوية الوطنية، بالإضافة إلى أنه توجد بعض السلع تنافي القيم الدينية والأخلاقية، وبالتالي على الدولة تقييد التجارة للحفاظ على القيم الدينية.

---

[1] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر والتوزيع ،2001، سوريا، ص.280.

[2] مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2003، ص 34.

✓ **الحجج الاقتصادية:** إضافة إلى تلك الحجج الغير اقتصادية توجد حجج تستند إلى تحليل اقتصادي مما دعا إلى تسميتها بالحجج الاقتصادية وأهمها.[1]

✓ **حماية الصناعات الناشئة:** تتلخص هذه الحجة في أن نفقات صناعة ما في مراحلها الأولى تكون مرتفعة بسبب التكاليف الأولية المصاحبة للمشروع، لذا يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات هذه الحماية تدعمها إلـــى الحد الذي تستطيع عنده مواجهة المنافسة الأجنبية القوية، ولقد اتخذت هذه الحجة كذريعة لفرض القيود التجارية خلال القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا ومازال يؤخذ بها في دول العالم النامي.

✓ **الحماية كمصدر من مصادر إيرادات الدولة:** قد يكون ذلك حقيقيا إذا ما كانت الزيادة في الرسوم الجمركية ناتجة من زيادة النشاط التجاري من تصدير واستيراد، أما إذا كانت الزيادة في الرسوم الجمركية بقصد زيادة إيرادات الدولة فإن ذلك من شأنه أن يحدث نتائج عكسية تتمثل في تخفيض الواردات وبالتالي نقص حصيلة الضرائب الجمركية.

✓ **اجتذاب رؤوس الموال الأجنبية للاستثمار المباشر:** قد يكون الغرض من سياسة الحماية تشجيع الشركات الأجنبية الدخول إلى السوق الوطنية عن طريق الاستثمار المباشر لتجنب عبئ الرسوم الجمركية المفروضة، ويساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الدخل القومي وكذا تطوير فنون الإنتاج المحلية عن طريق جذب التكنولوجيا الأجنبية.

✓ **رفع مستوى التوظيف:** يؤدي إتباع سياسة الحماية بأساليبها المختلفة إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة، وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، كذلك الحماية تخلق أنواع جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة.

✓ **مواجهة سياسة الإغراق:** تعمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك للقضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح، وفى هذه الحالة يمكن للدول النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة، والذي يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلى وسعر البيع في السوق الأم.

[1] أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية: التجارة الخارجية الصادرات والواردات التعربفة الجمركية السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ،2006، ص.103

✓ **حجة تحسين معدل التبادل التجاري:** يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الرسوم الجمركية على وارداتها، وذلك بأن عبء هذه الرسوم يقع على المصدر الأجنبي، لأنه سيضطر إلى خفض أسعار صادراته إلى الدولة المستوردة، وبهذا تحصل الدولة على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات، مما يعني تحسن في معدل التبادل التجاري.[1]

✓ **حجة تنويع الإنتاج المحلي:** التنوع في الإنتاج يعتبر ضمان من أخطار الأزمات الاقتصادية التي تزعزع مركز الدولة المالي ولهذا يتمسك أنصار الحماية بتنويع الإنتاج المحلي وتقوية بنية الاقتصاد الوطني، وعدم اقتصاره على التخصص في أنواع من الإنتاج.

✓ حجة تحسين الميزان التجاري: إن رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات، وبالتالي فإن تقليل الواردات يخفض من العجز في الميزان التجاري أو يصبح العجز فائضا، وحسب هذه الحجة يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى خفض الواردات من السلع، وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فهذا يؤدي إلى تحسينه.

**ثانيا: سياسة الحرية التجارية وحججها:**

1- **سياسة الحرية التجارية:** لا يعترض أنصار الحماية على ما لحرية التجارة من مزايا إلا أنه يرون أن ظروف معينة تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحماية، على ذلك فأنصار الحماية لا يعترضون على سياسة حرية التجارة. وتعرف سياسة حرية التجارة بأنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحكيم نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد.[2]

2- **حجج أنصار الحرية:** دافع أنصار حرية التجارة عن هذه السياسة بمجموعة من الحجج نذكر منها:

✓ التخصص وتقسيم العمل الدولي: دافع أنصار الحرية عن مبدئهم بحجة أساسية تلخصت في أن قيام التجارة الدولية يكون نتيجة اختلاف نفقات الإنتاج (النسبية) فبفضل حرية التجارة تستطيع الدول استغلال مواردها استغلال أمثل، بحيث تتخصص في إنتاج وتصدير السلع الأقل كلفة بالنسبة لها، وتستورد باقي السلع من العالم الخارجي وبالتالي تزيد من رفاهية أفرادها.

✓ الآثار الحمائية السلبية: يذكر أنصار الحرية أن الرسوم الجمركية لها الكثير من النتائج الاقتصادية غير المرغوب فيها.

---

[1] خروف منير، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص .24

✓ التقدم التقني: إن سياسة حرية التجارة تؤدي إلى زيادة المنافسة ويزداد تسابق المنتجين على الحصة السوقية، فيعمل كل منتج على تطوير وتحسين منجاته، كذلك بالاهتمام بقسم البحث والتطوير واستعمال التكنولوجيا الحديثة وتدريب الأفراد لتخفيض التكاليف وكل هذا يصب في رفاهية المجتمع.

✓ الحد من نشوء الاحتكارات: إن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني لا يقوم إلا في ظل الحماية.[1]

## المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية:

تستعمل الدولة مجموعة من الإجراءات والوسائل لتحقيق أهداف سياسة التجارة الخارجية وتسمى أدوات سياسة التجارة الخارجية، وأهم هذه الأدوات نجد:

**أولا –الوسائل السعرية:**

**1– الرسوم الجمركية:**

وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات أما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة، بهدف المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية بالأسواق الأجنبية، أو حماية الصناعات المحلية وعدم خروج المواد اللازمة لها للأسواق الأجنبية.[2]

**2– الإعـانـات:**

يقصد بالإعانات أي إجراء مالي تتخذه الحكومة يترتب عليه انخفاض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة عن التكاليف التي كان من المتوقع أن تحقق نفس الكمية من المنتجات في ظل غياب مثل هذا الإجراء، وقد تأخذ الإعانات شكل إعانة مباشرة يحصل عليها المشتري أو أنها إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تدعيم مركزه المالي، كما تكون الإعانات قيمية أي على شكل نسبة معينة من السعر، أو نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة.

---

[1] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012–2013، ص –135 136.

[2] سعداوي سلمى، رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قالمة، 2020، ص 17.

**3- الإغراق:**

تختلف تعاريف الإغراق من كاتب لآخر والتعريف الشائع له هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفته، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي، هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخير منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية، ويمكن التمييز من حيث استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق، الإغراق العارض : والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.[1]

**4- تخفيض سعر الصرف:**

هو كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية وبرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.[2]

**5- الرقابة على الصرف الأجنبي:**

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع قيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية، أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات أو الاحتفاظ بها أو التعامل بها. أهداف الرقابة على الصرف:

- ✓ قد ينجح نظام الرقابة على الصرف إذا تدهورت أرصدة البلد من العملات الأجنبية.

---

[1] حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 10-16.

[2] حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص23

- ✓ يعتبر نظام الرقابة على الصرف أكثر دقة وأقل تكلفة من أداة إعانة الصادرات في الحالة التي يكون هدف الدولة هو زيادة أرصدتها من العملات الأجنبية.
- ✓ يستخدم نظام الرقابة على الصرف لمواجهة ظروف طارئة لا تحتمل التأخير، مثل الحروب فتقوم الدولة بتعبئة أرصدتها النقدية لمواجهة الاحتياجات الإستراتيجية.
- ✓ يعتبر نظام الرقابة على الصرف أكثر قدرة على المفاضلة والتمييز بين العملات المختلفة من غيره من النظم، ويعتبر أداة أكثر فعالية لترشيد التجارة الخارجية وتخطيطها.[1]

**ثانيا: الوسائل الكمية**

**1- نظام الحصص:**

يتم بمقتضى نظام الحصص تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة، فالدولة فيه تحدد كمية معينة لا يجوز استيراد كمية أكبر منها، ومن هنا يعتبر نظام الحصص نوعا من القيود المفروضة على الواردات على كميتها إن كان من الممكن تطبيق نظام الحصص على الصادرات أيضا، ولكن تطبيقه على الاستيراد وقيمتها، وهو الأكثر شيوعا.

وتفضلت الدول إتباع نظام الحصص على نظام الرسوم الجمركية لأسباب التالية:

- ✓ إن الحماية عن طريق نظام الحصص أسهل وأيسر منها عن طريق نظام الرسوم الجمركية، فاستخدام الرسوم الجمركية بكفاءة يقتضي معرفة ظروف الطلب والعرض على السلع المختلفة.
- ✓ إن الرسوم الجمركية تحتاج إلى تصديق السلطة التشريعية وهذا أمر قد يحتاج إلى فترة قد تكون طويلة، في حين أن نظام الحصص يقر بأمر إداري من وزير المالية أو الاقتصاد.

أنه يمكن التوقع بنتائجه بقدر كبير من الدقة، بينما يتعذر ذلك في حالة الرسوم الجمركية.

**2- تراخيص الاستيراد:**

يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح الأفراد والهيئات قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية. قد تخضع الدولة الاستيراد

[1] سويح زواوية، أثر تكاليف النقل البحري على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور الطاهري مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017، ص 42

لنظام التراخيص فلا يسمح لتاجر باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطة العامة يصرح له بالقيام بالعملية، وقد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق الترخيص المسلمة للتجار، وقد يستعمل أيضا لحماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول ويكون برفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.[1]

**ثالثا: الأساليب التنظيمية:**

**1- المعاهدات التجارية:**

تعقد المعاهدات التجارية بين الدول بقصد تنظيم العلاقات التجارية، وخاصة فيما يتصل بالقضايا ذات الطابع السياسي، من حيث تحديد موقع ودور الأجانب على مستوى التراب الوطني، وكذلك فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع الاقتصادي كشؤون النقل البري والبحري والجوي، وتنظيم الازدواج الدولي في الضرائب وفيما يتصل بإقامة مشاريع استثمارية وأحداث مكاتب للتمثيل التجاري، إلا أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية في مجال التجارة الخارجية وتتضمن المعاهدات التجارية في العادة ثلاثة مبادئ محددة وهي:

- ✓ مبدأ المساواة.
- ✓ مبدأ المعاملة بالمثل.
- ✓ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[2]

**2- الاتفاقيات التجارية:**

هنالك ما يميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة وذلك من الناحية الشكلية والموضوعية، فالاتفاق أقصر مدة من المعاهدة، كما انه يتناول جانبا محددا، وهو يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة على حين أن المعاهدة تعقد في العادة عن طريق وزارة الخارجية.

وتتضمن الاتفاقيات نوع من المنتجات التي يشملها التعاون، حيث تسجل في قوائم الاستيراد والتصدير الملحقة بالاتفاق، وقد ينطوي الاتفاق على نص يبين الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير.

---

[1] حفاف وليد، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

[2] سويح زواوية، أثر تكاليف النقل البحري على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور الطاهري مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017، ص 46.

تشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق، ومن أمثلتها اتفاقيات الدفع التي توضح أساليب تسوية الحسابات المترتبة على الارتباطات التجارية والمالية يتم فيها تبيان طبيعة العملة التي تسوي بها العمليات وتسجيل العمليات الحسابية في البنك المركزي ومدة الائتمان.

**3- الاتحادات الجمركية:**

يتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية عليها ويختلف عنها في انه يلزم الدول الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الاتحاد. وأشهرها إتحاد البنلوكس الذي يتكون من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وأنشأ في لندن سنة1944.

**4- المناطق الحرة:**

يعد هذا النظام من أبرز الاستثناءات التي تخرج عن قاعدة تطبيق مختلف أنواع القيود الجمركية، وبفضل غيره من الاستثناءات، وبرغم إن المناطق الحرة جزء من إقليم الدولة إلا أنها تعتبر خارج حدودها الجمركية مع وجودها داخل الحدود السياسية، ومن مظاهر ذلك تداول السلع والبضائع بحرية تامة وتجري في المناطق الحرة عدة عمليات منها تخزين بضائع الترانزيت والبضائع المعدة للتصدير إلى الخارج بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، وإجراء عمليات الخلط والوزن وتصنيفها وتعبئتها وفق الشكل المطلوب.[1]

**5- القيود الإدارية:**

تتمثل الأدوات الإدارية في الإجراءات والتعقيدات الإدارية التي تتجه إلى التشدد في تنظيم حرك الصادرات والواردات وتؤثر عليها تأثيرا سلبيا، وتعتبر القيود الإدارية من قبيل الأدوات غير التعريفية، إذ تضعها الدولة بغرض التأثير على مبادلاتها الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير، وذلك لتسيير وتحقيق أهداف سياستها التجارية، بل قد تكون هذه الإجراءات اشد خطرا على التجارة الدولية من غيرها، ويمكن حصر أهم المجالات التي يمكن أن تطبق فيها القيود الإدارية كالآتي:

- ✓ التعسف في تطبيق التعريفة الجمركية.
- ✓ التعسف في تقدير قيمة الواردات.
- ✓ القصور في النواحي التشريعية.

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

- ✓ تعقيدات الإجراءات الجمركية.
- ✓ التعقيد وعدم البساطة في مجال التخليص الجمركي.
- ✓ الإفراط في عدد وثائق المطلوبة والبيانات المتعلقة بالتجارة والسلع.
- ✓ إتباع نظم وإجراءات عتيقة.
- ✓ تعدد الجهات الرقابية.[1]

[1] حفاف وليد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

**خلاصة الفصل:**

اختلفت نظريات المفكرين في تحديد مبادئ التجارة الخارجية، حيث تبحث هذه النظريات في أسس التبادل التجاري الذي يعود بفائدة على طرفي التبادل وفق شروط معينة، منها تقسيم العمل وتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي وكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن هذا التقسيم وتطورت النظريات في تفسير التجارة الخارجية حتى أن وصلت النظرية الحديثة إلى تبسيط عمليات التجارة الخارجية بين الدول أين تختلف بشكل كبير من حيث وفرة الموارد الإنتاجية أي تفسير أنماط التجارة بين الدول الصناعية الحديثة والدول النامية، لذا بقيت الدول المتقدمة والدول المتخلفة تعمل على اتخاذ أساليب لتوسيع التجارة الخارجية من حيث التخصص في المنتجات المصدرة والتفاوت في تحديد تكلفة المنتجات المحلية ومحاولة الاكتفاء الذاتي لرفع المستوى المعيشي عن طريق زيادة الدخل القومي وذلك بتطوير مختلف وسائل تسهيل عمليات التجارة الخارجية ومحاولة الحد من المشاكل والعراقيل في تسيير عمليات الإنتاج المحلي من حيث التمويل والقيود الجمركي التي قد يتلقاها المصدرون والمستوردون من خلال التعامل مع الخارج.

# الفصل الثاني: تطور هيكل التجارة العالمية والصدمات الاقتصادية

**المبحث الأول: هيكل التجارة العالمية**

**المبحث الثاني: الصدمات الاقتصادية**

**تمهيد:**

يعتبر موضوع الصدمات الاقتصادية من الموضوعات الجديرة بالاهتمام على هيكل التجارة العالمية، وهي ظاهرة أو قضية وجدت في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات بوصفها مسألة نادرة تشغل الكثير من الدول في العالم المعاصر، وأدت بدورها إلى تغيرات كبيرة مست معظم ميادين الحياة وخاصة المبادلات العالمية نتج عنها العديد من الصراعات بين الدول، وقد انعكس على الكثير من اقتصاديات الدول النامية.

## المبحث الأول: هيكل التجارة العالمية

تناولنا في هذا المبحث معظم التطورات التي مست التجارة العالمية والصدمات التي آثرت على المبادلات التجارية الدولية.

### المطلب الأول: تطور التجارة الدولية:

وبالنظر الى تاريخ التجارة نكتشف أن أقدم منظمة ازدهرت فيها العملية التجارية هي منظمة الشرق، أي ما يعرف لدى الجغرافيين والمؤرخين بالعالم القديم، إذ يذكر "محمد عدنان مراد" أن البلاد الواقعة ما بين بلاد الهند وشمال افريقيا، كانت أقدم منطقة تأسست فيها الحضارة البشرية، فلكونها منطقة خصبة، فقد تشكلت فيها أولى المجتمعات الإنسانية التي تأسست على الزراعة، حيث شهدت ابتكار نظام الري، وأنظمة العلاقات الاجتماعية، كما شهدت أيضا أول تنمية للعلوم والمعارف والفنون، ثم إن الموقع المتوسط لمنطقة الشرق، كان له أثر حضاري على العالم، فهي تتصل بالبحار المفتوحة من كل جهة، وساعد ذلك على التمازج الحضاري بين الشعوب خاصة شعوب تلك المنطقة.

كما كانت منطقة الخليج العربي ملتقى الطرق التجارية القديمة، وهي همزة وصل بين الشرق والغرب تجاريا وحضاريا بسبب قربها من الصين والهند، وهما المنطقتان المنتجتان للتوابل والحرير، وهي أهم السلع التي كان الغرب يطلبها بكثرة، ثم إن مياهه الهادئة كانت تسمح للبحرية التجارية رسو سفنها أمام السواحل بعيدة عن العواطف وتيارات المحيط الهندي، وهكذا أصبح الخليج العربي منطقة المحطات التجارية التي يتم عبرها تبادل المنتجات التجارية وتسهيل طرق التجارة[1] ثم إن هذه المنطقة لم تكن منطقة مجهولة بل ركبت شعوب هذه المنطقة البحر منذ ألاف السنين بعد اختراعها للقوالب، وبعد ذلك السفن وهي أقدم وسيلة للنقل البحري، مما أسهم بقوة في تعاظم النشاط التجاري في تلك المنطقة، وما صاحبه من تداخل العناصر الدينية والثقافية والحضارية بين التجار وسكان المناطق التي يصلون اليها، زيادة عن الهجرات السكانية التي أقامت المتاجر هناك، ثم إن المنطقة التي كانت غنية بمختلف المنتجات النباتية والغابية والصناعية، والتوابل والمجوهرات والأحجار الكريمة، ومن تم تشكلت عدة دوائر للتبادل التجاري، أهمها دائرة السواحل الشرقية لإفريقيا ودائرة البحر المتوسط ودائرة المحيط الهندي، وهذا بسبب طلب شعوب المحيط الهندي

[1] محمد عدنان مراد، 1999، **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي**، دار دمشق للطباعة والنشر–دمشق، ص–ص29–35.

لمنتجات السواحل الشرقية لإفريقيا، وكذلك البحر الأبيض المتوسط التي تأتي بها من شعوب غرب أوروبا، وكذلك طلب شعوب هتان المنطقتان لمنتجات بلدان المحيط الهندي، يضاف الى كل ذلك تطور صناعة وسائل النقل البحري، لاسيما تركيب السفن الضخمة القادرة على المكوث في البحر شهورا وبكل المئونة اللازمة، وكذلك تطور وسائل الملاحة البحرية مثل الشراع المثلث والدفة المحورية والبوصلة، ومعرفة هبوب الرياح الموسمية، وتنظيم الأدوار بين البحارة على ظهر السفينة بين ربان السفينة والبحارة، وكذلك عدم وجود تنافس أو عرقلة بين شعوب تلك المنطقة، بل كان كل شعب يسعى الى التجارة في جو من التكامل والاعتماد المتبادل، فكان هناك من العرب والفرس والهنود والصينيين والأفارقة وغيرهم، كل ذلك ساعد كثيرا ازدهار التجارة في منطقة الشرق.

ومنطقة الغرب الأوروبي وأواسط وغرب افريقيا كانت شبه معروفة لدى شعوب الشرق، وهذا بسبب ضعف الاتصال بها، وضعف التعامل التجاري معها، إلا من خلال أثيوبيا على السواحل الشرقية لإفريقيا، ومصر عبر البحر الأحمر ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، بينما منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهادي والقارة الأمريكية كانت مناطق مجهولة تماما لدى مجتمعات الشرق، ولم يتم اكتشافها إلا مع الكشوفات الجغرافية في القرن 15 الميلادي، عن طريق محاولة الاسبان والبرتغاليين اكتشاف طريق الرجاء الصالح من أجل الوصول الى الهند، وهذه المناطق الجديدة المتمثلة في بلدان القارة الأمريكية الجنوبية الشمالية عرفت بالعالم الجديد، ولهذا لم تزدهر فيها التجارة الخارجية إلا بعد حصول هذه الكشوفات الجغرافية، وسيطرت الإسبان والبرتغاليين على معظم مناطقها الواقعة على السواحل الشرقية المقابلة لغرب القارة الأوروبية، وبعد ذلك تواصلت الاستعمارات الأوروبية خاصة الإنجليزية والفرنسية في الجهة الشمالية للقارة الأمريكية.[1]

وفي هذا السياق يرى "ف. هايد W.HEYD " أن اكتشاف الطريق البحري الى الهند الشرقية عبر الدوران حول رأس الرجاء الصالح، واكتشاف القارة الأمريكية مع نهاية العصور الوسطى حدثان مهمان بالنسبة لبداية العصر الحديث، لأنهما فتحا سبلا جديدة للتجارة العالمية وتوسع نطاقها الجغرافي، غير أن الانتقال من العصور القديمة الى العصور الوسطى لم يتم فجأة بل بقيت الطرق والأماكن التجارية القديمة هي نفسها خلال فترة العصور الوسطى، فمنذ أن مكنت فتوحات الإسكندر الأكبر للشعوب الغربية الأوروبية

[1] مراد عدنان محمد، مرجع سابق، ص 31.

من الاحتكاك بالشرق، اتجهت التجارة نحو هذه الوجهة، لأن الشرق كان مصدر انتاج السلع التي يتهافت عليها سادة الغرب، مثل التوابل والعاج والعطور التي كانوا يستوردونها من الهند، ومن الصين كانوا يستوردون الحرير ومختلف المنسوجات الفخمة، ومن جبال فارس والمحيط الهندي كانوا يستوردون الجواهر واللؤلؤ وغيرها من الأحجار الكريمة (ق، هايد w.HEYD، 1985، ص13) ولما كانت السفن التجارية الأوروبية الغربية لا تعرف طريق رأس الرجاء الصالح نحو الشرق، فإنها كانت تكتفي بعبور البحر الأبيض المتوسط حيث تجد على طول سواحله أسواقا معروفة منذ القديم، كأسواق الإسكندرية، وصور، وبيروت، وانطاكية وبيزنطة وغيرها، وكانت البضائع الشرقية تصل الى هذه الأسواق عبر البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي، ولكن ما نكتشفه في هذه التجارة وفي هذه المرحلة التاريخية، هم وجود الوسطاء التجاريين بين الشرق والغرب، فقبل ما يتولى الإيطاليون والكتالونيون محل الإغريق والرومان ومن قبلهم البيزنطيون، دور الوساطة التجارية بين الشرق والغرب، كان الفرس يستحوذ على معظم تجارة الشرق وخاصة تجارة الحرير باعتبارها من أثمن المواد وأكثرها طلبا في الغرب، وكانت الصين من أكثر البلدان انتاجا للحرير والمنسوجات الحريرية، وكانت صناعتها سرا مكتوما بحرص شديد، وكان الصينيون يسوقون منتجاتهم بأنفسهم لكن سفنهم لم تكن تتجاوز حدود "سيلان" ومن هناك تتكفل شعوب أخرى بنقلها، ومن بين هذه الشعوب سكان الصغد من سهوب بخارى الذين اشتهروا منذ العصور القديمة بمهارتهم التجارية، فينتقلون تلك السلع الى أسوق شمال إيران، وجنوب بحر قزوين، وهكذا يظهر لنا أن الفرس كانوا هم المحتكرين لتجارة الحرير الصيني خاصة، ويحرصون كل الحرص على أن لا يصل الى غيرهم إلا عن طريقهم، ولهذا فقد اتفقت بيزنطة مع الفرس على تحديد الأماكن التي كان يتعين فيها بيع البضائع الاتية من الصين، وكانت من بين هذه الأماكن: "أرتاجزات" في ناحية الشمال، ومن بعدها في وسط أرض الرافدين تأتي" نصيبين NASIBE " وأخيرا في الجنوب نجد منطقة " الرقة RAKKA " على نهر الفرات[1].

ومن هذا المنظور التاريخي يظهر لنا أن أهم القوى التجارية المسيطرة على تجارة المحيط الهندي حتى سنة 1498م، كانت قوة العرب والفرس والصينيين والأفارقة والهنود، وهي كلها دول لها سواحل على المحيط الهندي، ولم تشاركها أية دولة أخرى خارج هذه المنطقة سوى مصر، كونها همزة وصل بين منطقة

[1]ق، هايد 1985W.HEYD، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى (ج1) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص14-18

الشرق ومنطقة الغرب عبر البحر الأحمر، ومن ثم كان لها دور فعال في توسيع نطاق التجارة الى دول غرب أوروبا والى العالم.[1]

لكن وإن لم يكن هناك سيطرة مستمرة لإحدى هذه القوى على عملية التبادل التجاري، إلا أننا نكتشف أن العرب كانوا لهم النصيب الأعظم في التعامل التجاري، وكذلك الموقع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية، إذ نجد من جهة الجنوب يحدها بحر العرب ومن جهة الغرب البحر الأحمر ومن جهة الشرق يحدها الخليج العربي، وعلى الرغم من كون أراضيها صحراوية إلا أن العرب كانت لهم معرفة كبيرة بالملاحة البحرية وبناء السفن منذ العصور القديمة، كما تفوقوا في التجارة نظرا لموقع بلادهم الاستراتيجي فهي تقع بين السواحل الشرقية لإفريقيا والمحيط الهندي والبحر الأحمر، لذلك كان للعرب صلات تجارية مع كل هذه المناطق، خاصة وهي مناطق غنية بالمنتجات الطبيعية والصناعية، ومع انتشار الإسلام شرقا وغربا، تكونت الإمبراطورية الإسلامية وكانت لها هيبتها فزادت العرب من تدعيم مكانتهم التجارية، وما أن حل القرن الأول للهجرة حتى أصبح للعرب التحكم شبه الكامل في التجارة والملاحة في كل منطقة المحيط الهندي[2].

أما الهند فقد كانت القبلة الأولى لجميع التجار الوافرين من الشرق ومن الغرب، وحتى الكشوفات الجغرافية في القرن 15 الميلادي كان الدافع اليها رغبة التجار البرتغاليين والإسبان، اكتشاف الطريق الى الهند عبر السواحل الغربية لإفريقيا، والايجار حول رأس الرجاء الصالح، وذلك بسبب احتكار تجار البندقية الكامل لمسالك الملاحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك سيطرة المصريين على البحر الأحمر ومضيق السويس، ولم يكن يسمح للسفن التجارية البرتغالية والإسبانية العبور الى المحيط الهندي ومن ثم الى الهند[3]، مما جعل أسعار المنتجات الهندية باهضه الثمن وقليلة الكمية، بينما الصين لم يكن لها دور عظيم في التجارة في المحيط الهندي بالمقارنة مع التفوق التجاري العربي، إلا بعد ظهور الإسلام بقرون، حيث بدأ التجار الصينيون يتصلون بالسواحل الشرقية لإفريقيا، والسواحل العربية مع أن هذا الاتصال لم يدم طويلا، فبينما كانت السفن التجارية العربية تجوب سواحل المحيط الهندي من شرقه الى غربه، ومن

[1] شوقي عبد القوي عثمان،1990، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، تصدير المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الكويت، ص35.

[2] شوقي عبد القوي عثمان، مرجع سابق، ص30.

[3] محمد حمدي علي، 1913، الاكتشافات الجغرافية، المطبعة الجمالية – القاهرة، ص10.

جنوبه الى شماله، نجد البحرية التجارية الصينية لا تخرج عن سواحل الصين، أي كانت لها نفوذ في جزر "الملايو" و"سومطرة" و"جاوة" وباقي الجزر، ربما يرجع سبب هذا الضعف، الى تدخل الدولة في توجيه التجارة، والتحكم في العملية الاقتصادية، وأيضا اللجوء في كل مرة الى الانغلاق على الذات، ومنع تجارها من التعامل مع التجارة الخارجية، لأسباب قد تتعلق بعلاقة الحاكم بالتجار، لكنها لفترات قصيرة ثم تعود الى نشاطها، ويكون ذلك غالبا مرتبط بتغيير الأسر الحاكمة، فمثلا منع الحاكم الأول من أسرة "منغ" الحاكمة، التجارة الصينية من التعامل مع التجارة الخارجية، في حين فتح أبواب الصين للسفن الأجنبية، وفي عهد الإمبراطور الثالث من نفس الأسرة، تم تشجيع التجارة البحرية في المحيط الهندي،[1] بينما الوجود التجاري الإفريقي في المحيط الهندي يكاد ينعدم، إذ لم يعثر المؤرخون على أثار بارزة له، وأن المنتجات الإفريقية وصلت الى الصين والهند وجزر المحيط الهندي، عن طريق التجارة العربية، وأن الدور الذي لعبته المدن الساحلية الشرقية لإفريقيا، في حركة التجارة في منطقة المحيط الهندي، هو أنها كانت وسطا تجاريا بين جلبها للمنتجات والسلع التجارية من داخل إفريقيا، كالعاج وأصداف السلاحف والذهب، واستقبالها للسلع التجارية القادمة من موانئ المحيط الهندي ومصر[2].

إن ازدهار التجارة في المحيط الهندي حتى عام 1498م، يرجع بصفة أساسية الى ثراء تلك المنطقة من العالم، بمختلف السلع النباتية والغابية والحيوانية، التي لا تتوفر في مناطق أخرى، أو أن كمياتها قليلة أو نوعيتها رديئة أو منعدمة تماما، وهي مطلوبة بكثرة في المجتمعات الغربية، كخشب الساج الذي يستخدم في بناء السفن والمنازل، وأيضا الحديد الخام والسيوف الهندية، وكذلك الذهب والفضة والأحجار الكريمة، وقرون وحيد القرن لصناعة الحلي ومواد الزينة، وأيضا الروائح والتوابل، ومن الفواكه نجد الليمون وجوز الهند، ومن الطيور نجد الطاووس، ومن الأقمشة نجد المرسلين الفاخر والأقمشة القطنية والنيلية والأصباغ وغير ذلك من المنتجات، بينما إفريقيا تتوفر على أنواع من البخور واللبان، وأنياب الفيل والعاج والخيول والتمور، ومختلف أنواع المنسوجات والحديد من النوع الجيد، وكان الطريق الرئيسي الذي تمر عبره الى أوروبا، هو المحيط الهندي فالخليج العربي والبحر الأحمر الى البحر الأبيض المتوسط، وهذا يدل على

[1] شوقي عبد القوي عثمان، مرجع سابق، ص47،49.

[2] المرجع نفسه، ص59،60.

عظمة الحركية التجارية العالمية في تلك الفترة، يضاف الى ذلك، ضخامة النشاط التجاري الداخلي بين الدول والمدن الواقعة على السواحل الشرقية والغربية للمحيط الهندي.[1]

إن هذا التوسع في حجم التجارة العالمية خاصة في منطقة الشرق كونها منطقة استوطنها الإنسان منذ العصور القديمة، يكون قد عزز أكثر التواصل بين المجتمعات والثقافات والحضارات بين الشرق والغرب، ومن ثم كانت هذه المرحلة من المراحل التاريخية لتطور التجارة العالمية، مرحلة حاسمة بالنظر الى حجم الفضاء التجاري الذي كانت تشغله، ومهما تكن الأصول الثقافية والعرقية والأيديولوجية للعنصر البشري، الذي كانت له اليد الطولي في هذا النشاط التجاري، فإن ما يلفت النظر هو هذا التجانس والتكامل الاجتماعي، والاعتماد المتبادل بين المجتمعات باختلاف لغاتها وأصولها الثقافية، وكذلك سهولة الاندماج والتفاهم بين السكان المحليين والوافدين اليها من الأقطار المجاورة، ثم إن قوة التعامل التجاري في تلك المنطقة وفي تلك المرحلة من التاريخ البشري، فرضت على المتعاملين التجاريين سواء من العرب أو من أو من الأفارقة أو من الصينيين أو من الهنود وغيرهم، ضرورة مد جسور التواصل بين أمم الشرق من الصين والهند والعرب والفرس وغيرها، بأمم الغرب سواء الأمم الأوروبية أو الافريقية، وذلك عبر مصر والبحر الأحمر، ثم البحر الأبيض المتوسط حتى أمم غرب أوروبا، وحتى السواحل الشرقية والشمالية لإفريقيا الى أممها الداخلية.

إن ازدهار التجارة الدولية وتوسع نطاقها الجغرافي مع توسع الاكتشافات الجغرافية للمناطق المجهولة، سمح ذلك للسوق من أن تصبح لها قوة التحكم في العملية التجارية من خلال قوانينها الطبيعية، لا سيما قانون العرض والطلب وقانون المنافسة الحرة، وهي القوانين التي أعطت لكبار المنتجين والتجار على السواء من التحكم في العملية الاقتصادية على نطاق واسع.

لقد اختزلت السوق كل العلاقات بين الأفراد في المجتمع الواحد وبين الدول في العالم الواحد، في علاقة واحدة هي علاقة المنتج بالمستهلك مهما كانت المظاهر الإيديولوجية التي تعكسها، وقد فتح ذلك مجالا واسعا لنمو كل أشكال الاحتكار والمضاربة، وقضى على كل أشكال المنافسة النزيهة بين المنتجين من القوى الاقتصادية العالمية، فأصبح التقسيم الدولي.[2]

[1] المرجع نفسه، ص116.

[2] عبد الواحد الغفوري، 2000، العولمة والغات، متبة مدبولي، القاهرة، ص24.

**المطلب الثاني: النظام التجاري العالمي:**

يمر النظام التجاري الدولي بمرحلة حاسمة، فقد أقضى تزايد أهمية البلدان النامية في التجارة الدولية، الى جانب زيادة أهمية الاتفاقات التجارية الإقليمية وتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب، الى نظام تجاري متعدد الأقطاب، ويبقى النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على قواعد في منظمة التجارة العالمية الدعامة الرئيسية للنظام التجاري الدولي، بيد أن تعطل جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، الذي يعكس توترات أوسع نطاقا بين العولمة والمصالح الإنمائية الوطنية، يبرز ضرورة البحث عن سبل جديدة لتعزيز توافق الآراء متعدد الأطراف بشأن التنمية وتحرير التجارة، وتتصاعد أيضا النداءات الداعية الى تغيير كيفية وضع السياسات التجارية لتحسين التركيز على الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع.[1]

**أولا: النظام التجاري متعدد الأطراف:**

بلغت مفاوضات جولة الدوحة المطولة في إطار في منظمة التجارة العالمية طريقا مسدودا، فقد تعثرت ارتكبت اخر الجهود المبذولة لاختتام جولة الدوحة في عام 2011، ويعزى ذلك أساسا الى استمرار الاختلاف بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن التحرير في قطاع المنتجات الصناعية، إضافة الى مسائل أخرى مثل اليات الضمان الخاصة في تحرير الزراعة والخدمات.

وكان مستوى التضارب من الحدة ما جعل نتائج المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الفترة ما بين 15 و17 كانون الأول/ ديسمبر 2011 تسلم بأن من غير المرجح أن تختتم جميع عناصر جولة الدوحة في ان معا في المستقبل القريب، وأن من اللازم استيفاء بحث نهج تفاوضية مختلفة في إطار مبدأي الشفافية والشمول، وقبل انعقاد الاجتماع الوزاري الثامن، دعت أقل البلدان نموا، مدعومة ببلدان كثيرة، الى اعتماد مجموعة قرارات خاصة بأقل البلدان نموا، إلا أن الاجتماع لم يعتمد سوى القليل من القرارات الملزمة بخصوص تلك البلدان، بما فيها العمل على تحسين عمليات انضمام أقل البلدان نموا (بطرق منها تدعيم وتفعيل المبادئ التوجيهية المقترحة في عام 2002، التي اعتمدتها مؤخرا الهيئة المختصة داخل منظمة التجارة العالمية)، وعلى استصدار إعفاء من منظمة التجارة العالمية يسمح للبلدان المتقدمة والنامية بمعاملة خدمات أقل البلدان نموا ومقدمي هذه الخدمات معاملة تفضيلية، ووافق المؤتمر الوزاري

[1] محمد حمدي علي، مرجع سابق، ص13.

الثامن أيضا على انضمام الاتحاد الروسي وساموا والجبل الأسود وعلى مراجعة الاتفاق المتعلق بالمشتريات الحكومية، وأثبتت هذه القرارات قدرة منظمة التجارة العالمية على مواصلة اجتذاب أعضاء جدد وتحديث هيكلها.[1]

وتبذل حاليا جهود في سبيل إحراز تقدم في ميادين جولة الدوحة التي يمكن فيها ذلك، وإعادة النظر في الميادين الأخرى التي لا تزال محل اختلافات أكبر، ولدى التصدي لما تبقى من جدول الأعمال الأساسي المتعلق بالنفاذ الى أسواق السلع والخدمات، يولي بعض الأعضاء اهتماما متزايدا لخيارات من قبيل المفاوضات بين بضعة أطراف، وهي مفاوضات يفترض أن تستند الى نهج التعهد الواحد المقرر في جولة الدوحة، في حين يواصل اخرون، كما يتجلى في إعلان "أصدقاء التنمية" الصادر عن المؤتمر الوزاري الثامن، تأكيد أسبقية مبدأ الدولة الأكثر رعاية وجدول أعمال التنمية المكرس في نهج التعهد الواحد، وتنظر بعض الدول بالفعل في إبرام اتفاق بين بضعة أطراف بشأن الخدمات، واقترح أيضا توسيع نطاق المبادرات القطاعية القائمة لإزالة التعريفات وتوحيدها وتوسيع المشاركة في هذه المبادرات فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنتجات الكيميائية والصيدلانية.[2]

ويعزى تعقيد المناقشات المتعلقة بسبل المضي قدما بجولة الدوحة أيضا الى الحاجة في المدى الأطول الى تحديث النظام التجاري متعدد الأطراف على نحو يواكب الحقائق الاقتصادية للقرن الحادي والعشرون، وتقتضي زيادة انتشار التجارة داخل سلاسل القيمة العالمية طرقا جديدة لتنظيم التجارة الدولية بحيث تحتاج البلدان الى الاستيراد كي يتسنى لها التصدير، بما أن حماية التجارة يمكن أن تؤثر سلبا على تكاليف الإنتاج وقدرة الصادرات على المنافسة، وبعض البلدان مهتمة بالتصدي لما يسمى "قضايا القرن الحادي والعشرين" كالاستثمار وسياسة المنافسة والمشتريات الحكومية والأمن الغذائي والضرائب على الصادرات وتغير المناخ وتخفيض أسعار الصرف، وفي الان ذاته، يجب أن يساهم تحرير التجارة في التصدي للتحديات الإنمائية الأساسية المتمادية، كالحد من الفقر واستحداث الوظائف وتطوير القدرة الإنتاجية وينبغي أن تكون "التنمية" جزءا لا يتجزأ من المناقشات المتعلقة بقضايا غير مطروحة حاليا في إطار جولة الدوحة واتفاقات منظمة التجارة العالمية.[3]

---

[1] توماس ماير، ترجمة: أحمد عبد الخالق، النقود والبوك والاقتصاد، ط1، الرياض، السعودية، 2002، ص428.

[2] محمد حمدي علي، مرجع سابق، ص14.

[3] توماس ماير، مرجع سابق، ص429.

وتتمثل أحد بواعث القلق الأخرى للنظام التجاري متعدد الأطراف في ظهور تدابير حمائية في أعقاب الأزمة العالمية، وتوجد باستمرار بوادر نوازع "حمائية" في ظل الصعوبات الاقتصادية الحالية، وتفيد منظمة التجارة العالمية بأن فرض قيود جديدة على التجارة، بما فيها التدابير التعريفية وغير التعريفية، مستمر بلا هوادة في اقتصادات مجموعة العشرين، وهو ما ينضاف الى رصيد القيود المفروضة بالفعل، بينما تمضي عملية رفع القيود القائمة ببطء شديد، وتفيد التقديرات بأن معدل تغطية التجارة بالتدابير التقييدية المفروضة منذ بداية الأزمة يبلغ حاليا 9، 3، في المائة من تجارة السلع العالمية (4، 3، في المائة من تجارة مجموعة العشرين)، وتشمل تلك التدابير زيادات في التعريفات وتدابير غير تعريفية مثل التدابير التصحيحية التجارية وتصاريح الاستيراد وعمليات المراقبة الجمركية في قطاعات مثل الحديد والصلب والآلات والمعدات الكهربائية والمركبات، وبالمثل يستنتج اخر تقارير "المنبه التجاري العالمي" أن التدابير التقييدية بلغت في عام 2012 ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الأزمة، ويؤدي تراكم هذه التدابير الى تصاعد كبير في النزعة الحمائية، وهو ما يؤثر سلبا على التجارة والتعافي الاقتصادي ويظهر الحاجة الى الحفاظ على التزام مجموعة العشرين بتجميد الوضع الراهن والمضي في الإلغاء التدريجي لتدابير تقييد التجارة.[1]

وتجدر الإشارة أيضا الى اعتماد سياسات صناعية وطنية تتوخى إنعاش النمو ودعم الصناعة المحلية (وخاصة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم) بطرق منها الامتيازات الضريبية والاعانات الحكومية والأفضليات المحلية في المشتريات الحكومية وتطبيق شروط المحتوى المحلي، واتخذت أيضا بعض المبادرات الرامية الى تعزيز التجارة المتبادلة والترويج لشراء المنتجات الوطنية، وتوخت هذه المبادرات أيضا دعم الانتقال الى اقتصاد أخضر بطرق منها التعديلات الضريبية الحدودية المقترنة بالتخفيف من تغير المناخ (مثل واجب حمل تراخيص الانبعاثات المنصوص عليه في توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالطيران) أو دعم الحكومة لمشاريع الطاقة المتجددة (مثل دعم الولايات المتحدة الأمريكية والصين للألواح الشمسية وشرط المحتوى المحلي المطبق في مقاطعة أونتاريو الكندية في إطار مخطط التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة).

[1] شوقي عبد القوي عثمان، مرجع سابق، ص63.

وتفيد تقديرات الأونكتاد بأن المكاسب العالمية من زيادة التحرير (تحرير تجارة السلع) في إطار جولة الدوحة تعادل 70 مليار دولار على الصعيد العالمي (48 مليار دولار للبلدان النامية) وفي حين تبدو هذه المبالغ زهيدة نسبيا، فإن التكاليف الإضافية التي قد يتحملها النظام برمته في حال فشل الجولة يمكن أن تكون باهضة إذا تسبب هذا الفشل في تفويض استقرار التجارة الدولية وإمكانية التنبؤ بها، وهما سمتان مستمدتان من نظام تجاري متعدد الأطراف وقائم على قواعد وضعت في إطار منظمة التجارة العالمية، فالتجارة الدولية عبارة عن سلعة عامة عالمية يتعين الحفاظ عليها وتدعيمها، وبناء عليه، لابد من بذل جهود متجددة في سبيل التعاون في مجال التجارة الدولية والتنمية.[1]

**ثانيا: الاتفاقات التجارية الإقليمية:**

تبدي البلدان اهتماما متزايدا بإبرام أو توسيع أو تعميق الاتفاقات التجارية الإقليمية، وقد أخطرت منظمة التجارة العالمية بما يعادل 319 اتفاقا من هذا القبيل الى غاية كانون الثاني/ يناير 2012، وتفيد تقديرات منظمة التجارة العالمية بأن هذه الاتفاقات تغطي ما يزيد عن 50 في المائة من التجارة العالمية، أو 18 في المائة إذ اقتصر الأمر على التجارة التفضيلية المعفاة من الضرائب، واقترن توسع التجارة العالمية بزيادة التركز الإقليمي، وتوسعت التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة بحيث شملت 40 في المائة من مجموع المبادلات في أمريكا الشمالية، و63 في المائة منها في أوروبا و52 في المائة في بلدان رابطة أمم جنوب شرق اسيا، وقد أبرمت الاتفاقات التجارية الأخيرة أيضا رغبة في إرساء بيئة للتجارة المعفاة من الضربة والخالية من الحواجز غير التعريفية تمكن من تسيير التجارة داخل سلاسل القيمة العالمية.[2]

ونتيجة لذلك ازدادت هذه الاتفاقات عمقا وشمولا واتسع نطاقها فتجاوز المواضيع المطروحة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية وشمل الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية، وتشمل الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا بلدانا ناشئة وبلدانا غنية بالموارد وبلدانا متقدمة، وتظهر اتفاقات تجارية إقليمية واسعة النطاق تهدف الى تحقيق مستوى عال من تحرير التجارة والتعاون التنظيمي، كاتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، واتفاق محتمل عبر المحيط الأطلسي من المقترح إبرامه في عام 2014.[3]

[1] شوقي عبد القوي عثمان، مرجع سابق، ص64.

[2] ق، هايد W.HEYD، مرجع سابق، ص21.

[3] أحمد السيد مصطفى، ط2، 1999، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار الكتاب للنشر، القاهرة، ص43.

وسعت البلدان النامية إلى استخدام التكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب لدعم الوفورات في الحجم والتنويع الاقتصادي وقدرة الاقتصاد على التأقلم، ومن الأمثلة البارزة قرار قادة دول البلدان الإفريقية في شباط/ فبراير 2012 تعزيز التجارة داخل افريقيا بالإسراع في إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول القارة الأفريقية، وعلى مستوى التجارة بين المناطق، تستخدم بعض البلدان النامية "النظام العالمي للأفضليات التجارية" باعتباره منصة لتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب على اختلاف مناطقها، وبعد أن اختتمت بنجاح عام 2010 جولة ساو باولو للنظام العالمي للأفضليات التجارية، بات على المشاركين الان "1" ضمان الإسراع في دخول البروتوكول و"3" استكمال العمل المتعلق بقواعد المنشأ وسيبدأ نفاذ نتائج الجولة بتصديق ما لا يقل عن أربعة بلدان مشاركة على البروتوكول، وهو ما يبدو وشيكا.[1]

وبصفة عامة، تكون الاثار الاقتصادية للتكامل التجاري الإقليمي في معظمها إيجابية بالنسبة الى البلدان الأعضاء في الاتفاق وسلبية بالنسبة الى غير الأعضاء (أنظر الجدول 3).

غير أن النتائج الحقيقية في كل حالة تتوقف على عوامل كثيرة، ويبين تحليل الاتفاقات التجارية الإقليمية المهمة أن بعض البلدان النامية وبخاصة الموجودة منها خارج منطقة التحرير يتوقع أن تتكبد خسائر جراء هذه الاتفاقات.

**الجدول 03: آثار تحرير التجارة الجزئي على الرفاه بمليارات دولارات الولايات المتحدة:**

| | الأطراف | غير الأطراف | الاثار العالمية |
|---|---|---|---|
| رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ | 1096 | 398 | 1191 |
| اتفاق التجارة الحرة للبلدان الأمريكية | 75 | 69 | 05 |
| اتفاق التجارة الحرة عبر المحيط الأطلسي | 78 | 72 | 06 |
| الشراكة عبر المحيط الهادئ | 32 | 35 | 04 |

**المصدر: الأونكتاد**، قاعدة بيانات مشروع تحرير التجارة العالمية-7 (GTAP-8)

ويبرز اوسع وانتشار وتعميق الاتفاقيات التجارية الإقليمية ضرورة ضمان التناسق بين التجارة متعددة الأطراف والتجارة الإقليمية بحيث يكون المساران متعاضدين، ولابد من توافر مراقبة قوية متعددة الأطراف

[1] حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، ص55.

وانضباط فعلي، وأن يشمل ذلك دراسة معمقة للاتفاقيات التجارية الإقليمية لا تقتصر على جانب الشفافية، وإذ تفضي الاتفاقيات التجارية الإقليمية الكبيرة والمهمة الى تحرير حصة لا تستهان بها من التجارة العالمية، فمن الممكن أن تؤثر على الحوافز التي تشجع تعددية الأطراف، وفي المقابل يمكن أن تكون زيادة التركيز على الحواجز التنظيمية من خلال الاتفاقيات التجارية الإقليمية دافعا الى التنسيق متعدد الأطراف للأطر التنظيمية المشتتة إقليميا، ومن منظور إنمائي، أما الجيل الجديد من هذه الاتفاقات يحدد أكثر فأكثر شروط اندماج البلدان النامية في التجارة الدولية، ومن المهم أن يسمح لهذه البلدان أن تحدد النطاق والوتيرة الملائمين لفتح أسواقها في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية وأوجه المرونة هذه متاحة في القواعد متعددة الأطراف التي تقتضي من تلك الاتفاقات تحرير "التجارة في جميع جوانبها الجوهرية".

وأدت ضرورة التصدي للتشابك الناجم عن تعدد الاتفاقات التجارية الإقليمية الى ظهور اتجاه نحو الترشيد والمطابقة داخل المنطق، وشرعت البلدان الرائدة في كل منطقة في استخدام قوالب أو نماذج لاتفاقاتها التجارية الإقليمية، وتشمل أمثلة هذا الترشيد نموذج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ونموذج رابطة أمم جنوب شرق اسيا، والقرار الافريقي القاضي بإبرام اتفاق تجارة حرة بين السوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الافريقي وجماعة شرق افريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، حتى يكون هذا الاتفاق نموذجا لاتفاق تجارة حرة على نطاق القارة الافريقية، لكن جهود المطابقة هذه، رغم أنها قد تنطوي على عدد من الجوانب الإيجابية (بما فيها التخفيض الى أدنى حد من تكاليف المعاملات وتعقيد نظم الحكومة المتداخلة)، يمكن أن تنجم عنها مشاكل مثل انخفاض مستوى النتائج المنشودة كلما ارتفعت أعداد الأطراف المشاركة في المفاوضات أو تصاعدت التوترات المتصلة بقواعد منظمة التجارة العالمية.

**ثالثا: سلاسل الإمداد العالمية:**

باتت حصة كبيرة من عمليات الإنتاج في سلاسل الإمداد العالمية تحدث اليوم في البلدان النامية، ويحرص واضعو السياسات في بلدان نامية كثيرة على ربط مؤسساتهم بسلاسل الإمداد العالمية، بما أن ذلك من شأنه تمكين المنتجين داخل السلسلة من اكتساب الخبرة الإدارية والمعلومات التطبيقية بشأن التكنولوجيا ومعايير الجودة، مما يعزز قدرتهم على المنافسة، ومن شأن المشاركة في هذه السلاسل التأثير أيضا على اقتصاد البلدان النامية برمته في مجالات مثل التوظيف وتحسين التكنولوجيا والمهارات وزيادة القدرة الإنتاجية، وتنويع الصادرات.

وبناء عليه لا تكمن المشكلة الرئيسية بالنسبة الى البلدان النامية في كيفية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وإن في كيفية الاستفادة الى أقصى حد من هذه المشاركة، وتقتضي معالجة هذه المسألة معالجة سليمة زيادة البحوث وتحسين البيانات، بما فيها تلك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية باعتبارها شركات رائدة، غير أن القرائن تفيد بأن معرفة عمليات الإنتاج أحد العناصر الأساسية لتحسين المستوى الصناعي وتنويع الصادرات. وفي حالة البلدان المتخلفة عن الركب، يجب استيعاب هذه المعرفة (أو شراؤها) من أماكن أخرى، ورغم أن سلاسل القيمة يمكن أن تكون قوة فعالة في إتاحة فرص نقل التكنولوجيا وتحسين مستوى العمليات الصناعية، فإن الشركات الرائدة قد لا ترغب في نقل التكنولوجيا الى الشركات المنتسبة، سيما حيثما تكون حقوق الملكية غير مضمونة، ويقوم نموذج أعمال الشركات الرائدة في سلاسل الإمداد العالمية في جوهره على الاحتفاظ بالهيمنة على مجالات كفاءاتها الأساسية ذات القيمة المضافة الأعلى مثل البحث والتطوير، والتصميم والتوزيع.

**المطلب الثالث: الاتجاهات الجديدة للتجارة العالمية:**

**أولا: النمو العالمي**

لا يزال الاقتصاد العالمي يكافح للعودة الى مسار قوي ومستدام للنمو، فالناتج العالمي، الذي حقق معدل نمو يبلغ 2،2 في المائة في عام 2012، وستظل البلدان المتقدمة متخلفة عن المتوسط العالمي، حيث يرجح ألا يزيد نمو ناتجها المحلي الإجمالي عن 1 في المائة، وذلك بسبب تباطؤ طفيف في الولايات المتحدة واستمرار الركود في منطقة اليورو، ويتوقع أن تنمو الاقتصادات النامية والانتقالية بنحو 3،6، في المائة و2،6 في المائة على التوالي (الجدول 4). ورغم أن معدلات النمو هذه أعلى بكثير من المعدلات في البلدان المتقدمة، فإنها لا تزال أقل بكثير من مستوياتها في فترة ما قبل اندلاع الأزمة، وعلاوة على ذلك، فإنها تؤكد وتيرة التباطؤ الذي بدأ في عام 2012.[1]

ولا يزال النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة وعدد من اقتصادات الأسواق الناشئة يعاني اثار الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في عام 2008، ومن استمرار ضعف النمو في العديد من البلدان قد يرجع أيضا في جانب منه الى سياسات الاقتصاد الكلي الحالية التي تتبعها تلك البلدان.

[1] حسين عمر، مرج سابق، ص66.

ومن بين الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يتقلص النمو في الاتحاد الأوروبي للعام الثاني على التوالي، مع حدوث انكماش اقتصادي حاد بصفة خاصة في منطقة اليورو، ولا يزال الطلب الخاص ضعيفا، وخصوصا في بلدان أطراف منطقة اليورو (إسبانيا وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال واليونان)، وذلك بسبب ارتفاع معدلات البطالة، وضغط الأجور، وانخفاض ثقة المستهلكين وعدم اكتمال عملية ضبط الأوضاع المالية عموما بعد، ونظرا لاستمرار عملية تقليص المديونية، فقد أخفقت السياسات النقدية التوسعية في زيادة المعروض من الائتمانات للأنشطة الإنتاجية، وفي هذا السياق، تجعل تدابير التضييق المالي من المستبعد جدا العودة الى مسار نمو أعلى، حيث إنها تعطي للطلب الخاص الضعيف بالفعل دفعة انكماشية جديدة، وفي حين أسهمت التجارة الخارجية (وبخاصة من خلال الحد من الواردات) في النمو في منطقة اليورو، فقد تبدد أثر ذلك من جراء الأثر السلبي لتقلص الطلب المحلي، الذي كانت حتى بلدان الفائض عازفة عن تحفيزه، ويديم ذلك اختلال التوازن داخل منطقة اليورو، ويقلل من نطاق الانتعاش الذي تقوده الصادرات في البلدان الأخرى في المنطقة، وبالتالي، فرغم تراجع التوترات في الأسواق المالية في منطقة اليورو بعد تدخل المصرف المركزي الأوروبي، لا تزال افاق استئناف نمو الاستهلاك والاستثمار في هذه البلدان قائمة.[1]

**الجدول (4) نمو الناتج العالمي 2005-2013**

**(التغيير السنوي بالنسب المئوية)**

| المنطقة/ البلد | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العالم | 3,5 | 4,1 | 3,0 | 1,5 | 2,3- | 4,1 | 2,8 | 3,2 | 2,1 |
| البلدان المتقدمة: | 2,4 | 2,8 | 2,6 | 0,0 | 3,8- | 2,6 | 1,5 | 1,2 | 1,5 |
| ومنها | | | | | | | | | |
| اليابان | 1,3 | 1,7 | 2,3 | 1,0- | 5,5- | 4,7 | 5,6- | 1,9 | 1,9 |
| الولايات المتحدة | 2,1 | 2,3 | 1,9 | 5,3- | 3,1- | 3,4 | 1,8 | 2,3 | 1,7 |
| الاتحاد الأوروبي (27 بلدا) | 2,1 | 2,3 | 3,2 | 0,3 | 4,3- | 2,1 | 1,6 | 0,3- | 0,2- |
| ومنه: | | | | | | | | | |

[1] محمد ذياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهى اللبناني، بيروت، 2010، ص 80.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منطقة اليورو | 1,7 | 3,3 | 3,0 | 0,4 | 4,4- | 3,0 | 1,5 | 1,6- | 1,7- |
| فرنسا | 1,8 | 2,5 | 2,3 | 0,1 | 3,1- | 1,7 | 2,5 | 0,0 | 0,2- |
| ألمانيا | 0,7 | 3,7 | 3,3 | 1,1 | 5,1- | 4,2 | 3,5 | 5,7 | 0,3 |
| إيطاليا | 0,9 | 2،2 | 1،7 | 1،2- | 5،5- | 1،7 | 0،4 | 2،4- | 1،8- |
| المملكة المتحدة | 2،8 | 2,6 | 3,6 | 1,0- | 4,0- | 1,8 | 0,9 | 0,3 | 1,1 |
| جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة | 6,5 | 8,3 | 8,6 | 5,2 | 6,6- | 4,5 | 4,5 | 3,0 | 2,7 |
| جنوب شرق أوروبا | 4,7 | 4,8 | 5,5 | 3,7 | 2,3- | 0,0 | 1,1 | 1,4- | 0,3 |
| رابطة الدول المستقلة | 6,7 | 8,7 | 8,9 | 5,3 | 6,8- | 4,9 | 4,7 | 3,4 | 2,9 |
| ومنها: | | | | | | | | | |
| الاتحاد الروسي | 2,4 | 8,2 | 8,5 | 5,2 | 7,8- | 4,5 | 4,3 | 3,4 | 2,5 |
| البلدان النامية | 6,8 | 7,6 | 7,9 | 5,3 | 2,4 | 7,9 | 5,9 | 4,9 | 4,7 |
| افريقيا | 5,8 | 5,9 | 6,2 | 5,2 | 2,8 | 4,9 | 1,0 | 5,4 | 4,0 |
| شمال افريقيا، باستثناء السودان | 5,1 | 5,4 | 4,7 | 4,6 | 3,2 | 4,1 | 6,1- | 7,8 | 3,6 |
| افريقيا | 2,7 | 6,5 | 7,7 | 6,6 | 4,9 | 6,4 | 4,8 | 5,3 | 5,4 |
| جنوب الصحراء، باستثناء جنوب افريقيا | 5,3 | 5,6 | 5,5 | 3,6 | 1,5- | 2,1 | 3,5 | 2,5 | 1,7 |
| جنوب افريقيا | 4,5 | 5,6 | 5,6 | 4,0 | 1,9- | 5,9 | 4,3 | 3,0 | 3,1 |
| أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | 7,3 | 9,4 | 5,8 | 3,1 | 0,1- | 2,6 | 3,4 | 2,5 | 2,7 |
| البحر الكاريبي | 4,8 | 6,4 | 7,0 | 4,1 | 0,2- | 4,1 | 5,2 | 5,0 | 4,1 |
| أمريكا الوسطى، باستثناء المكسيك | 3,2 | 5,2 | 2,3 | 1,2 | 2,0- | 5,5 | 4,0 | 3,9 | 2,8 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المكسيك | 5,0 | 5,5 | 6,6 | 5,5 | 0,2− | 6,4 | 4,6 | 2,5 | 3,2 |
| أمريكا الجنوبية | | | | | | | | | |
| ومنها: | 3,2 | 4,0 | 3,1 | 5,2 | 0,3− | 7,5 | 2,8 | 0,9 | 2,5 |
| البرازيل | 7,8 | 8,6 | 9,0 | 5,8 | 3,9 | 8,9 | 7,1 | 5,0 | 5,2 |
| اسيا | 8,6 | 9,9 | 11,0 | 7,9 | 5,9 | 9,5 | 7,7 | 6,0 | 6,1 |
| شرق اسيا | | | | | | | | | |
| ومنه: | 11,3 | 12,7 | 14,2 | 9,6 | 9,3 | 10,4 | 9,3 | 7,8 | 7,6 |
| الصين | 8,0 | 8,2 | 8,9 | 5,3 | 4,7 | 9,4 | 6,6 | 3,0 | 4,3 |
| جنوب اسيا | | | | | | | | | |
| ومنه: | 9,0 | 9,4 | 10,1 | 6,2 | 5,0 | 11,2 | 7,7 | 3,8 | 5,2 |
| الهند | 5,8 | 6,1 | 6,6 | 4,3 | 1,2 | 8,0 | 4,5 | 5,4 | 4,7 |
| جنوب شرق اسيا | 6,8 | 7,0 | 4,6 | 3,8 | 1,7− | 7,0 | 7,1 | 3,2 | 3,5 |
| غرب اسيا | 3,4 | 2,9 | 3,5 | 2,7 | 2,3 | 3,6 | 4,3 | 4,1 | 2,7 |
| أوقيانوسيا | | | | | | | | | |

**المصدر**: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا الى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة ، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية، وحالة الاقتصاد العالمي والتوقعات بشأنه: التقرير المستكمل في منتصف عام 2013، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 12،13، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2013، وصندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، نيسان/ أبريل 13، 12، ووحدة المعلومات الاقتصادية لمجلة الإيكونومست، قاعدة البيانات القطرية الموحدة، ومصرف ج، ب، مورغان، مرصد البيانات العالمية ومصادر وطنية.

**ملاحظة:** حسابات المجاميع القطرية تستند الى الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2005.

(أ) توقعات

(ب)ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا، وكرواتيا.

وتقاوم اليابان الاتجاه الحالي للتقشف في الاقتصادات المتقدمة الأخرى من خلال توفير حوافز مالية قوية بالاقتران مع توسع السياسة النقدية، بهدف إنعاش النمو الاقتصادي والحد من الاتجاهات

الانكماية، وأعلنت زيادة في الانفاق الحكومي على البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، على أن تواكبها جهود لتعزيز الطلب وسياسات هيكلية موجهة الى الابتكار والاستثمار، وإكمالا لهذه الجهود، أعلن المصرف المركزي الياباني في نيسان/ أبريل 2013 أنه سيزيد مشترياته من السندات الحكومية والأصول الأخرى بمقدار 50 تريليون ين سنويا (أي ما يعادل 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لليابان) من أجل تحقيق مستوى مستهدف للتضخم يبلغ 2 في المائة، وعموما يمكن لهذه التدابير أن تساعد على الاحتفاظ بنمو الناتج المحلي الإجمالي لليابان يناهز 2 في المائة في عام 2013.

ومن المتوقع أن يسجل النمو في الولايات المتحدة 1،7 في المائة، مقارنة ب2،2 في المائة في عام 2012، وهو ما يرجع الى تشكيلة جديدة من العوامل، فقد بدأ الطلب المحلي الخاص في الانتعاش، وهو ما يرجع في جانب منه الى التقدم الكبير المحرز في ضبط أوضاع قطاعها المصرفي، كما أن وتيرة خلق فرص العمل في القطاع الخاص قد مكنت من إحداث انخفاض تدريجي في معدل البطالة، ومن ناحية أخرى، فإن تخفيضات الاتفاق الحكومي الاتحادي التي تمت في اذار/ مارس 2013، وقيود الميزانية التي يواجهها العديد من حكومات الولايات والبلديات لا تزال تشكل كابحا قويا للنمو الاقتصادي.

ولما كانت المحصلة النهائية لهذه الميول المتعارضة غير واضحة، فإن هناك أيضا قدرا كبيرا من الالتباس حول ما إذا كان موقف السياسة النقدية التوسعية سيستمر.

وعلى النقيض من ذلك، لا تزال البلدان النامية تمثل القوى الرئيسية الدافعة للنمو، حيث تساهم بحوالي ثلثي النمو العالمي في عام 2013، وفي كثير منها، كان الطلب المحلي هو الذي يدفع النمو بأكثر مما تدفعه الصادرات، حيث ظل الطلب الخارجي، وخاصة من الاقتصادات المقدمة، ضعيفا ومن المتوقع أن تنمو البلدان النامية بمعدل 5، 4–5 في المائة في عام 2013، وهو معدل مماثل لعام 2013، ويستنتج ذلك عن نمطين متميزين فمن ناحية من المتوقع أن يتسارع النمو في الاقتصادات النامية الكبيرة، مثل الأرجنتين والبرازيل وتركيا والهند، وهو النمو الذي كان متراجعا في عام 2013، ومن ناحية أخرى، لا يبدو من المرجح للعديد من الاقتصادات النامية الأخرى أن تكون قادرة على الحفاظ على معدلات نموها في العام السابق، ويعكس التباطؤ المتوقع لنموها في جانب منه التأثير المتراكم لاستمرار التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة وانخفاض أسعار الصادرات من السلع الأولية، وإن كان يعكس أيضا تقلص محفزات السياسات التي كانت ضعيفة نسبيا على أية حال، كما أن مزيج هذه العوامل قد يؤثر أيضا على معدل النمو في

الصين، الذي يتوقع أن يتباطأ بصورة معتدلة من 7،8 في المائة في عام 2013 الى نحو 7،6 في عام 2013، ورغم أن ذلك لن يعدو أن يكون تباطؤ خفيفا، فمن المرجح أن يكون محبطا للعديد من الشركاء التجاريين للصين.

ومن بين المناطق النامية، من المتوقع أن يسجل شرق وجنوب شرق اسيا أعلى معدلات النمو في عام 2013، لتبلغ 6،1 في المائة، و4،3 في المائة، على التوالي وفي معظم هذه البلدان يعزى النمو أساسا الى الطلب المحلي ففي الصين كانت مساهمة صافي الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة بدرجة لا تذكر، في حين واصلت الاستثمارات الثابتة والاستهلاك الخاص دفع توسع الناتج، وذلك نتيجة لنمو الأجور بمعدل أسرع.

كما أن الطلب الخاص المحلي الذي شجعته مختلف تدابير سياسات الدخول يدعم نمو الناتج في عدد من البلدان الأخرى في المنطقة، مثل إندونيسيا وتايلند والفلبين والهند (ESCAP ،2013) وبالإضافة الى ذلك، والى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي تميل الائتمانات المتاحة للقطاع الخاص للازدياد، مما يدعم الطلب بدرجة أكبر.

وتباطأ النمو الاقتصادي في غرب اسيا بدرجة كبيرة، من 7،1 في المائة في عام 2011 الى 3،2 في المائة في عام 2012، وهو المستوى الذي يتوقع أن يستمر في عام 2013، وترك ضعف الطلب الخارجي، وخاصة أوروبا، أثره على المنطقة بأسرها، وإن كان أكثر وضوحا في حالة تركيا، التي شهدت تراجع معدل نموها بشكل حاد من حوالي 9 في المائة في عامي 2010، و2011 الى 2،2 في المائة قي عام 2012، وإن كان من المتوقع أن يتسارع نحو 2،3 في المائة في عام 2013، وواصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي برامج الإنفاق العام الكبيرة لتعزيز الطلب المحلي والنمو، على الرغم من تقليص إنتاجها النفطي خلال الربع الأخير من عام 2012 لدعم أسعار النفط، وأخيرا لم يقتصر التأثير البالغ للحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية على ذاك البلد وحده، بل ظلت أيضا تزيد من تصورات المخاطر فيما يتعلق بالبلدان المجاورة، مما أدى الى تراجع الاستثمار والسياحة والتجارة في الأردن ولبنان.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في افريقيا في عام 2013، وذلك بسبب ضعف الأداء في شمال افريقيا، حيث انعكس عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان في السنوات الأخيرة في شكل تقلبات قوية في النمو، وفي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب افريقيا) من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقرا في عام 2013، عند مستوى يتجاوز 5 في المائة، وتشمل محفزات النمو الرئيسية

ارتفاع حصائل الصادرات من السلع الأولية والطاقة، وكذلك السياحة والنمو القوي نسبيا للاستثمار العام والخاص في بعض البلدان، ومن المرجح أن تشهد إثيوبيا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وسيراليون وغامبيا وغانا وكوت ديفوار وليبيريا نموا سريعا تدعمه استثمارات قوية، وخاصة في البنية الأساسية والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والصناعات الاستخراجية، ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يتراجع النمو في العديد من البلدان المتوسطة الدخل في افريقيا بدرجة أكبر في عام 2013، ولا سيما في البلدان التي تربطها بأوروبا علاقات تجارية وثيقة، بما فيها جنوب افريقيا، وعلاوة على ذلك فإن العديد من البلدان الأقل نموا في غرب افريقيا ممن تعتمد على الصادرات من سلعة أساسية وحيدة، تظل عرضة للتأثر بالتقلبات الحادة في الطلب على تلك السلع الأساسية.

وينتظر أن يظل النمو مستقرا نسبيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عند مستوى يبلغ حوالي 3 في المائة في المتوسط حيث من المرجح أن يعوض النمو الأسرع في الأرجنتين والبرازيل التباطؤ في بعض البلدان، ومن بينها المكسيك وفي عام 2012 والأشهر الأولى من عام 2013، كان الطلب المحلي هو في الغالب القوة الدافعة وراء النمو في المنطقة، استنادا الى زيادات معتدلة وإن كانت ثابتة في الاستهلاك والاستثمار العام والخاص (ECLAC ،2013)، وكانت الحكومات تتحول عموما الى السياسات المالية والنقدية الأكثر دعما في سياق انخفاض العجز المالي وانخفاض معدلات التضخم في المنطقة ككل، وانخفض نمو الصادرات والواردات بشكل حاد في عام 2012، مما أدى الى زيادة طفيفة في عجز الحساب الجاري للمنطقة وسيظل الطلب المحلي يدعم النمو في عام 2013 استنادا الى ازدياد الأجور الحقيقية والعمالة، فضلا عن التوسع في الائتمانات المصرفية، وبالإضافة الى ذلك، ينبغي لانتعاش الزراعة والاستثمار أن يسهم في تحسن الأداء الاقتصادي في الأرجنتين والبرازيل بعد ضعف النمو فيهما في عام 2012، ومن ناحية أخرى، ونظرا لتباطؤ الطلب الدولي وانخفاض أسعار الصادرات من النفط ومنتجات التعدين (رغم أنها لا تزال عند مستويات مرتفعة تاريخيا) فإن من المتوقع حدوث تباطؤ في إكوادور وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمكسيك.

وشهد الأداء الاقتصادي للاقتصادات الانتقالية اتجاها للانخفاض منذ عام 2013، تسبب تأثير الأزمة المستمرة في جانب كبير من أوروبا الغربية في وقوع اقتصادات جنوب شرق أوروبا في حالة من الركود في عام 2013، وحافظت البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة على معدل نمو يربو على 3 في المائة في عام 2012 استنادا الى استدامة الطلب المحلي، وإن كان من المتوقع أن يتباطأ ذلك قليلا

في عام 2013، ولا تزال الاحتمالات الاقتصادية للمنطقة ترتبط ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصاد في الاتحاد الروسي وبالتطورات في أسعار الأساسية، ولا سيما في قطاعي النفط والغاز الطبيعي.

وأدى استمرار توسع الاقتصادات النامية كمجموعة (ولا سيما أكبر اقتصاد بينها، وهو الصين) الى اكتسابها ثقلا متزايدا في الاقتصاد العالمي، وهو ما يشير الى احتمال ظهور نمط جديد من النمو العالمي، ففي حين تظل البلدان المتقدمة تشكل أسواق التصدير الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة، فإن حصة مساهمة هذه المجموعة الأخيرة في النمو في الاقتصاد العالمي قد ارتفعت من 28 في المائة في التسعينات من القرن الماضي الى حوالي 40 في المائة في الفترة 2003–2007 والى ما يقرب من 75 في المائة منذ عام 2008، غير أن النمو قد تباطأ في هذه الاقتصادات في الآونة الأخيرة، وقد تستمر في النمو بوتيرة سريعة نسبيا إذ ما كان بمقدورها تعزيز الطلب المحلي، وإذا ما استطاعت أن تعتمد بدرجة أكبر على بعضها البعض من أجل التوسع في الطلب الكلي من خلال زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ومع ذلك فحتى لو تمكنت من تحقيق نمو أسرع من خلال تبني مثل هذه الاستراتيجية، ومن خلال زيادة وارداتها من الدول المتقدمة، فلن يكون ذلك كافيا لانتشال الدول المتقدمة وإخراجها من الركود الذي أصاب النمو فيها.

**ثانيا: التجارة الدولية:**

**أ- السلع**

لم تعد التجارة الدولية في السلع الى معدل النمو السريع الذي سجلته في السنوات السابقة على الأزمة، بل على العكس من ذلك، تباطأت التجارة الدولية بدرجة أكبر في عام 2012، وفي حين لا يزال مستقبل التجارة العالمية ملتبسا، فإن البوادر الأولى في عام 2013، لا تشير الى اتجاه للتوسع، وبعد الهبوط الحاد الذي شهدته الفترة 2008–2009 والذي أعقبه انتعاش سريع في عام 2010، لم يزد حجم التجارة في السلع إلا بنسبة 5،3 في المائة فقط في عام 2011، وبنسبة 1،7 في المائة في عام 2012، وسجل هذا المعدل الأبطأ للتوسع في الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية على حد سواء[1] (الجدول 1–2).

وكان جانب كبير من هذا التباطؤ البالغ الدلالة يعزى الى تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وبخاصة في أوروبا، وفي عام 2012، تقلصت واردات الاتحاد الأوروبي من السلع بنسبة 2،8 في المائة من حيث الحجم، وبنسبة 5 في المائة من حيث القيمة، وكان الضعف البالغ للتجارة البينية في

[1] حازم البدوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2016، ص29.

الاتحاد الأوروبي مسؤولا عن قرابة 90 في المائة من الانخفاض في الصادرات من الانخفاض في الصادرات الأوروبية في عام 2012، غير أن الأداء التجاري كان ضعيفا أيضا في البلدان المتقدمة الأخرى.

ففي اليابان، لم تتعافى الصادرات بعد من الهبوط الحاد الذي أصابها نتيجة لزلزال عام 2011، في حين واصل حجم وارادتها النمو بوتيرة معتدلة، ومن بين البلدان المتقدمة الرئيسية الأخرى، كانت الولايات المتحدة وحدها هي التي حققت معدل نمو إيجابي في كل من الصادرات والواردات، وإن كان يبدو أن صادراتها أخذت تتباطأ بدرجة أكبر في عام 2013، ويؤذن ذلك بتزايد الرياح المعاكسة التي تعترض طريق أكبر اقتصاد في العالم، حيث كان يبدو في بادئ الأمر أن الصادرات تحفز الانتعاش.[1]

وتباطأ نمو التجارة أيضا بدرجة كبيرة في البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية في عام 2012، حتى وإن كانت الأرقام لا تزال إيجابية بالنسبة لمعظم البلدان، ففي الاقتصادات الانتقالية، كان معدل نمو حجم الصادرات 1 في المائة في عام 2012 منخفضا عن مستواه البالغ 4،2 في المائة عام 2011، منخفضا عن مستواه البالغ 15،7 في المائة عام 2011، وبالمثل انخفض معدل نمو الصادرات في البلدان النامية من 6 في المائة في عام 2011 الى 3،6 في المائة في عام 2011، بينما انخفض معدل نمو الواردات من 7،4 في المائة في عام 2011 الى 4،5 في المائة في عام 2012.

وعلى المستوى دون الإقليمي، يبرز اثنان من الاستثناءات الملحوظة من هذا النمط العام لتجارة البلدان النامية الأول هو انتعاش التجارة في بعض اقتصادات شمال افريقيا من مستوياتها المنخفضة في عام 2011، مما ساهم في ارتفاع نمو التجارة في افريقيا ككل. والثاني هو التراجع المطلق في حجم الصادرات من جنوب اسيا، الذي يفسره أساسا انخفاض صادرات النفط من جمهورية إيران الإسلامية، وإن كان حجم صادرات الهند قد انخفض أيضا بنسبة 2،5 في المائة، وكان ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى التباطؤ الاقتصادي في أوروبا، التي تستأثر بما يقرب من خمس إجمالي صادرات الهند، فضلا عن ضعف الصادرات الى الصين.

ومن شأن دراسة فترات زمنية أطول أن يضع التغييرات الهيكلية المرتبطة بتباطؤ التجارة في منظورها الصحيح، فبحلول نهاية عام 2012، لم يكن حجم التجارة العالمية يزيد عن مستواه في عام 2007، إلا

[1] محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر، الأردن، ص91.

بنسبة 7،5 في المائة فقط، وكان متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة 2008–2012 يبلغ حوالي 1،4 في المائة وهو ما يقل كثيرا عن معدل ال7،4 في المائة المسجل خلال الفترة 2003–2007.

**الجدول (5): أحجام الصادرات والواردات من السلع، مناطق وبلدان مختارة 2009–2012**

**(التغيير السنوي بالنسب المئوية)**

| | حجم الصادرات | | | | حجم الواردات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المنطقة/ البلد | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
| العالم | 13,3- | 13,9 | 5,2 | 1,8 | 13,6- | 13,8 | 5,3 | 1,6 |
| البلدان المتقدمة | 15,5- | 13,0 | 4,9 | 0,4 | 14,6- | 10,8 | 3,4 | 0,5- |
| ومنها: | | | | | | | | |
| اليابان | 24,8- | 27,5 | 0,6- | 1,0- | 12,2- | 10,1 | 4,2 | 3,7 |
| الولايات المتحدة | 14,0- | 15,4 | 7,2 | 4,1 | 16,4- | 14,8 | 3,8 | 2,8 |
| الاتحاد الأوروبي | 14,9- | 11,6 | 5,5 | 0,2- | 13,5- | 9,6 | 2,8 | 2,8- |
| الاقتصادات الانتقالية | 13,4- | 11,3 | 4,2 | 1,0 | 28,2- | 10,9 | 10,7 | 3,9 |
| ومنها: | | | | | | | | |
| رابطة الدول المستقلة | 13,9- | 11,4 | 4,9 | 1,3 | 29,1- | 19,7 | 17,4 | 5,0 |
| البلدان النامية | 9,7- | 16,0 | 6,0 | 3,6 | 10,2- | 18,8 | 7,4 | 4,5 |
| افريقيا | 9,5- | 8,8 | 8,3- | 5,7 | 6,2- | 8,4 | 2,8 | 8,0 |
| افريقيا جنوب الصحراء | 7,8- | 9,6 | 0,7- | 0,1 | 9,0- | 9,7 | 7,9 | 4,2 |
| أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | 7,4- | 7,3 | 4,6 | 2,2 | 17,9- | 22,5 | 10,8 | 2,5 |
| شرق اسيا | 10,9- | 24,1 | 10,4 | 5,2 | 5,3- | 22,7 | 7,4 | 4,3 |
| ومنه: | | | | | | | | |
| الصين | 14,1- | 29,1 | 12,0 | 7,2 | 1,1- | 25,4 | 10,3 | 5,9 |
| جنوب اسيا | 6,1- | 10,0 | 8,8 | 10,2- | 5,5- | 13,0 | 6,0 | 2,0 |
| ومنه: | | | | | | | | |
| الهند | 6,8- | 14,0 | 14,2 | 2,5- | 0,9- | 13,8 | 9,1 | 5,8 |

| | | |
|---|---|---|
| جنوب شرق اسيا | 10,0- 18,6 4,4 2,2 | 15,8- 22,0 6,7 6,0 |
| غرب اسيا | 4,8- 5,7 6,5 6,9 | 14,2- 8,4 8,1 5,8 |

**المصدر**: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا الى دليل إحصاءات الأونكتاد UNCTADstat

وفيما يتعلق بالصين، وهي القوة الرئيسية للتجارة العالمية في السنوات الأخيرة، كان التباطؤ ملحوظا بدرجة أكبر كثيرا، فقد شهدت الصين، وهي أكبر المصدرين في العالم، تراجعا حادا لصادراتها نتيجة للأزمة الاقتصادية في الفترة 2008-2009، وهو ما كان يرجع بدرجة كبيرة الى اعتمادها على الطلب من البلدان المتقدمة، وتباطأ معدل نمو الصادرات الصينية (من حيث الحجم) الى 13 في المائة في عام 2011، والى 7،2 في المائة في عام 2012، وهو ما يتناقض بصورة حادة مع معدل نموها الهائل الذي بلغ 27 في المائة خلال الفترة 2002-2007 في أعقاب انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية، ومنذ أزمة شرق اسيا في أواخر التسعينات من القرن الماضي، كانت هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها نمو صادرات الصين أبطأ من نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وبالتزامن مع ذلك، تباطأ نمو واردات الصين الى 5،9 في المائة من حيث الحجم و4،3 في المائة من حيث القيمة في عام 2012، من 19 في المائة و26 في المائة، على التوالي بين عامي 2002 و2007، ونتيجة لذلك، كانت المناطق التي تصدر نسبة كبيرة من السلع الأولية (أي افريقيا وغرب اسيا، وبدرجة أقل، أمريكا اللاتينية) هي وحدها التي شهدت زيادة كبيرة في صادراتها الى الصين في عام 2012، من حيث الحجم والقيمة على حد سواء.

وسجل العديد من مصدري المصنوعات في اسيا تباطؤا كبيرا في نمو تجارتهم الخارجية، فبين عامي 2002، 2007، على سبيل المثال، ارتفع حجم صادرات تايلاند وجمهورية كوريا وماليزيا بمعدل سنوي متوسط بلغ 14 في المائة و10 في المائة و9 في المائة، على التوالي وفي 2012، تراجعت تلك المعدلات الى 2،5 في المائة في تايلند، 1،5 في المائة في جمهورية كوريا، و0،5 في المائة في ماليزيا ولم يكن ذلك نتيجة لانخفاض الطلب على الواردات من أوروبا فحسب، ولكن أيضا لتباطؤ النمو في بعض المناطق النامية، وبخاصة شرق اسيا.

وغيرت أزمة 2008-2009، أنماط التجارة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء فمن ناحية، ظلت واردات وصادرات المناطق المتقدمة (من حيث الحجم) أقل من مستوياتها قبل الأزمة، باستثناء الولايات المتحدة حيث تجاوزت الصادرات الذروة السابقة التي بلغتها في اب/ أغسطس 2008، ومن ناحية

أخرى، كانت صادرات مجموعة اقتصادات الأسواق الناشئة أعلى بنسبة 22 في المائة مما بلغته في ذرواتها السابقة على الأزمة، في حين كانت نسبة الزيادة المقابلة لوارداتها 26 في المائة.

غير أن وتيرة نمو التجارة في هذه الاقتصادات تباطأت بدرجة كبيرة، فخلال سنوات ما قبل الأزمة، ما بين عامي 2002 و2007، ازداد حجم صادراتها بمعدل سنوي بلغ 11،3 في المائة، لكنه انخفض الى 3،5 في المائة فقط فيما بين كانون الثاني/ يناير 2011 ونيسان/ أبريل 2013، كما تباطأ النمو في حجم وارداتها، من 12،4 في المائة في المائة الى 5،5 في المائة خلال الفترة نفسها (الشكل 1).

التجارة العالمية حسب الحجم، كانون الثاني/ يناير 2004–نيسان/ أبريل 2013

(الأرقام القياسية، 2005=100)

**الشكل رقم (1) حجم الواردات**

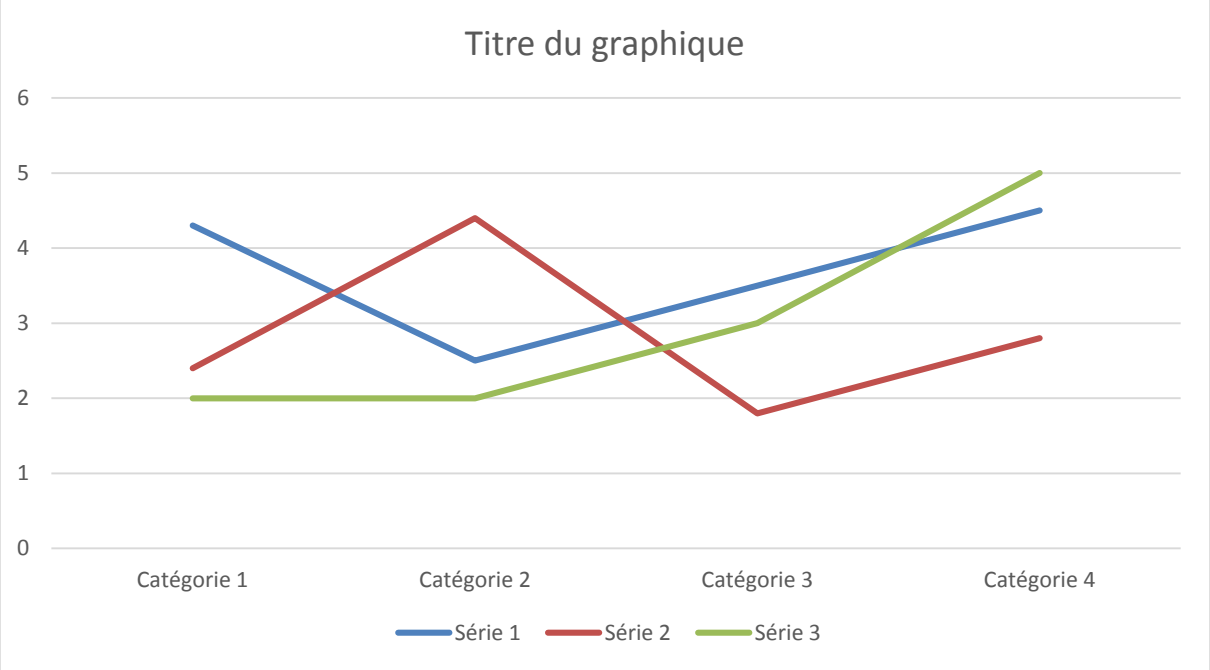

**الشكل رقم (2): حجم الصادرات**

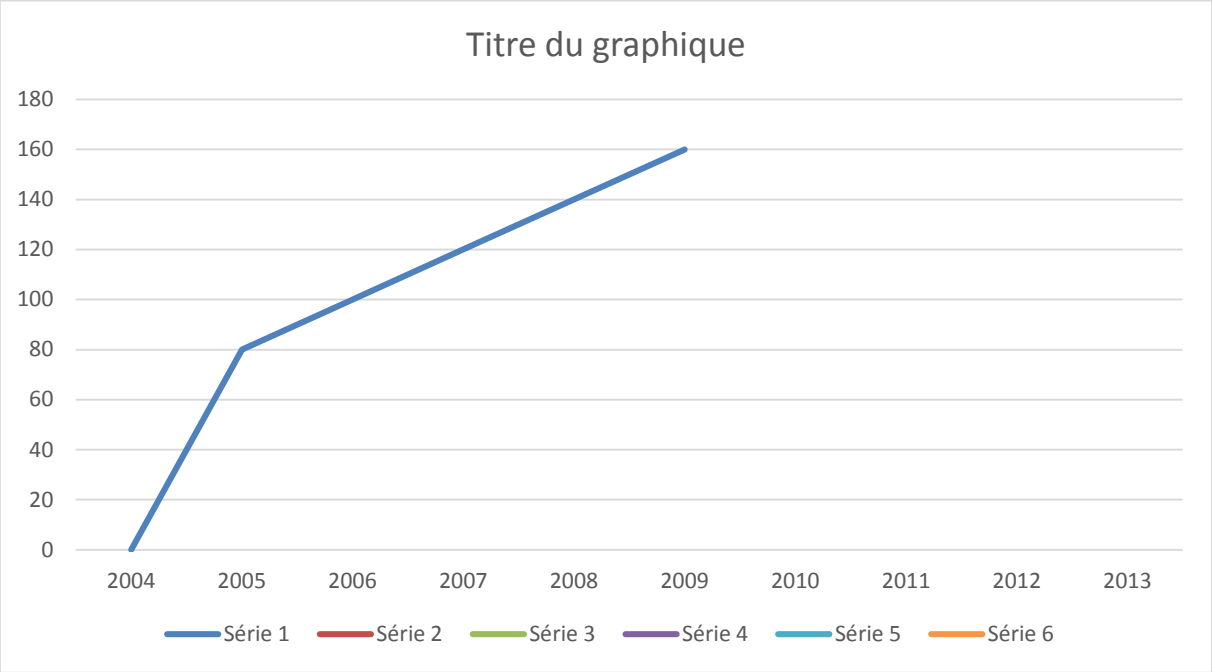


**المصدر**: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا الى قاعدة بيانات التجارة العالمية في مكتب السياسات الاقتصادية في هولندا CPB Nethelands.

**ملاحظة:** اقتصادات السوق الناشئة لا تشمل وسط وشرق أوروبا.

وتميل البيانات المتاحة للنصف الأول من عام 2013، لأن تؤكد استمرار التباطؤ الذي حدث في الآونة الأخيرة، وتظهر بيانات مكتب التحليل السياسات الاقتصادية التابع لمكتب التخطيط المركزي في هولندا أن حجم التجارة الدولية كان ينمو من سنة لأخرى بمعدل متوسط يقل عن 2 في المائة في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2013 وفيما بين البلدان المتقدمة، أصاب الركود صادرات وواردات الولايات المتحدة بصورة فعلية، بينما تراجعت في الاتحاد الأوروبي واليابان. وتباطأت خلال نفس الفترة الصادرات من الاقتصادات الناشئة، باستثناء صادرات الاقتصادات الاسيوية الناشئة، التي ارتفعت بنسبة 6،2 في المائة في الأشهر الأولى من عام 2013.

وعموما فإن هذا الاتجاه العام للانخفاض في التجارة الدولية يسلط الضوء على جوانب الضعف التي لا تزال البلدان النامية تواجهها في وقت يتسم بفتور النمو في البلدان المتقدمة، كما أنه يدل على وجود بيئة ربما تكون أقل مواتاة للتجارة الخارجية على مدى السنوات القليلة المقبلة، مما يشير الى حاجة الى التحول تدريجيا من الاعتماد على المصادر الخارجية للنمو الى المزيد من التركيز على المصادر المحلية.

**ب-الخدمات:**

مثلما هو الحال في تجارة البضائع، سجلت التجارة العالمية في الخدمات التجارية نموا بنسبة 1-2 في المائة في عام 2012، وفقا للتقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) منظمة التجارة العالمية، وداخل هذه الفئة العريضة، سجلت السياحة العالمية نموا بنسبة 4 في المائة عام 2012، سواء من حيث الحصائل بالقيمة الحقيقية (أي مع مراعاة تقلبات أسعار الصرف والتضخم) ومن حيث عدد الوافدين وتستأثر السياحة بحوالي 30 في المائة من صادرات العالم من الخدمات وب6 في المائة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة بين فئات الصادرات على نطاق العالم، بعد الوقود، والمواد الكيميائية، والمواد الغذائية، ومنتجات السيارات والمركبات، بل وتحتل المرتبة الأولى في العديد من البلدان النامية وسجلت الأمريكتان أكبر زيادة في حصائل السياحة (7 في المائة) تليهما اسيا ومنطقة المحيط الهادىء (6 في المائة)، ثم افريقيا (5 في المائة) فأوروبا (2 في المائة) وعلى النقيض من ذلك، انخفضت حصائل السياحة في غرب اسيا مرة أخرى بنسبة 2 في المائة (منظمة السياحة العالمية، 2013) وفي عام 2012، ظلت حصائل السياحة في أكبر 10 وجهات سياحية، والتي تشمل 7 من الاقتصادات المتقدمة الى جانب الصين وهونغ كونغ (الصين) وماكاو (الصين) دون تغيير تقريبا، في حين أن العديد من الوجهات السياحية في الأسواق الناشئة، بما في ذلك أوكرانيا وتايلاند وجنوب افريقيا وفيتنام والهند قد سجلت أرقام نمو تجاوزت العشرة في المائة.

وفي حين كان نمو خدمات النقل الدولي-وهي ثاني أكبر فئة من الخدمات التجارية-إيجابيا، فقد كان يواجه عددا من العوامل السلبية، بما في ذلك استمرار الركود في منطقة اليورو، وهشاشة الانتعاش في الولايات المتحدة، والتباطؤ النسبي وإعادة التوازن للنمو في الاقتصاد الصيني وتشير البيانات الأولية الى أن التجارة العالمية المنقولة بحرا-وهو مقياس للطلب عل النقل البحري وخدمات الموانئ والخدمات اللوجستية-قد ارتفعت بنسبة 4،3 في المائة في عام 2012.

وعلى وجه التحديد، توسعت تجارة البضائع السائبة الجافة بنسبة 6،7 في المائة في عام 2012، وهو ما يتماشى مع الاتجاه الطويل الأجل، الذي تحركه أساسا اثنتان من السلع الأساسية الرئيسية-خام الحديد والفحم، فقد زادت التجارة في الحديد الخام بنسبة 5،4 في المائة، وإن كان ذلك يعتبر أبطأ زيادة منذ أكثر من عقد من الزمان، وكانت الزيادة القوية في الطلب من جانب الصين تقابلها صادرات من استراليا والى حد أقل، شحنات بعيدة المدى من البرازيل وفي الوقت نفسه، فإن الواردات من الهند، ثالث أكبر مورد للصين فيما مضى، قد انخفضت بنسبة تربو على 50 في المائة نتيجة لارتفاع الضرائب على صادرات

خام الحديد، وكذلك الحظر المفروض على التعدين والتصدير، وازدادت شحنات الفحم بدرجة كبيرة (12،3 في المائة) مدفوعة بالطلب القوي على فحم المراجل البخارية (14،2 في المائة) نتيجة لانتعاش الواردات الأوروبية وسرعة نمو واردات الصين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أدى التوسع في استخدام الغاز الطفلي المنتج محليا الى زيادة صادراتها من الفحم، وهو ما أدى بدوره الى خفض أسعار الفحم العالمية وزيادة الطلب العالمي على الفحم.

وكانت التطورات في تجارة الناقلات، التي تستأثر بثلث التجارة العالمية المنقولة بحرا، تعكس صورة لسلوك الطلب العالمي على النفط، ففي عام 2012 ازداد الطلب على النفط الخام بشكل طفيف بنسبة 1،5 في المائة من حيث الحجم، وفي الوقت نفسه تباطأ نمو التجارة المنقولة بالحاويات الى 3،2 في المائة، بعد أن سجل 7،1 في المائة عام 2011، وظلت أحجام هذه التجارة تتأثر بضعف الأداء على ممرات طريق الملاحة الرئيسي بين الشرق والغرب الذي يربط اسيا بأوروبا وأمريكا الشمالية، وكان النمو مدفوعا أساسا بازدياد تلك التجارة على الممرات الثانوية، وبخاصة فيما بين بلدان الجنوب، وبين الشمال والجنوب، وكذلك الممرات الفرعية داخل المناطق، وتستأثر التجارة المنقولة بالحاويات بحوالي 16 في المائة من تجارة البضائع العالمية من حيث الحجم وأكثر من 50 في المائة من حيث القيمة، ولكنها لا تزال تتعرض لضغوط شديدة، ولا تزال تلك الصناعة تواجه مشكلة كيفية استيعاب الطاقة الفائضة من خدمات الشحن المعروضة، وكذلك كيفية توظيف القدرات المتنامية بسرعة للسفن البالغة الضخامة بينما يتولد الجانب الأعظم من النمو من خلال التجارة.

**المبحث الثاني: الصدمات الاقتصادية:**

في هذا المبحث قمنا بدراسة طبيعة الصدمات الاقتصادية، وأن آثر هذه الصدمات يزداد بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة بشكل خاص.

**المطلب الأول: تعريف الصدمات وأنواعها:**

يعتبر موضوع الصدمات الاقتصادية من الموضوعات الجديرة بالاهتمام والدراسة، وهي ظاهرة أو قضية وجدت في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات من القرن الماضي بوصفها مسألة نادرة أخذت تشغل كثير من الدول في العالم المعاصر، إن هذا العقد شهد تغيرات كبيرة شملت معظم ميادين الحياة سواء في ميدان السياسة أم الفكر أو الاقتصاد، وأدت بدورها الى تغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية نتج عنها العديد من الصراعات والحروب بين الدول، وقد انعكس ذلك على كثير من اقتصاديات الدول النامية.

وبعد انحصار وتقليص الصدمات مؤشر على جودة السياسة الاقتصادية في بلد ما ووضوح الرؤى المستقبلية ومعرفة حالة الاقتصاد، ويستطيع متخذو القرار التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية والمالية لتحقيق التوازن، إلا أن الإخفاق في تحقيق التوازن يتسبب في حدوث الصدمات سواء كانت نقدية أو مالية مما ينتج عنها اثار على العديد من المتغيرات، وقد تتعمد السلطات أحيانا الى إحداث تلك الصدمات عندما تروم تحقيق هدف معين كمعالجة التضخم أو البطالة.

يتوقف الخيار على قدرة السلطات النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمة على الثقة بين أوجه التشوه المؤقتة والدائمة وعلى ألا يكون التفاعل الديناميكي الاقتصادي والمالي بين التشوهات الاسمية والحقيقية تفاعلا قويا، ومع ذلك فواضعو السياسة الذين يعيشون الذين يعيشون في بيئات متذبذبة يفقرون الى معلومات ممتازة عن طابع واستمرار المصدر المحلي مقابل المصدر الخارجي للصدمات فإن الخيارات لا تكون واضحة، ويأتي التأثير السيئ من زيادة الانفتاح وحركة رأس المال. [1]

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما الوسائل والسياسات اللازمة للتغلب على الصدمات الاقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الصدمات الاقتصادية.

المحور الثاني: صدمات الطلب (الداخلية) وطرق معالجتها.

المحور الثالث: صدمات العرض (الخارجية) وطرق معالجتها.[2]

**أولا: ماهية الصدمات الاقتصادية**

تعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف ويمكن تعريفها كالاتي:

-الصدمة الاقتصادية تعني: "الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا، والصدمات الداخلية تقسم الى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، أما بالنسبة للصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية".

[1] عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 118.

[2] عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص119.

-الصدمة الاقتصادية تعني: " السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يشار الى الأزمة إذا لم يسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أي أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة واثارها انهيار التوازن".

-الصدمة الاقتصادية حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية تعني: "تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة الى سياسات أفضل، وهي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن (جون وليمسون 1989) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن: (سياسة صرف تؤدي الى نمو الصادرات، تحرير السياسات المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية).

-الصدمة في الاقتصاد الكلي تعني: "الصدمة التي تكون لها اثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، ويشترط إما في صدمة الطلب أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم.... الخ).[1]

-كتعريف شامل للصدمة الاقتصادية: "هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها اثار قوية على مستوى الدخل للدولة، ونتيجتها انهيار التوازن".[2]

**ثانيا: أنواع الصدمات الاقتصادية:**

يمكن توضيح أنواع الصدمات فيما يلي:

- ❖ الصدمات العارضة أو العشوائية: يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية: كالزلازل أو الفيضانات والتي تؤدي الى خسائر فادحة، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث، ولكنها تؤدي الى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.
- ❖ الصدمات الخارجية: تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، ولها اثار قوية على مستوى الدخل، ومن أبرز الأحداث التي تؤدي الى هذا النوع:

[1] حاكمي بوفحص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد7، جامعة وهران، الجزائر، ص06.

[2] حاكمي بوفحص، مرجع سابق، ص07.

تغير عوائد الصادرات، التضخم المستورد، ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.

- ❖ الصدمات الموسمية: يتميز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة، وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.
- ❖ الصدمات الدورية: يرتكز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلبا وايجابا بشكل كبير.
- ❖ الصدمات الهيكلية: وتحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة الى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.
- ❖ الصدمات الحقيقية: وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول الى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.[1]
- ❖ الصدمات النقدية: تنشأ في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديون على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة.[2]

**ثالثا: أسباب الصدمات الاقتصادية:**

في البداية يمكن توضيح العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية فيما يلي:

-الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية.

-ضعف القطاعات المعول عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي.

-خلل في هيكل التجارة الخارجية.

-التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني.

---

[1] عبد الحسن الجليل الغالبي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد28، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص209

[2] عبد الحسن جليل الغالبي، مرجع سابق، ص، 209.

-اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

1-أسباب الصدمات الاقتصادية:

هناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهي تدور إجمالا حول عاملين هما: فائض الطلب وعدم واقعية الأسعار ويمكن تجزئة ذلك فيما يلي:

-الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي.

-العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية.

-العجز الدائم والكبير في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية.

-ضعف الاحلال بين السلع المصدرة والمستوردة.

-عدم تلاءم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساسا لاستهلاك طبقة ضعيفي الدخل.

-الطبيعة البدائية لسوق رأس المال، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية، ويعمل في ظل تقييد للإقراض وأسعار الفائدة مما يصعب التعبئة والتوجيه الأمثلين للادخار.

**رابعا: مصادر الصدمات الاقتصادية:**

تختلف مصادر الصدمات باختلاف نوع وطبيعة الصدمة وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من المصادر[1]

**المطلب الثاني: صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي:**

**أولا: صدمات الطلب الكلي (Aggregate Demand Shocks)**

من الأهمية التعرف على مفهوم ومكونات وخصائص الطلب الكلي قبل الدخول في صدمات الطلب الكلي فالطلب الكلي هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يستهلكها القطاع العائلي والحكومة والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال مدة زمنية محددة عند أسعار محددة، أما مكونات الطلب الكلي فهو كما موضحة في المعادلة الاتية:[2]

$$AD=C+I+G+(X-M)$$

[1] سامة روبين القلعاوي، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1999، ص، 85.

[2] نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007، ص41.

إذ أن AD يمثل الطلب الكلي، C الاستهلاك، G الإنفاق الحكومي، I الاستثمار، X–M يمثل صافي الصادرات، وتتمثل خصائص منحنى الطلب الكلي بالآتي:[1]

1–يوضح شكل (3) أن منحنى الطلب الكلي سنحدر من الأعلى الى الأسفل أي أنه ذات ميل سالب ومن ثم ستكون العلاقة بين الناتج والمستوى العام للأسعار عكسية.

**شكل (3) منحنى الطلب الكلي**

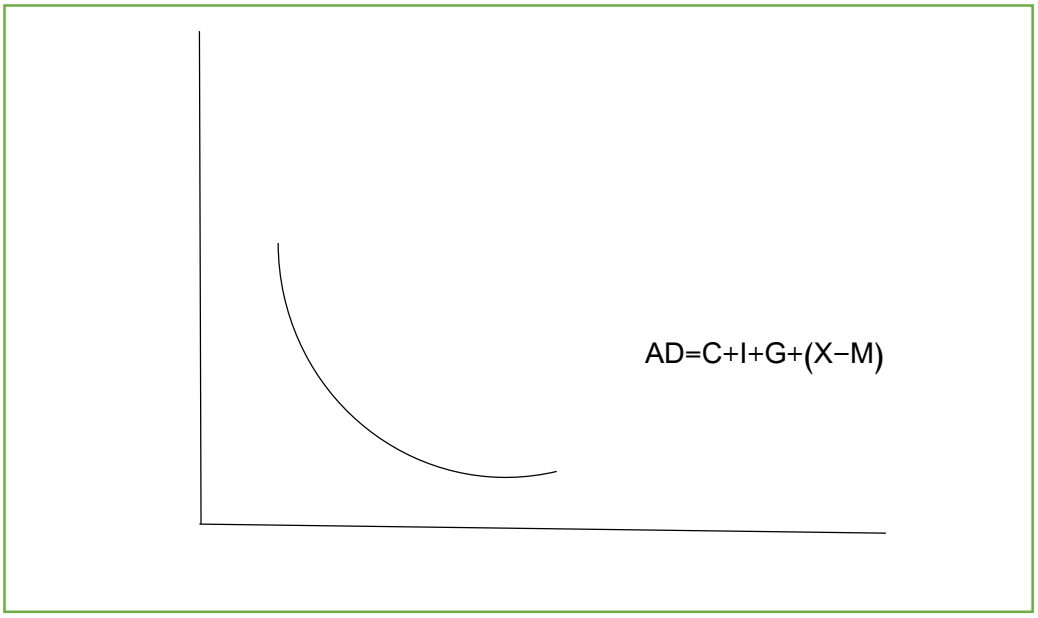


**المصدر**: محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص288

2–يتأثر الطلب الكلي بعوامل خارجية تؤدي الى تغير وضعه ويرى الاقتصاديون بأن هناك نوعين من المؤثرات الأول يسمى بمتغيرات السياسة الاقتصادية وهذا بدوره ينقسم الى متغيرات السياسة النقدية (Monetry policy) التي ينفذها البنك المركزي ومتغيرات السياسة المالية (Fiscal Policy) والتي تنفذها الحكومة من خلال وزارة المالية، أما النوع الاخر فإنه يمثل متغيرات خارجية وهي خارجة عن إطار سيطرة السياسة الاقتصادية وعادة ما تكون مفاجئة مثل الحروب والثورات وتغيرات أسعار السلع والخدمات التي تكون أساسية في عمليات التجارة للبلد المعني مثل زيادة أسعار النفط وغيرها.

[1] خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص137، 139.

فصدمة الطلب الكلي انتقال مفاجئ في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركته على حصيلة القوى المؤثرة فيها والتي قد تكون باتجاه واحد أو في اتجاهات مختلفة[1]، أو هي حدوث تغير في أحد مكونات الطلب الكلي مما يؤدي الى تغير الطلب الكلي[2]، أو تعني صدمة الطلب التحولات غير المرتقبة في الطلب الكلي الناجمة عن التغيرات غير المرتقبة في السياسة المالية أو النقدية أو تغيرات مفاجئة في الاستهلاك الخاص وسلوك الاستثمار[3]، ومن ثم فإن حدوث تغير في أحد مكونات الطلب الكلي سواء بالزيادة أم الانخفاض سيؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى الأعلى أو الأسفل، فإذا حدثت زيادة في أحد مكونات الطلب الكلي فإن منحنى الطلب الكلي سيتنقل الى الأعلى (صدمة إيجابية) كما في الجزء (A) من الشكل (4) وبالعكس إذا حدث انخفاض في أحد هذه المكونات سيتنقل الى أسفل (صدمة سلبية) وكما في الجزء (B) من نفس الشكل.

**شكل (4) صدمات الطلب الكلي الإيجابية والسلبية**

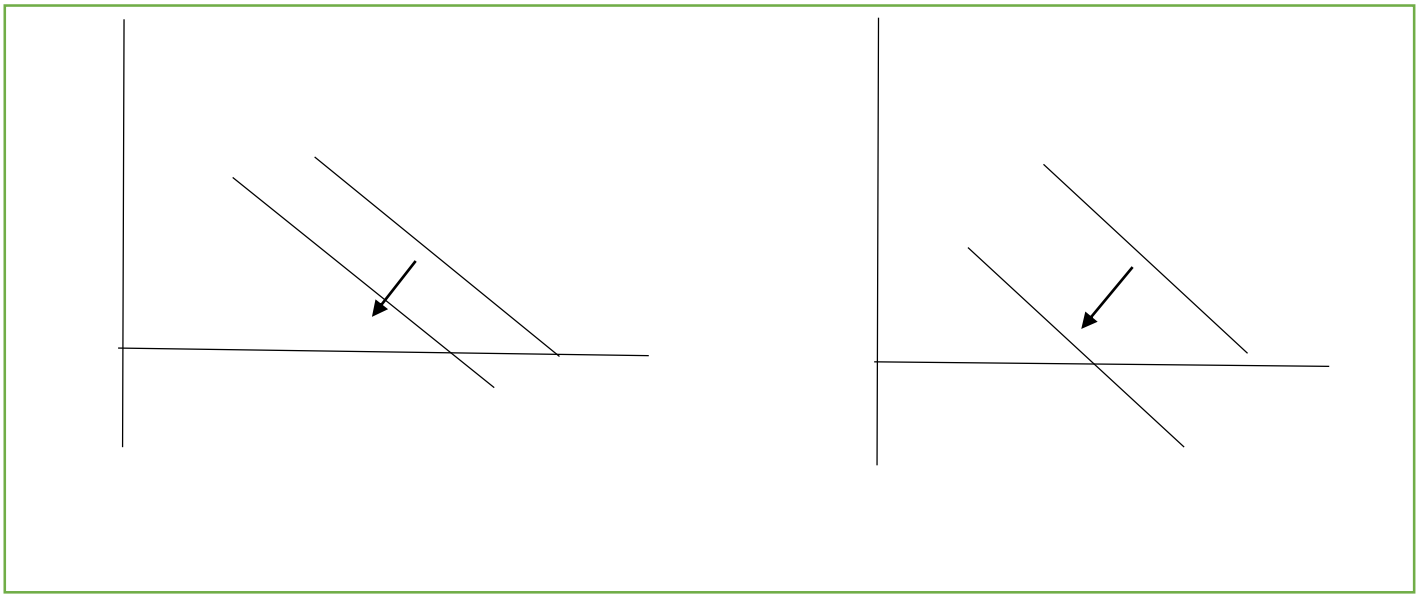

**Source**: Robin Bade and Michael parkin Foundations Economic 5th ed pearson Boston USA 2011 p733.

[1] قصي عبود الجابري، تحليل صدمة الطلب والدور الحركي لتوقعات التضخم في الاقتصاد العراقي المحاصر، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد خاص بالمؤتمر العاشر، 1998، ص33.

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس وزراء جمهورية مصر، مصدر سابق، ص10.

[3] عفيفة بجاي شوكت، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2007، ص56.

أما العوامل التي تؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي فهي:

1-عرض النقد: من المتعارف عليه أن العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة عكسية، فإن قيام البنك المركزي زيادة عرض النقد (علاج بالصدمة) سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي الى زيادة الاستثمار، والاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فينتقل منحنى الطلب الكلي الى الأعلى الى AD1 (صدمة إيجابية) أما في حالة انخفاض عرض النقد فإن سعر الفائدة سيرتفع وينخفض الاستثمار وسيتنقل منحنى الطلب الكلي الى الأسفل AD2 (صدمة كبيرة) كما موضح بالشكل (5).

**شكل (5) انتقال منحنى الطلب الكلي**

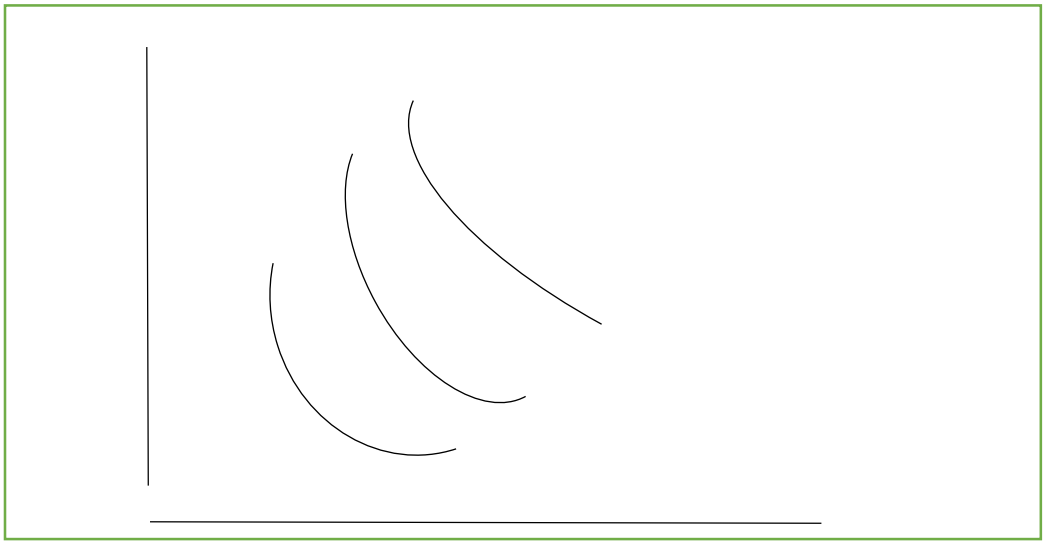

**المصدر:** عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان، 2003، ص270.

أن تأثير عرض النقد لا يقتصر على الاستثمار عن طريق سعر الفائدة بل هنا تأثير اخر لعرض النقد على صافي الصادرات ويكون أيضا عن طريق سعر الفائدة فزيادة عرض النقد تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة المحلي وهذا سيقلل من دخول رؤوس الأموال الى الداخل ومن ثم ستنخفض قيمة العملة وستصبح السلع الأجنبية أعلى من السلع المحلية التي ستكون أرخص فتزداد الصادرات وتنخفض الواردات ومن ثم يزداد صافي الصادرات وسيتنقل منحنى الطلب الكلي الى اليمين AD1[1].

[1] Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, economics principles, problems and policies, 15th, Ed, McGraw Hill, New York, 2002 ; p297.

2-تغير الضرائب: إن انخفاض الضرائب يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليمين AD1 لأن انخفاض الضرائب يؤدي الى زيادة الدخل القابل للتصرف للأفراد وسيزداد إنفاقهم على السعر والخدمات، وزيادة الضرائب تؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليسار AD2 لأن زيادة الضرائب تؤدي الى انخفاض الدخل القابل للتصرف للأفراد فينخفض اتفاقهم[1]، وأن تأثير الضرائب يكون بصورة غير مباشرة على أحد مكونات الطلب الكلي وهو الاستهلاك من خلال تخفيض الدخل القابل للصرف.

3-التغير في الاتفاق الحكومي: إذ أن زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى الأعلى (اليمين) AD1 لأن الاتفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي مثل زيادة الإنفاق على البنى التحتية كون الحكومة مصدر اخر للطلب على السلع والخدمات، وبالمقابل فإن انخفاض الإنفاق الحكومي يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى الأسفل (اليسار)AD2.

4-توقعات المستهلكين والمستثمرين: أن التوقعات المتفائلة للمستهلكين والمستثمرين عن مستقبل الوضع الاقتصادي تجعلهم يزيدون من إنفاقهم ومن ثم سينتقل منحنى الطلب الكلي الى الأعلى (اليمين) AD1 ، أما التوقعات المتشائمة تجعلهم يخفضون إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري وسينتقل منحنى الطلب الكلي الى الأسفل (اليسار) AD2 [2].

5-انتشار بطاقات الائتمان: إذ أن انتشار استخدام بطاقات الائتمان يؤدي الى تسهيل عملية الشراء والأفراد سوف يحتفظون بنقود أقل مع زيادة وسائل الدفع الالكترونية وهذا الانخفاض في الطلب على النقود التقليدية سيجعل سرعة دوران النقود تكون أكبر ومن ثم سيزداد الإنفاق الاسمي وسينتقل منحنى الطلب الكلي الى الأعلى (اليمين) AD1 علما أن عرض النقد يكون ثابتا[3].

6-الأصول المالية: إن زيادة ملكية الأفراد للأصول المالية مثل السندات والعقارات سيجعل الأفراد أكثر طمأنينة ومن ثم سيتأثر اتفاقهم الاستهلاكي والاستثماري فزيادة الاستهلاك والاستثمار سينقل منحنى الطلب

[1] Arthur O Sullivan and others, Economics Principles, Applications, and Tools, 6th Ed, Pearson, New York, 2010, p196.

[2] Frederic S. Mishkin, op, cit, p565.

[3] N. Gregory mankiv, macroeconnomics, 7th Ed, worth publishers, New york, 2010, p279.

الكلي الى الأعلى (اليمين) وبالعكس في حالة انخفاض كمية الأصول فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل الى الأسفل (اليسار)[1].

7-التطورات التكنولوجية: تتيح التطورات التكنولوجية فرصا جديدة أمام زيادة الاستثمار ومن ثم فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل الى الأعلى (اليمين) نتيجة التطورات التكنولوجية.

8-متغيرات أخرى: كالأحداث السياسية فالاستقرار السياسي سيؤدي الى تنشيط الاستثمار وزيادة ثقة المستهلكين ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وسينتقل منحنى الطلب الكلي الى الأعلى (اليمين)، أو توقيع اتفاقيات التجارة الحرة أيضا سيؤدي الى زيادة حوافز الاستثمار وزيادة ثقة المستهلكين أيضا وسينتقل منحنى الطلب الكلي الى الأعلى (اليمين).[2]

وبصورة عامة فإن صدمات الطلب الكلي تتصف بأنها ذات اثار مؤقتة وقصيرة المدى.[3]

والجدول (6) يوضح خلاصة العوامل المؤثرة في الطلب الكلي.

**جدول (6) العوامل المؤثرة في الطلب الكلي**

| العوامل | اتجاه التغيير | اتجاه انتقال منحنى AD |
|---|---|---|
| 1-عرض النقد | زيادة | انتقال الى الأعلى |
| | انخفاض | انتقال الى الأسفل |
| 2-الضرائب | زيادة | انتقال الى الأسفل |
| | انخفاض | انتقال الى الأعلى |
| 3-الانفاق الحكومي | زيادة | انتقال الى الأعلى |
| | انخفاض | انتقال الى الأسفل |
| 4-توقعات المستهلكين والمستثمرين | توقعات متفائلة | انتقال الى الأعلى |
| | توقعات متشائمة | انتقال الى الأسفل |
| 5-بطاقات الائتمان | انتشار وسائل الدفع الالكتروني | انتقال الى الأعلى |
| 6-الأصول المالية | زيادة | انتقال الى الأعلى |

[1] سيف سعيد السويدي، مدخل لأسس الاقتصاد، الطبعة السادسة، مطبعة الدوحة الحديثة، الدوحة، 2002، ص225.

[2] ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، 2006، ص505.

[3] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس وزراء جمهورية مصر، مصدر سابق، ص6.

| | | |
|---|---|---|
| | انخفاض | انتقال الى الأسفل |
| 7-التطورات التكنولوجية | حدوث تطورات تكنولوجية | انتقال الى الأعلى |
| 8-متغيرات أخرى | الأحداث السياسية (استقرار سياسي) | انتقال الى الأعلى |
| | توقيع اتفاقيات التجارة الحرة | انتقال الى الأعلى |

**ثانيا: صدمات العرض الكلي (Aggregate Supply Shocks)**

يعرض العرض الكلي هو إجمالي الناتج القومي الذي يرغب قطاع الأعمال بإنتاجه وبيعه خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة عند مستويات الأسعار المختلفة[1]، ويمكن تصوير منحنى العرض الكلي بالشكل (6).

**شكل (6) منحنى العرض الكلي**

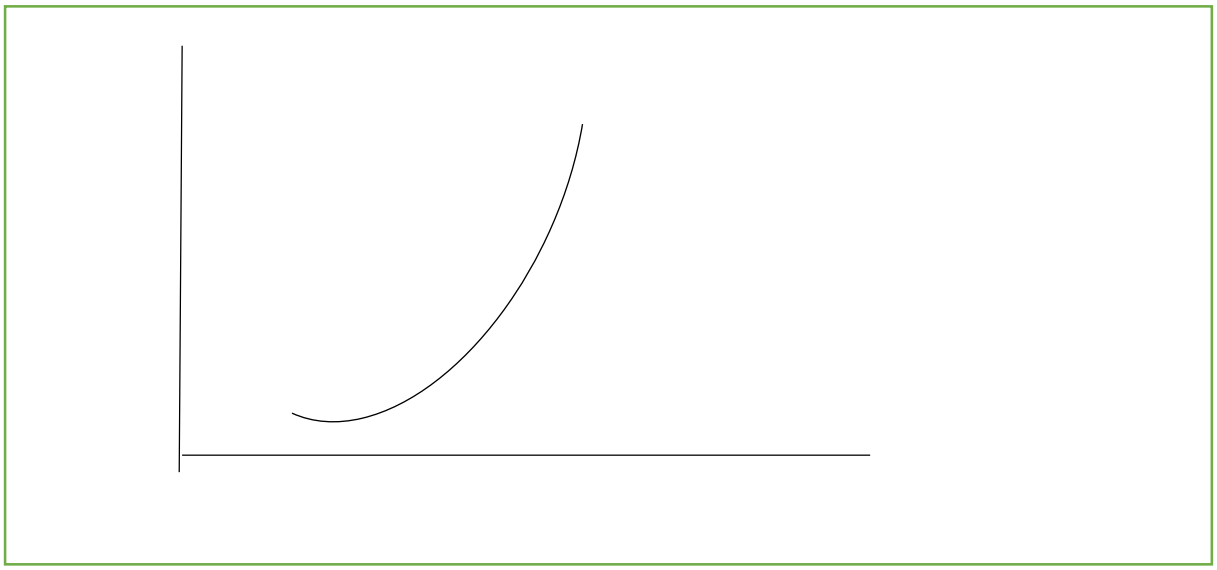

**المصدر**: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2006، ص23.

ومن خلال المنحنى يتبين أن العلاقة بين الناتج الحقيقي Y والمستوى العام للأسعار P علاقة طردية، وهذا المنحنى يمثل منحنى العرض الكلي القصير الأجل أما منحنى العرض الكلي طويل الأجل فيكون عموديا ليمثل مستوى التشغيل الكامل للإنتاج[2].

[1] خالد واصف الوزني أحمد حسين الرفاعي، مصدر سابق، ص140.

[2] نفس المصدر، ص141.

يمكن تعريف صدمة العرض الكلي بأنها الأحداث الخارجية التي تنقل منحنى العرض الكلي[1]، أو هي الأحداث التي تنقل منحنى العرض الكلي من موقعه وتخرجه عن وضع التوازن الذي هو عليه[2]، أو هي حدوث تغير في أحد مكونات دالة العرض الكلي ما يؤدي الى تغير العرض الكلي مثلا ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى ارتفاع التكاليف فينخفض الناتج وينخفض العرض الكلي[3]، وكذلك تعرف بأنها تغير مفاجئ في تكلفة عناصر الإنتاج أو في الإنتاجية تؤدي الى طفرات حادة في العرض الكلي[4]، أو هي اضطراب في العرض الكلي ناجم عن تدهور في متغيرات غير مسيطر عليها داخليا كالنقص غير المتوقع في مستلزمات الإنتاج المستوردة أو تدهور في الظروف المناخية بحيث لا يكون للحكومة دور مباشر في التأثير فيها، وهذا الاضطراب سيؤدي الى تغير تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي[5].

عرفت صدمة العرض في ضوء معدل التبادل التجاري بأنها الانخفاض في العرض الكلي الناجم عن تدهور معدل التبادل التجاري (Term of trade) بسبب تغير سلبي في أسعار الصادرات (انخفاضها) أو أسعار الواردات (ارتفاعها) فضلا عن ركود الطلب على الصادرات ومن ثم ستؤثر في القدرة الاستيرادية للبلد خاصة إذا كانت درجة الاندماج كبير في السوق العالمية وعندها فإن تدني القدرة الاستيرادية سيؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض مستوى العرض الكلي،[6] منحنى العرض الكلي شأنه شأن منحنى الطلب الكلي ينتقل نتيجة الصدمات الاقتصادية التي تؤثر فيه أما بشكل إيجابي أو سلبي فصدمة العرض الكلي الإيجابية تعني انتقال منحنى العرض الى الأسفل (اليمين) من AD0 الى AS1 كما في الجزء (a) من الشكل (6) أما صدمة العرض السلبية فإن منحنى العرض الكلي ينتقل الى الأعلى (اليسار) من AS0 الى AS1 كما في الجزء (b) من الشكل نفسه.

---

[1] Arthur O.Sullivan and steven M. Sheffrin, economics principles and tools, 5th, peason prentice hall, New Jersey, 2006, p536.

[2] أسامة بشير الدباغ واثيل الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مطبعة المنهاج، عمان، 2003، ص214.

[3] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس وزراء جمهورية مصر، مصدر سابق، ص10.

[4] ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ث442.

[5] قصي عبود فرج الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 1995، ص3، 4.

[6] نفس المصدر، ص3.

يتحدد مستوى العرض الكلي بعاملين الأول الناتج الكامن الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الكامنة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات مع استغلال الموارد المتاحة استخداما أمثل أي استغلال جميع الموارد من عمل ورأس مال وأرض وكذلك التكنولوجيا المتاحة استخداما كفؤا وإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات دون أي هدر في الطاقة الكامنة، والأخر هو تكاليف عناصر الإنتاج التي منها الأجور فضلا عن تكاليف المواد الأولية والطاقة كالنفط مثلا،[1] ومن العوامل التي تؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي أو دالة الإنتاج الكلية هي:

**1**-تكاليف عوامل الإنتاج: تعد الأجور أحد أهم العوامل التي تؤثر في تكاليف الإنتاج ومن ثم فإن مطالبة العاملين بأجور نقدية أعلى من شأنه أن يؤدي الى انخفاض الأرباح وارتفاع التكاليف فتعمد المنشأة الى تخفيض إنتاجها فينتقل منحنى العرض الكلي الى أعلى (اليسار) من AS0 الى AS1 فينخفض الناتج وترتفع الأسعار وبالعكس إذا انخفضت أسعار عوامل الإنتاج فإن منحنى العرض الكلي سينتقل الى أسفل (اليمين) الى AS2[2] فيزداد الناتج وتنخفض الأسعار كما في الشكل (6)، وكذلك فإن كفاءة استغلال الموارد المستخدمة والتكنولوجيا تؤثر أيضا على التكاليف، وأيضا إذا ارتفعت أسعار النفط كما حدث أول مرة عام 1973 الذي تضاعف أربع مرات أدى ذلك الى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلي الى الأعلى (اليسار) الى AS1 ،[3] وتكرر ارتفاع أسعار النفط عام 1979 بسبب الثورة الإيرانية وانخفاض انتاج إيران النفطي[4]، وفي بداية عقد التسعينات ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى بسبب حرب الخليج الثانية ولكن هذا الارتفاع على نطاق أقل[5]، وعلى النقيض في عامي 1997 و1998 انخفضت أسعار النفط من 20 دولار تقريبا الى 12 دولار تقريبا بسبب حدوث الأزمة الاسيوية ومن ثم انخفاض التكاليف عوامل

[1] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مصدر سابق، ص142.

الناتج الكامن يمثل مستوى الإنتاج الطبيعي مضافا اليه معدل النمو السنوي للناتج ولمدة زمنية معينة.

[2] أسامة بشير الدباغ واثيل الجومرد، مصدر سابق، ص214.

[3] William J. Baumol and Aslan S.Blinder, economics principales and policy, 11 th Ed, south Westem, china, 2009, p595.

[4] أحمد بريهي العلي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 1، 2010، ص5.

[5] William J. Baumol and Aslan S.Blinder, economics principales and policy. Op, cit, p595.

الإنتاج المستوردة وسيكون انتقال منحنى العرض الكلي الى اليمين (أسفل) الى AS2وهذا الإنخفاض له اثار إيجابية على الاقتصاد فزاد الناتج وانخفضت الأسعار[1].

2-التغير في المستوى التكنولوجي: إذ يؤدي التحسن في الوضع التكنولوجي الى زيادة الإنتاجية وهذه الزيادة تؤدي الى انخفاض تكاليف الوحدة الواحدة ومن ثم فإن العرض الكلي سيزداد وينتقل المنحنى الى أسفل (اليمين) الى AS2 فيزداد الناتج وتنخفض الأسعار.

3-التغير في حجم القوة العاملة والتكوين الرأسمالي أن الزيادة السكانية تؤدي الى زيادة قوة العمل، والزيادة في تكوين رأس مال الثابت تؤدي غالبا الى زيادة الطاقة الإنتاجية واتساع إمكانات الإنتاج المتاحة في الاقتصاد وهذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية تؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي الى الأسفل (اليمين) الى AS2 فيزداد الناتج الكلي وتنخفض الأسعار[2]، ويمكن أن ينخفض حجم القوة العاملة بسبب الهجرة مثلا فينخفض عرض العمل وترتفع الأجور وسينتقل منحنى العرض الكلي الى الأعلى (اليسار) AS1.

4-وهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي الى تغير مستوى الناتج الكلي (ارتفاع أو انخفاض) ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلي منها تغيرات الطقس والمناخ مثل الجفاف والبرد الشديد، والعامل الاخر هو الاختراعات والابتكارات في تقنيات الإدارة التي تعمل على تحسين الكفاءة، وأيضا فإن الأنظمة والقوانين الحكومية مثل قوانين مكافحة التلوث في التكنولوجيا المستخدمة وطرق الإنتاج[3].

5-تنظيم كارتل النفط الدولي يسعى الكارتل الى تقليص المنافسة ومن ثم يمكنه من رفع أسعار النفط والأجور أيضا[4].

وهناك صدمات مهمة تؤثر في منحنى العرض الكلي التي هي:

1-صدمات أسعار النفط: أن من أهم أسباب تضخم الناتج في عقد السبعينات الى منتصف عقد الثمانينات في الدول الصناعية في العالم هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط، حدثت الصدمة البترولية الأولى في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 عندما خفضت مجموعة من الدول العربية معروضها من النفط أدى ذلك

---

[1] Arthur O. Sullivan and steven M.Sheffrin, op, cit, p538.

[2] أسامة بشير الدباغ واثيل الجومرد، مصدر سابق، ص216.

[3] Andrew B.Abel and Ben S.Bermanke, Macroeconomics, 5th Ed, pearson, India, 2005, p71.

[4] N.Gregory Mankiw, op, cit, p280.

الى ارتفاع أسعار النفط وهذه هي الصدمة النفطية الأولى التي كانت لها أثارا سلبية على بعض الدول الصناعية منها العجز في ميزان الحساب الجاري فضلا عن أن هذه الصدمة قادت الى الكساد خلال عامي 1974، 1975 إذ حققت بعض الدول منها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان معدلات نمو حقيقية سلبية أما الدول النامية غير النفطية فعانت جزئيا من ارتفاع أسعار النفط [1]وجزئيا من جراء الكساد العالمي. وحدثت الصدمة البترولية الأخرى في عام 1979 مع قيام الثورة الإيرانية إذ ارتفعت أسعار النفط الى أكثر من 38 دولار نتج عنها معاناة قوية للدول النامية غير النفطية منها مشكلة المديونية الخارجية من أجل مواجهة ارتفاع أسعار النفط ومعالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات ولكن الدول الصناعية استطاعت نقل عبء ارتفاع أسعار النفط الى الدول النامية وظلت الدول النامية هي الأكثر عجزا وتحت المديونية الخارجية[2]، شهدت الأعوام 1990 و1999، 2000 و2003-2007 ارتفاع أسعار النفط، وعلى النقيض من ذلك حدث صدمات نفطية إيجابية بالنسبة للدول الصناعية في الأعوام 1986-1997 و1998 إذ انخفض سعر النفط. على النقيض من الدول المتقدمة والدول غير النفطية فإن الدول المصدرة للنفط يمثل ارتفاع أسعار النفط صدمة إيجابية لها ومن ثم تستطيع الاستفادة من ارتفاع الإيرادات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وتنمية بقية القطاعات الاقتصادية من أجل تنويع مصادر الدخل القومي لأن اقتصاديات هذه الدول أحادية الجانب ويشكل النفط بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وعليه فإن تنويع مصادر الدخل يبعد هذه الدول عما يسمى بالمرض الهولندي (Dutch Disease) كما حصل في السنوات التي انخفض فيها سعر النفط.

2-أسعار المنتجات الزراعية: تضخم الناتج يمكن أن يحدث نتيجة زيادة أسعار المواد الخام الأخرى غير النفط ولا سيما المنتجات الزراعية بسبب تقلبات الطقس الذي يسبب صدمة العرض كما في حالة ضعف أو تلف المحصول والذي يؤدي الى ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الزراعية، وطبيعة صدمات العرض الناتجة عن الطقس تكون مؤقتة وبعدها تعود الأوضاع الى طبيعتها ولكن صدمات أسعار النفط ذات تأثير

[1] Robert, J Goedon and Stanley G. Harris, Macroeconomics, 11 th Ed, pearson, New york, 2009, p252.

[2] عماد محمد الليثي، الرأسمالية الأمريكية من النشأة الى احتلال العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص106، 107.

طويل الأمد فالزيادة الأولى في أسعار النفط استمرت من 1974 الى 1985 ويرى العديد من المراقبين أن صدمة 2003-2007 ستستمر لمدة أطول.

3-صدمات أسعار الواردات: عندما ترتفع قيمة العملة المحلية فأنه يمكن شراء عملة أجنبية أكثر بالعملة المحلية فإن الواردات تصبح ذات كلفة أعلى وهذا يسمح للمنتجين المحليين التنافس مع الواردات لرفع السعر، ومن ثم فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى زيادة التضخم وارتفاع قيمة العملة يؤدي الى تخفيض التضخم.

4-صدمات نمو الإنتاجية: عندما تنمو الإنتاجية فإن إنتاجية العامل المتغير ستزداد وهذه الزيادة تؤدي الى تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة ومن ثم الأسعار، وتأثير الإنتاجية في التضخم لا يظهر خلال سنة أو سنتين ولكن يظهر أثر نمو الإنتاجية في التضخم من خمس الى عشر سنوات ويسمى هذا (اتجاه نمو الإنتاجية) وتباطأ هذا الاتجاه في الولايات المتحدة في المدة من 1965-1980 الذي يساعد على تفسير معدلات التضخم المرتفعة ولكن هذا النمو تعافى تدريجيا بعد عام 1980 مما أدى الى انخفاض التضخم خلال المدة من 1980-1985 وفي المدة من 1995-2004 زاد معدل نمو الإنتاجية أدى ذلك الى انخفاض معدل التضخم[1].

**المطلب الثالث: اثار صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي على ديناميكية وتوازن الاقتصاد**

**أولا: صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي.**

من أجل توضيح أثار صدمات الطلب في التوازن الاقتصادي الكلي سنجمع منحنيي الطلب الكلي والعرض الكلي في الشكل (7) لغرض بيان هذا الأثر في الدخل أو الناتج الحقيقي ومستوى الأسعار نتيجة حدوث صدمة طلب.

[1] Robert J. Gorden and Stanley G. Harris, op, cit, 252-254.

**شكل (7) أثار صدمات الطلب في التوازن الاقتصادي**

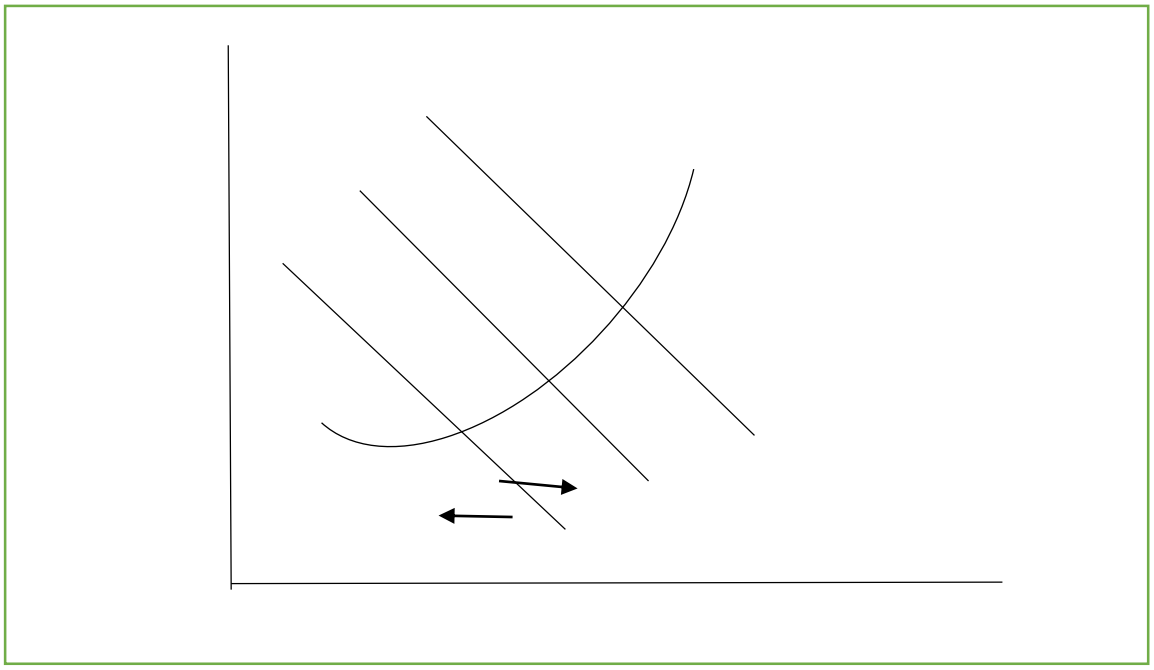

**المصدر**: ضياء مجيد النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص273.

سيكون الاقتصاد في حالة توازن في مستوى التشغيل الكامل عند E1 عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي AS0 مع منحنى العرض الكلي AS عند مستوى للدخل أو الناتج الحقيقي هو Y0 والمستوى العام للأسعار سيكون P0 وإن انتقال منحنى الطلب الكلي نتيجة حدوث صدمة إيجابية الى AD1 عند E2 فإن اثار الصدمة تعتمد على انحدار أو ميل منحنى العرض الكلي فإذا كان منحنى العرض الكلي شديد الانحدار فإن الصدمة تؤدي الى ارتفاع الأسعار مع تغير بسيط في الناتج والنتيجة هي حدوث التضخم (تضخم جذب الطلب) أما إذا كان منحنى العرض الكلي قليل الانحدار فيكون أثر الصدمة زيادة الناتج بشكل كبير مع كل زيادة في السعر[1].

بصورة أدق إذا قطع منحنى الطلب الكلي AD1 منحنى العرض لكلي في الجزء الأفقي (المدى الكينزي) فإن الناتج سيزداد مع بقاء مستوى الأسعار ثابتا أو بتغير بسيط ولكن إذا قطع منحنى الطلب الكلي AD1منحنى العرض الكلي في الجزء الصاعد أو العمودي (عند مستوى التشغيل الكامل) فإن النتيجة ستكون ارتفاع كبير في مستوى الأسعار مع تغيرات بسيطة في الناتج والنتيجة هي التضخم (تضخم جذب

[1]أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص112.

الطلب)[1]، أما إذا انتقل منحنى الطلب الكلي نتيجة حدوث صدمة سلبية الى AD2 عند نقطة E3 فإن النتيجة ستكون انخفاض الناتج الى Y2 مع انخفاض مستوى الأسعار الى P2 وحدوث حالة من الركود الاقتصادي[2].

**ثانيا: أثار صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي:**

سنقتصر على تحليل أثار صدمات أسعار النفط كإحدى صدمات العرض على التوازن الاقتصادي فمثلا في البلدان المستوردة للنفط إذا كان الاقتصاد في حالة توازن عندما يقطع منحنى العرض AS0 منحنى الطلب الكلي AD عند E1 ويكون مستوى الناتج Y0 ومستوى الأسعار P0 ، وعند ارتفاع أسعار النفط عندها سينتقل منحنى العرض الكلي الى اليسار (الأعلى) الى AS1 أي حدوث صدمة سلبية عند E2 ونرى من خلال الشكل البياني أن مستوى الناتج انخفض الى P1 ومستوى الأسعار ارتفع الى (تضخم دفع الكلفة) والذي أدى الى حدوث ما يسمى بالركود التضخمي (Stagflation)[3].

**شكل (8) أثار صدمة العرض السلبية**

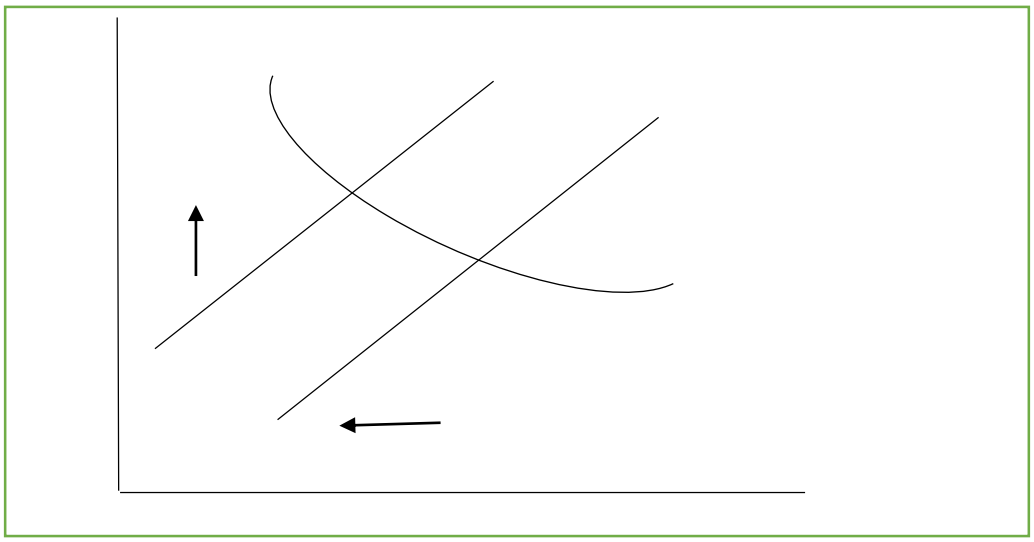

**المصدر**: نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص317.

[1]أسامة بشير الدباغ واثيل الجومرد، مصدر سابق، ص222.

[2]Robert C. Guell, op, cit, p123.

[3] Frederic S. Mishkin, op, cit, p575.

وانخفاض مستوى الناتج يعني ارتفاع معدل البطالة فالركود التضخمي أو التضخم الركودي وهو تزاوج بين التضخم وارتفاع معدلات البطالة، وهذه الحالة عدلت فكرة منحنى فيليبس الذي يوضح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.[1] وفكرة هذا المنحنى قدمت من قبل الاقتصادي الإنجليزي فيليبس (A. W. Philips) إذ أثبت أن العلاقة بين التضخم والبطالة هي عكسية، فحينما يكون التضخم مرتفعا فإن البطالة تكون منخفضة ويفسر ذلك عندما يكون الطلب الكلي في حالة زيادة بمعدل كبير فإن المؤسسات ستزيد إنتاجها وتزيد طلبها على الأيدي العاملة وترتفع الأجور وتزداد التكاليف ومن ثم الأسعار، وفي حالة الركود فإن الطلب سينخفض فتنخفض الأسعار فتقوم المنشئات بتخفيض الطاقة الإنتاجية والاستغناء عن عدد كبير من العمال أي تراجع معدل التضخم وارتفاع البطالة[2]. ولكن ارتفاع أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي وبروز ظاهرة التضخم الركودي أي ارتفاع معدلات كل من التضخم والبطالة أدت الى التشكيك في صحة فكرة منحنى فيليبس، إذ أن صدمات العرض الكلي السلبية تؤدي الى انتقال منحنى فيليبس الى أعلى من PC0 الى المنحنى PC1 أي مزيد من التضخم والبطالة، أما في حالة صدمات العرض الإيجابية أن منحنى فيليبس سينتقل الى الأسفل الى المنحنى PC2 وكما موضح في الشكل (9)[3].

**شكل (9) صدمات العرض ومنحنى فيليبس**

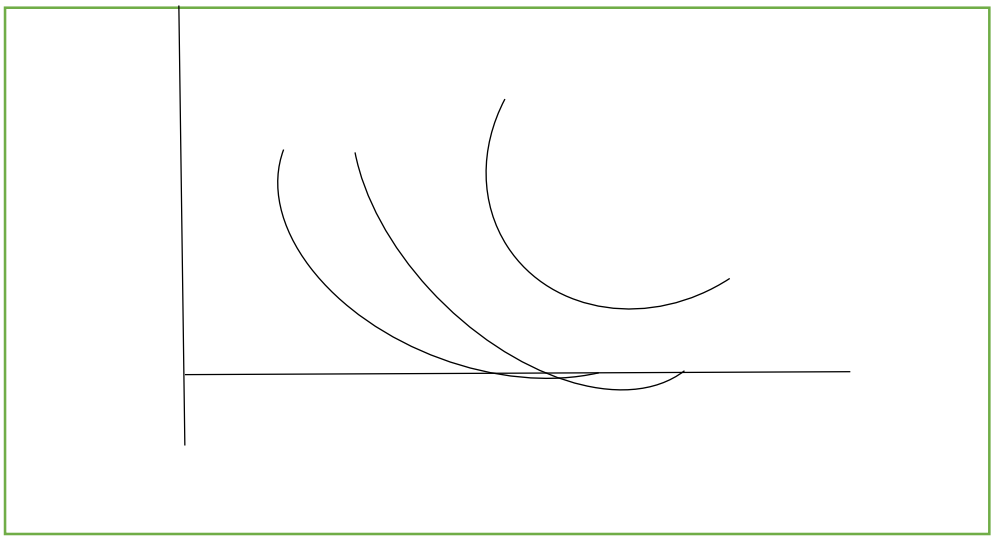

**المصدر**: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، مصر، 1994، ص875.

[1] Campbell R. McConnell and stanley, L.Brue, Macroeconomics priciples, problems and policies, 17 th Ed, McGraw Hill, NEW YORK, 2008, p293.

[2] عبد الحليم كراجة واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، 2001، ص145-146.

[3] سامي خليل، مصدر سابق، ص874-876.

هذه الاثار التي تم مناقشتها بالنسبة للدول الصناعية المستوردة للنفط ولكن الصدمات السلبية بالنسبة للدول المتقدمة هي إيجابية بالنسبة للدول المصدرة للنفط ومنها العراق ومجموعة من الدول العربية فارتفاع أسعار النفط يؤدي الى زيادة الناتج وكذلك زيادة إيرادات هذه الدول ولكن برامج التنمية الاقتصادية لهذه الدول أو الطاقات الإنتاجية لم تكن مهيأة للتوسع في حجم الاستثمارات وأصبح هناك فجوة بين الأصول المالية والاستثمارات الحقيقية، وكان من المفترض على هذه الدول تحويل الأصول المالية الى أصول رأسمالية منتجة من أجل المحافظة على قيمة هذه الأصول المالية من التآكل نتيجة انخفاض قيمتها بسبب الأوضاع التضخمية وتغيرات سعر الصرف[1]، وبالمقابل فإن الدول المصدرة للنفط ستواجه ارتفاع في أسعار المنتجات والمواد والسلع النهائية المستوردة من تلك الدول (تضخم مستورد) فالدول الصناعية ستنقل عبء ارتفاع أسعار النفط عن طريق رفع أسعار منتجاتها المصدرة.

مشكلة التضخم الركودي تفاقم أيضا في الدول النامية نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور قبل أن يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل وهذه الحالة هي التي تؤدي الى حدوث تضخم الركودي أي انخفاض مستوى التشغيل مع ارتفاع في الأسعار، فضلا عن أن السياسات المالية والنقدية لم تسيطر على مثل هذا النوع من التضخم الذي يتوافق مع مستويات عالية من البطالة وإن الاستمرار في عدم التدخل لعلاجها سيؤدي الى تفاقم هذه المشكلة ويمكن أن يصل التضخم الى التضخم الجامح، وفي الأساس أن هذه المشكلة قد ظهرت بوادرها بسبب تطبيق الدول النامية برامج صندوق النقد الدولي التي أدت الى تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة وتمثلت هذه الأسباب بالاتي:[2]

1-الأسباب التي فاقمت من مشكلة التضخم هي:

أ- زيادة أسعار الطاقة الذي أدى الى زيادة تكاليف الاستثمار ومن ثم تكاليف الإنتاج.

ب-زيادة أسعار الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة للموظفين.

ت-إلغاء الدعم السلعي ولا سيما المخصص للسلع الغذائية.

2-الأسباب التي فاقمت من حالة الركود هي:

أ- تخفيض حجم الانفاق العام لإفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار.

[1]سالم توفيق النجفي، موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص192.

[2]فواز جار الله وهيثم أكرم سعيد، تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، العدد 25، 26، 2009، ص80، 81.

ب-إيقاف التوظيف الحكومي ما يؤدي الى تخفيض الإنفاق العام.

ت-تخفيض عجز الموازنة وتكوين فوائض حكومية.

ث-خصخصة الخدمات العامة ولا سيما الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

ج- تثبيت الرواتب والأجور وعدم زيادتها عند حدوث التضخم الأمر الذي سيؤدي الى ترك الوظائف الحكومية والبحث عن فرص عمل أفضل.

أما صدمات العرض الإيجابية (بالنسبة للدول المستوردة للنفط) فتحدث عندما تنخفض أسعار النفط فتنخفض تكاليف الإنتاج فيزيد الناتج وينتقل منحنى العرض الكلي الى أسفل (اليمين) فضلا عن انخفاض مستوى الأسعار وهذه الصدمة هي مفيد بالنسبة للدول الصناعية المستوردة للنفط وكما موضح بالشكل (10)،[1] ففي أعقاب الصدمات النفطية الإيجابية في مدة التسعينات ولا سيما من 1996-2000 التي كان الاقتصاد الأمريكي فيها يسير بمستوى جيد حيث أن معدل البطالة وصل الى أدنى مستوياته منذ عام 1969، والتضخم أيضا في عامي 1997، 1998، كان أقل من أي وقت منذ 1961،[2] أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي الى انخفاض الناتج وستنخفض إيراداتها النفطية ومن ثم تكون عقبة أمام تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والخطط الاستثمارية.

**شكل (10) أثار صدمة العرض الإيجابية**

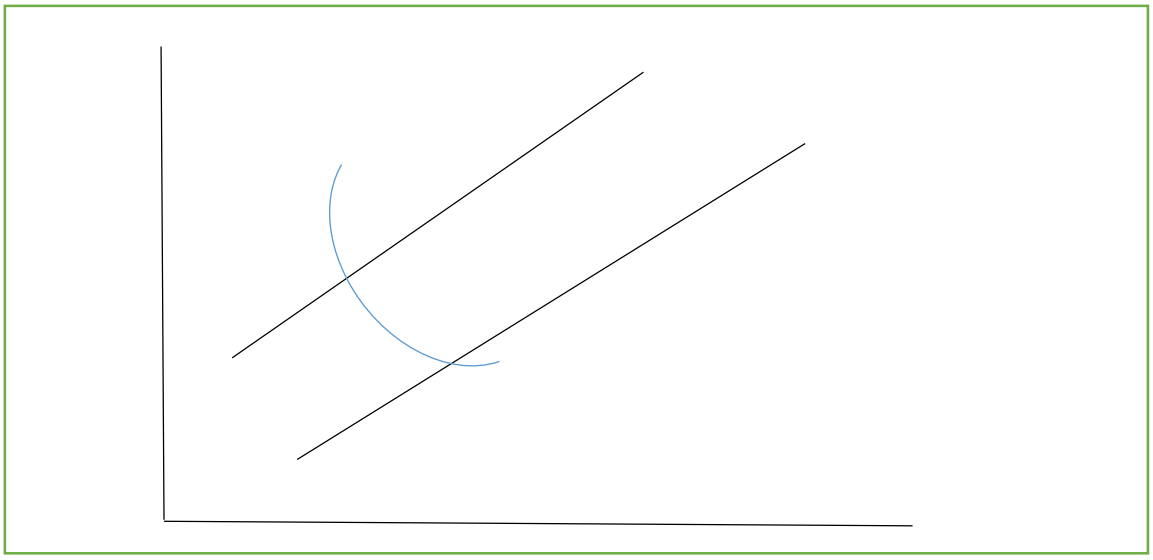

**SOURCE** : Paul Krugman and robin wells macroeconomics second edition worth publishers new york 2009 p337.

[1] Robert C. Guell ; op, cit ; p128-129.

[2] Robert J. Gordon and Stanley G.Harris, Op, cit, p258.

وحجم تأثير صدمات أسعار النفط في الاقتصاد يعتمد على عدة عوامل هي:[1]

1-حجم الصدمة من حيث السعر للنفط أو نسبة الزيادة في أسعار النفط.

2-استمرار الصدمة وهذا يتوقف على عوامل كثيرة منها سياسية واقتصادية، إذ أن ارتفاع سعر النفط حاليا ناتج عن ارتفاع الطلب الاسيوي المتزايد على النفط.

3-تبعية الاقتصاد للنفط إذ إن الولايات المتحدة تستهلك الطاقة الان أقل مما كانت عليه عام 1970 وإنتاجها الحالي هو أقل ما كان عام 1970.

4-استجابة السلطات العامة للسياسات النقدية والمالية.

ما تم عرضه يمثل تأثير صدمات العرض في المدى القصير وذكرنا سابقا أن منحنى العرض الكلي في المدى الطويل LRAS يكون عموديا على المحور الأفقي ومن ثم فإن التوازن في الأجل الطويل يكون عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي طويل الأجل عند مستوى للناتج Yn عند E1 الذي يمثل مستوى الناتج الكامن ولكن في أوقات الانتعاش الاقتصاد ينتج بمستوى أعلى من مستوى الناتج الكامن في المدى الطويل عند مستوى Y1 أي في المستوى الذي يتقاطع فيه منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي قصير الأجل AS1 عند E2 ومستوى البطالة سيكون منخفضا وستقوم الشركات بالمنافسة فيما بينها للحصول على المواد الأولية اللازمة للإنتاج وعلى الأيدي العاملة وسيكون هناك ميل للأجور والأسعار للارتفاع وهذا الارتفاع سينقل منحنى العرض الكلي القصير الأجل حتى يصل الى المستوى AS2 بحيث يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي AD ومنحنى العرض الكلي طويل الأجل LRAS عند E1 ويعود الى مستوى التوازن طويل الأجل Yn وسيكون الاقتصاد في حالة توازن في المدى الطويل والشكل (11) يوضح هذه الالية.

[1] Nouriel Roubini and bard setser, the effects of the recent oil price shock on the U.S and global economy, 2004. (WWW.STEM.nyn.edu)

**شكل (11) التوازن في المدى الطويل**

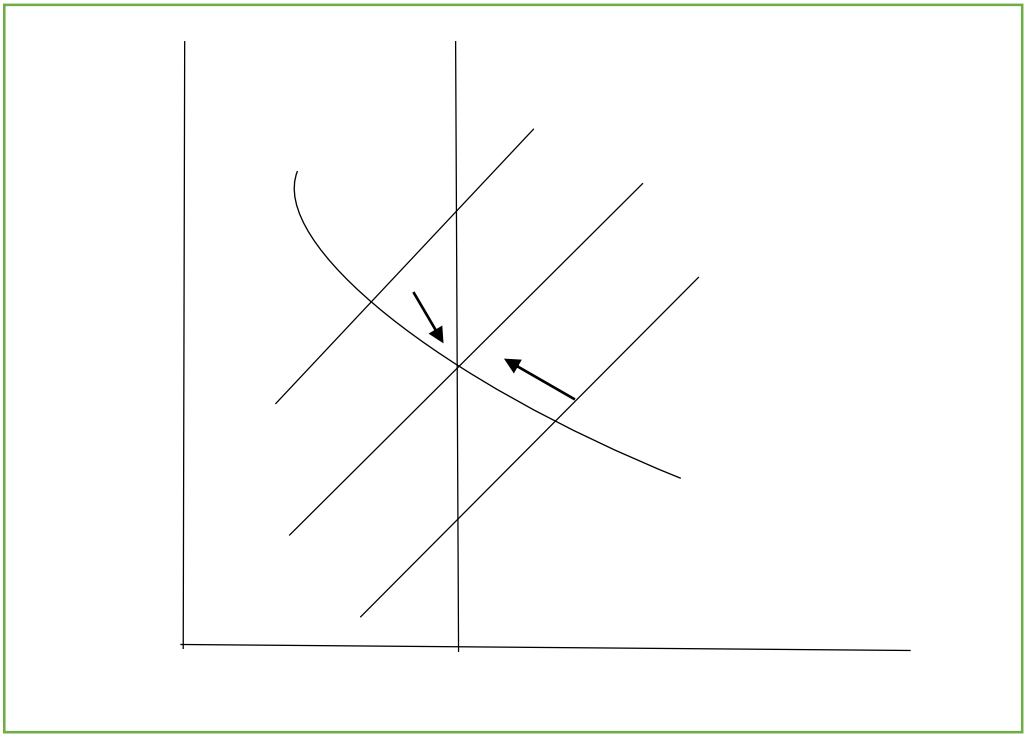

**SOURCE** : Paul Krugman and robin wells macroeconomics second edition worth publishers new york 2009 p337.

وبالعكس إذا كان الاقتصاد ينتج في مستوى أقل من مستوى الناتج الكامن عند المستوى Y2 عند E3 فإن معدل البطالة سيكون أكبر من المعدل الطبيعي وسيكون هناك منافسة فيما بين العمال للحصول على الوظائف بأجور أقل فانخفاض الأجور سيخفض التكاليف وسينتقل منحنى العرض الكلي قصير الأجل من AS3 الى أسفل AS2 ويعود الاقتصاد الى مستوى التوازن طويل الأجل[1].

ويمكن عرض العوامل التي تؤثر في منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي ومن ثم التوازن الاقتصادي والذي سيؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومجمل النشاط الاقتصادي بالمخطط التوضيحي التالي:

[1] Arthur O. Sullivan and others, OP, cit, p206-207.

**الشكل(12) مخطط العوامل المؤثرة في منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي**

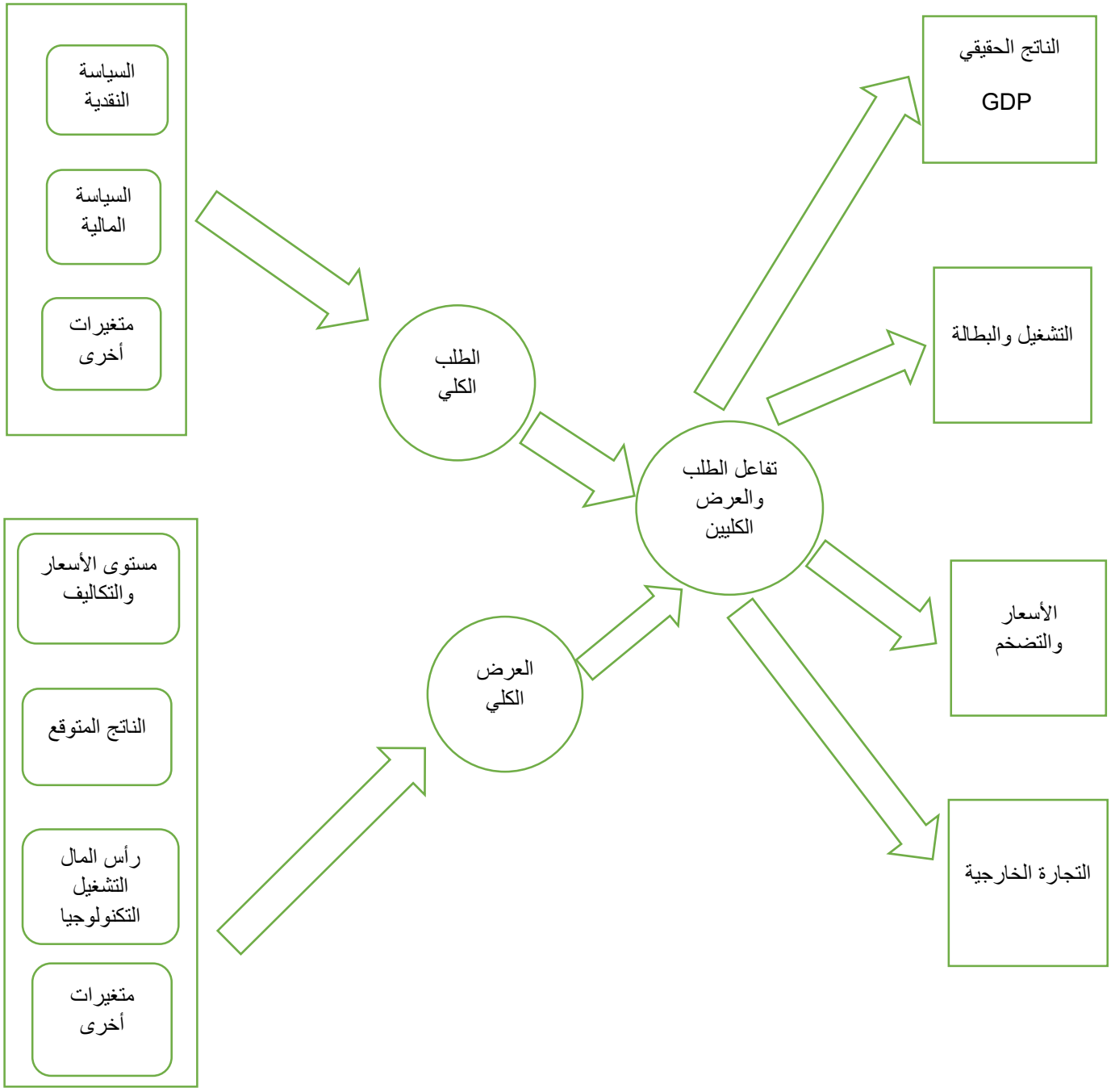


**Source** Paul A . Samuelson and William D.Nordhaus macroeconomics 17th McGraw Hill North America 2001 p77.

**ثالثا: الاثار الديناميكية لصدمات الطلب الكلي والعرض الكلي**

1-الاثار الديناميكية لصدمة الطلب الكلي:

ذكرنا سابقا أن حدوث صدمة في منحنى الطلب الكلي الناتجة عن قيام السلطة النقدية بزيادة عرض النقد مثلا سيؤدي الى انتقاله الى أعلى (اليمين) من AD الى AD1 وهذا سيؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي الى Y1 وارتفاع مستوى الأسعار الى P1 وسيكون الاقتصاد في حالة توازن جديدة في النقطة (2) وأصبح الناتج الحقيقي والأسعار أعلى من مستواهما عند مستوى التشغيل الكامل وهذا الارتفاع في الأسعار سيؤدي الى ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج الأخرى وسينتقل منحنى العرض الكلي الى اليسار (أعلى) الى AS1 والاقتصاد يصبح في وضع توازني جديد عند النقطة (3) وسينخفض الناتج الحقيقي ليعود الى مستوى التشغيل الكامل أما مستوى الأسعار سيرتفع الى P2[1] وسيكون الأثر النهائي عودة الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل ولكن يكون مصحوبا بارتفاع مستوى الأسعار (تضخم).

فإذا قامت السلطة النقدية في السنة التالية بزيادة عرض النقد فان منحنى الطلب الكلي سينتقل الى AD2 فيزداد الناتج الحقيقي مرة أخرى الى Y1 مع ارتفاع مستوى الأسعار الى P3 وسيكون الاقتصاد في حالة توازن في النقطة (4) وزيادة الأسعار ستؤدي الى زيادة الأجور وتكاليف العوامل الأخرى فينتقل منحنى العرض الكلي الى AS2 فينخفض الناتج الحقيقي الى مستوى التشغيل الكامل ولكن الأسعار سترتفع الى مستوى أعلى من السابق الى P4 وستكون النتيجة النهائية لهذه العملية هي عودة الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل مع ارتفاع مستوى التضخم الى مستويات أعلى، وستستمر هذه العملية في كل مرة تقوم بها السلطة النقدية بزيادة عرض النقد وسيستمر ارتفاع مستوى التضخم [2]والشكل (13) يوضح الاثار الديناميكية لصدمات الطلب.

[1] محمد عزت غزلان، الاقتصاد الكلي الحسابات، النظرية السياسية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص178.

[2] أحمد أبو الفتوح على الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، الطبعة الأولى، مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص162.

**شكل (13) الاثار الديناميكية لصدمات الطلب**

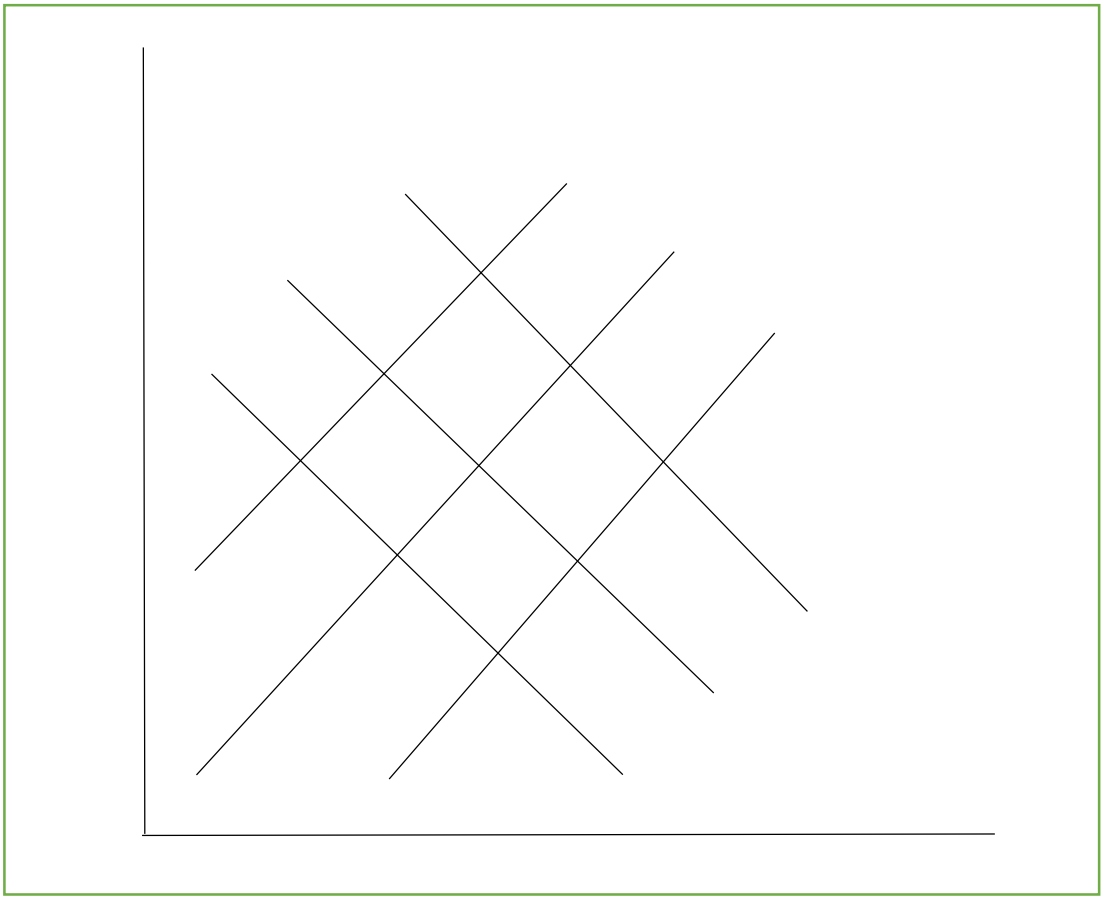

**SOURCE** : Paul Krugman and robin wells macroeconomics second edition worth publishers new york 2009 p337.

**2-أثار الديناميكية لصدمة العرض الكلي**

عند حدوث صدمة عرض ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط مثلا فإن منحنى العرض الكلي سينتقل الى AS1 وسيؤدي ذلك الى انخفاض الناتج الحقيقي الى Y1 وهو مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل مع ارتفاع مستوى الأسعار الى P1 وسيكون الاقتصاد في حالة توازن في النقطة (2)، في حالة سعي الدولة لإعادة الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل فتقوم بزيادة عرض النقد فيؤدي ذلك الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى AD1 وسيصبح الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى التشغيل الكامل في النقطة (3) ولكن تكون تكلفة ذلك ارتفاع مستوى الأسعار الى P2 ، وهذا الارتفاع في مستوى الأسعار سينقل منحنى العرض الكلي الى AS2 فينخفض الناتج الحقيقي الى Y1 ويرتفع مستوى الأسعار الى P3 وسيكون الاقتصاد في حالة

توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل في النقطة (4) وفي كل مرة تقوم الدولة في التدخل من أجل إعادة التشغيل الى مستوى التشغيل الكامل فإن النتيجة هي مزيد من ارتفاع الأسعار[1].

**شكل (14) الأثار الديناميكية لصدمات العرض**

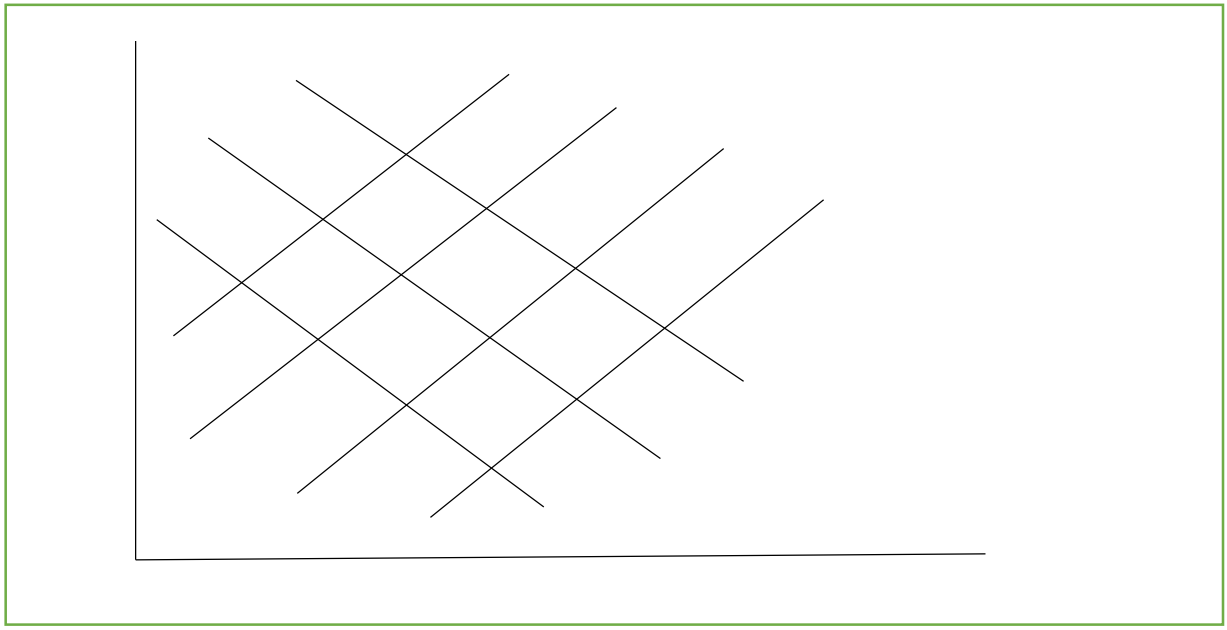

**المصدر**: أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، الطبعة الأولى، مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص170.

[1]محمد عزت غزلان، مصدر سابق، ص180.

**خلاصة الفصل:**

أنصب الاهتمام من خلال هذه الدراسة على ماهية الصدمات الاقتصادية ومعظم تطورات هيكل التجارة الدولية، وفي حالة غياب نموذج كامل للاقتصاد فإنه يصعب معرفة أو فصل آثار الأزمة الناجمة عن سياسات نقدية تضييقية أو تدني الطلب المحلي، بالإضافة إلى معرفة الآثار إذا كانت دائمة أو مؤقتة وفي مواجهة الصدمات فإن النتيجة الرئيسية التي وصلت إليها الأدبيات الاقتصادية، هي أن سعر الصرف الثابت هو الأفضل عموما للقطر الذي يتعرض إلى صدمات نقدية، بينما سعر الصرف المرن يكون هو الأفضل بالنسبة للصدمات الحقيقية.

# الفصل الثالث: تأثر هيكل التجارة الخارجية في الجزائر بجائحة كورونا

**المبحث الأول: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي**

**المبحث الثاني: تأثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية**

**تمهيد:**

لقد كان الانتشار الكبير لفيروس كورونا كوفيد 19 مع نهاية 2019 وبداية 2020، كبير الأثر على مختلف الاقتصاديات الناشئة منها والمتقدمة، حيث اعتبر صندوق النقد الدولي هذه الازمة الأسوء في التاريخ الاقتصادي الحديث نظرا للخسائر التي تكبدها العالم وفي مدة وجيزة، هذا الوضع الجديد قد يؤدي إلى انقلاب موازين القوى الاقتصادية بتراجع كبير لمكانة العديد من الاقتصاديات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

## المبحث الأول: الأثار الاقتصادية والتجارية لـ جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

تناولنا في هذا المبحث مسارات انتشار فيروس كورونا كوفيد19 الذي لم يتم السيطرة عليه حتى الان مما أدى إلى خروج الحياة إلى مسراها الطبيعي.

### المطلب الأول: آثر جائحة كورونا على الناتج المحلي والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا

تعتمد تقديراتنا التجريبية للتأثيرات الاقتصادية للجائحة على نموذج التوازن العالمي القابل للحساب (CGE) الذي كان تم تشييده كي يحاكي الاقتصاد العالمي وتحديدا اقتصاد بلدان شرق اسيا والمحيط الهادي (البنك الدولي 2020)، وفي تلك الدراسة تم تحديد التأثير الحقيقي لتفشي فيروس كورونا في الصين وجائحة كورونا في الصين وجائحة كورونا العالمية على فرادى البلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، أما المناطق النامية الأخرى، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فتعامل كل منها على حدة ككتلة خلال فترة المحاكاة.

وتعتمد القنوات، التي يتحقق من خلالها على الأرجح التأثير الاقتصادي الحقيقي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، على مدى انكشاف بلد ما على الصين وعلى العالم من خلال سلاسل القيمة العالمية والتجارة. وهذه القنوات هي واردات النفط الخام وسلسلة التوريد والاستثمارات والسياحة وغيرها من الخدمات المتصلة بالسفر، وتشمل البلدان المتأثرة بتعطل واردات الصين من النفط الخام دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المصدرة للنفط بالمنطقة، أما البلدان المتأثرة بتوقف صادرات المدخلات الوسيطة فهي أساسا المغرب وتونس بالنسبة للآلات الكهربائية، والسعودية للمواد الكيميائية، والإمارات للمعادن والمنتجات المعدنية.[1]

ويستند التحليل الوارد في هذا القسم الى نسخة من نموذج التوازن العام القابل للحساب بعد تعديله وفقا لصيغة مشروع تحليل التجارة العالمية 10A التي تمت محاكاتها في إطار أربع مجموعات من:

**أولا: الصدمات:**

- انخفاض العمالة بنسبة 3%.
- صدمة على جانب العرض تزيد من تكلفة التجارة الدولية للواردات والصادرات بنسبة 25%.
- انخفاض حاد في السياحة الدولية لأسباب منها فرض ضريبة بنسبة 50% على استهلاك الخدمات ذات الصلة بالسياحة الدولية، مثل النقل والإقامة.

[1] جهاد أزعور، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكتوبر 2020، ص91.

- التحول في الطلب من قبل القطاع العائلي من خلال شراء عدد أقل من الخدمات التي تتطلب التفاعل البشري الوثيق مثل النقل والسياحة الداخلية والمطاعم والأنشطة الترفيهية الى استهلاك السلع والخدمات الأخرى.

وتجري محاكاة نموذج الوازن العام القابل للحساب في إطار سيناريوهين اثنين، هما كالتالي: "جائحة خط الأساس العالمية"، و"جائحة عالمية شديدة التأثير" ويستند السيناريوهان ونتائج المحاكاة الى معلومات تم استقاؤها في بداية تفشي جائحة كورونا العالمية وقبل توقعات النمو الأحدث، ويهدف سيناريو خط الأساس الى عرض عدوى محدودة للمرض وانتعاش سريع، حيث يتم تنفيذ الصدمات الى أقصى حد في الصين، في حين تشهد بلدان أخرى حوالي نصف الصدمات، وفي سيناريو التأثير الشديد، يفترض حدوث انخفاض أكبر في الناتج بسبب تفشي جائحة أكثر عمقا وأطول أمدا هنا سنسجل نتائج المحاكاة لسيناريو التأثير الشديد للجائحة العالمية على صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والناتج القطاعي الحقيقي، والخدمات المحلية، وخدمات السياح غير التجارية.[1]

**ثانيا: النتائج:**

تشير نتائج المحاكاة الى انخفاض بنسبة 2,1% (سيناريو خط الأساس) و3,9% (سيناريو التأثير الشديد) في الناتج المحلي العالمي، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 3,7% و4,3%، على التوالي ومن المقدر أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 1,4% و2,9% على التوالي، وستعاني جميع القطاعات من انخفاض في الناتج، ومع ذلك فإن النسبة المئوية الأكثر أهمية في نمو المنطقة تسجل في قطاع الخدمات إذا تفشى الفيروس (في إطار السيناريو الثاني).

وتؤثر الجائحة على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية بالمنطقة، بما في ذلك الزراعة والخدمات التجارية وغير التجارية، حيث يعمل معظم العمال منخفضي الأجر والنساء، والأثر القطاعي في ظل سيناريو التأثير الشديد هو حدوث انخفاض أشد قوة في الخدمات عنها في الزراعة والصناعات التحويلية بالمنطقة، والصدمة السلبية الأكبر ستقع في ناتج الخدمات المحلية المتأثرة بالجائحة وكذلك الخدمات السياحية التجارية، وينكمش إنتاج الخدمات المتضررة من الجائحة بنسبة 9,3% وقد تتراجع الخدمات

[1] مرجع سابق، جهاد أزعور، ص92.

السياحية بنسبة 8,8 %مع انخفاض الناتج الزراعي والصناعي بنسبة 3 تقريبا (انظر المناقشة في الإطار أولا–1) ويؤثر قطاع الخدمات الأكثر تضررا على أشد الناس فقرا وحرمانا ممن يعملون بكثافة في مجلات السفر والسياحة والبيع بالتجزئة وخدمات الإقامة وخدمات الأغذية والمشروبات وكثير منهم النساء والعاملات بدوام جزئي.

ففي جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا في المتوسط، تشكل النساء حوالي 36% من المهن الأولية (مثل الباعة المتجولين وعمال النظافة والوظائف شبه الماهرة الأخرى) و21% من المهنيين (بما في ذلك المعلمون والممارسون الطبيون والموسيقيون والعاملات في حجرة العمليات وتجارة التجزئة والممرضات) و11% من الفنيين والمساعدين، و7% من العاملين في الأعمال الكتابية المساعدة (أنظر الشكل باء–1) ومع انتشار الاغلاق الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة واستمرار تعطل سلاسل التوريد، فإن العاملات سيكن الأكثر تضررا على الأرجح.[1]

وتشير نتائج محاكاة النموذج العالمية الى أن جائحة كورونا تلحق ضررا شديدا بحجم التجارة في المنطقة، فقد انخفضت الصادرات بنسبة 2،1% في سيناريو خط الأساس وفي سيناريو التأثير الشديد وهذه الانخفاضات أكبر مما هي عليه في افريقيا جنوب الصحراء وجنوب اسيا، ولكنها أقل من المتوسط العالمي.

إن التكلفة الاقتصادية والمالية والاجتماعية لجائحة كورونا كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي، كما أن تفاقم المؤشرات الاجتماعية في المنطقة مثل البطالة والفقر تجاوز بقية العالم، وتظهر نتائج المحاكاة أنه في ظل سيناريو "الجائحة العالمية الشديد التأثير" حيث من المتوقع أن تكون الجائحة أعمق ولمدة تمتد حتى نهاية هذا العام، سينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3,9% عام 2020 ونمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 3%، في حين يمكن أن تنخفض الصادرات العالمية بنسبة 4,6%و4,9% في المنطقة، كما أن من شأن الاغلاق الاقتصادي وإغلاق الحدود التأثير بشكل غير متناسب على الفقراء والمحرومين، ولا سيما العاملين في التجارة عبر الحدود والعمال غير المهرة في القطاع غير الرسمي، وعلاوة على ذلك فإن الخدمات المحلية والخدمات السياحية قطاعان يتأثران بشدة الإغلاق ويوظف هذان القطاعان عددا أكبر من النساء مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد، كما أن احتمال فقدان المرأة لوظائفها أعلى بكثير من الاحتمال بالنسبة للرجل .

[1] مرجع سابق، جهاد أزعور، ص92.

**المطلب الثاني: آثر كورونا على مختلف القطاعات العالمية**

**1- اثار أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي:**

دخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد كنتيجة لتداعيات انتشار فيروس كورونا، سنحاول من خلال هذا المحور تبيان مدى انتشاره ومدى تأثيره على الاقتصاد العالمي من خلال دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية وحتى الاجتماعية.[1]

1-1-الأثر على معدلات النمو:

**الجدول رقم (07): معدلات النمو الفعلية والمتوقعة في أهم الاقتصاديات العالمية (2019-2021) بالنسبة المئوية:**

| الدول | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 2,3 | 1,3 | 3,2 |
| منطقة الأورو | 1,2 | 2 | 3 |
| العالم | 6,1 | 2,9 | 8,4 |
| الهند | 5 | 3,5 | 7,3 |
| اليابان | 0,8 | 1,2 | 1,8 |
| روسيا | 1,3 | 0,8 | 3,8 |
| البرازيل | 1,1 | 0,7 | 2,9 |

**المصدر** Paul F Gruenwald (2020) Economic Research ;the Escalating coronavirus shock is pushing 2020 Global Growth Toward Zero : avaible at http ://www.spglobal.com/ratings/en/research/ visited:(2020/04/30)

يتوقع صندوق النقد الدولي أن نمو الاقتصاد العالمي بنحو 0،4% خلال العام الجاري وأن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من تريليون نتيجة للتأثير الاستثنائي لفيروس كورونا، ومن شأن هذه التوقعات القائمة أن تكون الأدنى منذ الانهيار الاقتصادي في عام 1982 عندما توسع الاقتصاد بنحو

[1] علي صالح، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، العدد الرابع، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص08.

0,38% فقط، علما أنه وقبل انتشار الوباء، كانت التوقعات تشير الى أن نمو الاقتصاد العالمي سوف يصل 3,3% في عام 2020، ويتوقع أن الركود يصيب وبأكثر حدة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

**الشكل رقم (15): عدد المهددين بالوقوع تحت خط الفقر عقب انتشار فيروس كورونا:**

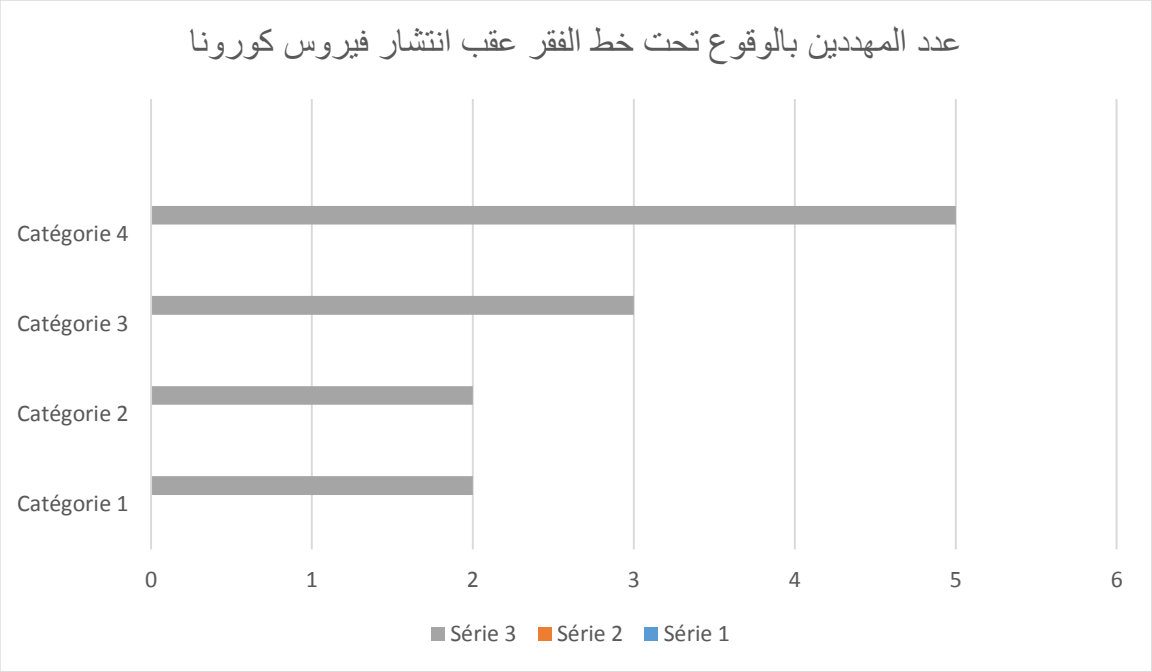


**المصدر**: علي صلاح (2020) ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، دراسات خاصة غير دورية من المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد الرابع، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص09.

في حال استمرار جائحة كورونا لفترة طويلة فإنه من المتوقع أن يضاف 2,3مليون شخص الى عداد الفقراء حول العالم.

**الشكل رقم (16): عدد المهددين بفقدان وظائفهم بسبب أزمة كورونا حول العالم (مليون شخص)**

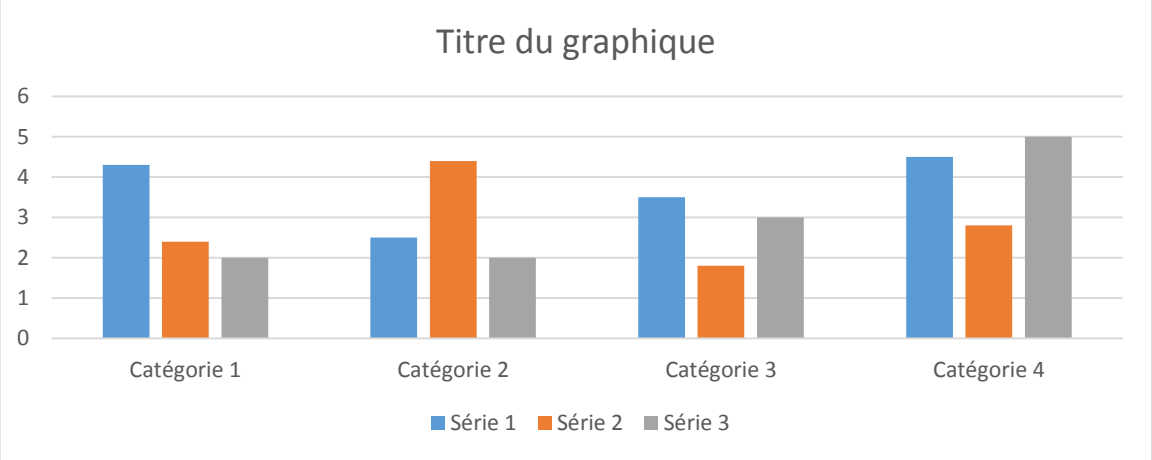


**المصدر**: علي صلاح (2020) ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، دراسات خاصة غير دورية من المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد الرابع، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

لقد حذرت منظمة العمل الدولية، من أن التبعات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا تهدد بفقدان 25 مليون شخص وظائفهم حول العالم كنتيجة للانهيار الاقتصادي العالمي الكبير الناتج عن هذه الجائحة[1].

**1-2: الأثر على أسعار الأساسية**

**الشكل رقم (17): تطور أسعار السلع الأساسية (النفط، الغاز الطبيعي) في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (جانفي 2020-بداية أفريل 2020).**

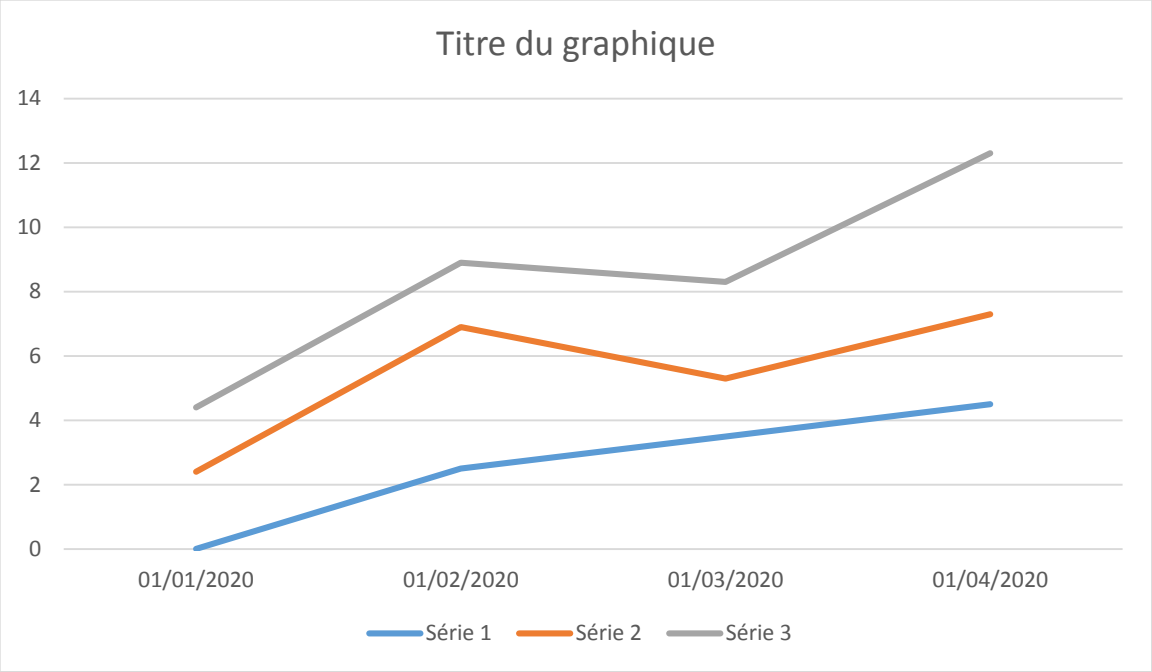


**المصدر:** NTERNATIONAL MONETARY FUND (April 2020) « WORLD ECONOMIC OUTLOOK REPORTS world Economic outlook : available at http://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020?:visited:(2020/04/30)

شهد سعر برميل النفط الأمريكي انخفاضا في 20 أفريل 2020 مسجلا أدنى مستوى في تاريخه، حيث سجلت عقود الخام الأمريكي الآجلة انخفاضا بنسبة 94% وبلغت مستوى 1,04 دولار للبرميل، ويعود هذا المستوى الذي سجله الخام الأمريكي "غرب تكساس الوسيط" الأدنى في التاريخ، فهذا الهبوط التاريخي في أسعار النفط بوصول سعر برميل النفط الى نحو دولار واحد فقط، ناتج عن انخفاض الطلب على النفط الخام بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، الذي نتج عنه ركود اقتصادي بسبب توقف عدد كبير من

[1] علي صالح، مرجع سابق، ص09.

الأنشطة الاقتصادية حول العالم مع انتشار الفيروس وتنفيذ الدول لإجراءات مكافحته، أسعار النفط تأثرت بالتراجع الكبير للطلب، خاصة من العالم أكبر مستهلك للخام في العالم بسبب تداعيات فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي من جهة، ومن جهة أخرى وجود مخزون كبير علما أنه في 10 أبريل 2020، توصلت "أوبك" وروسيا ودول أخرى، لخفض إنتاج النفط مؤقتا، حيث نص الاتفاق على إجراء تخفيضات في إنتاج النفط تبلغ 9,7 ملايين برميل يوميا في شهري ماي وجوان في المقابل تراجع سعر الغاز الطبيعي نحو 50% منذ بداية العام الجاري كنتيجة لفائض الإنتاج وتباطؤ الطلب ( INTERNATIONAL MONETARY FUND : 2020, P Html)

3-1 الأثر على الأسواق المالية:

**الشكل رقم (18): تطور نشاط الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (جانفي 2020-بداية أفريل 2020)**

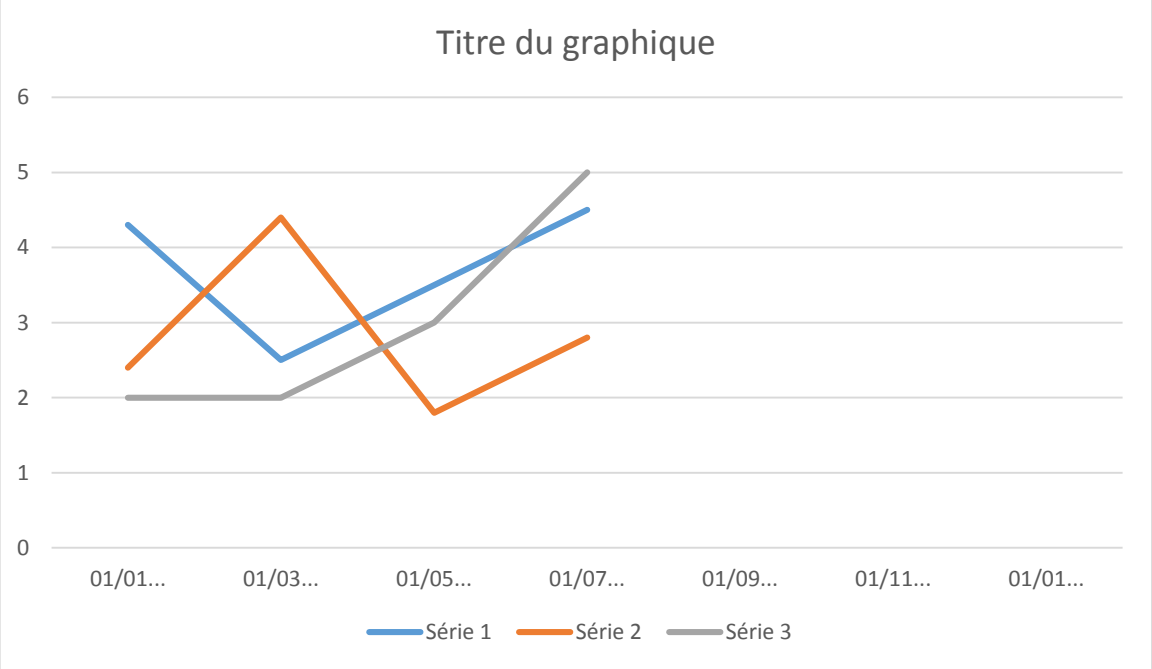


**المصدر:** INTERNATIONAL MONETARY FUND (April 2020) « WORLD ECONOMIC OUTLOOK REPORTS world Economic outlook : available at http://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020?:visited:(2020/04/30)

عانت الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم خسائر تاريخية في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، كنتيجة لتزايد عمليات بيع مكثفة مرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد، فقد شهد مؤشرا داو

جونز الصناعي ومؤشر فوتسي في لندن، ومؤشر نيكاي أكبر انخفاضات فصلية منذ الأزمة المالية العالمية عام 1987، حيث انخفضا بنسبة 23% و25% و7,5% على الترتيب، كما خسر مؤشر ستاندرد اند بورز 500 نسبة 20 في المئة خلال الربع الأول، وهو الأسوأ له منذ عام 2008، ويرى الخبراء أن تراجع أسعار الأوراق المالية في وقتنا الحالي أسوأ من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

**4-1 الأثر على أسعار الصرف:**

**الشكل رقم (19): تغييرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي لمجموعة من الدول: سبتمبر 2019-أفريل 2020**

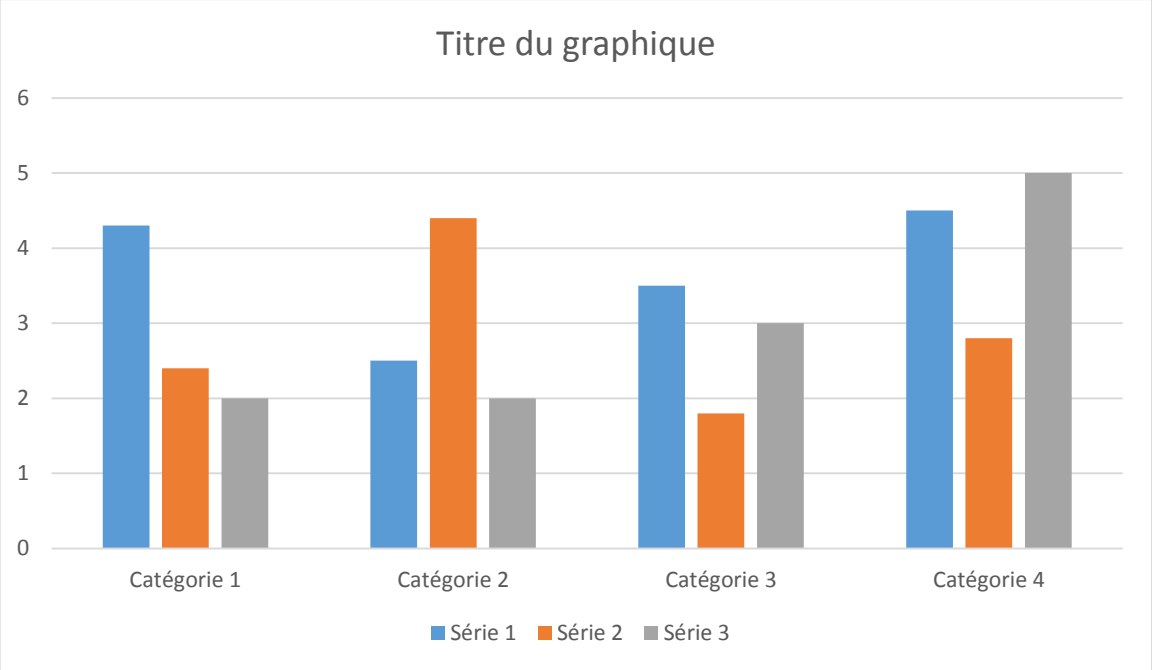


المصدر: INTERNATIONAL MONETARY FUND (April 2020) « WORLD ECONOMIC OUTLOOK REPORTS world Economic outlook : available at http://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020?:visited:(2020/04/30)

لقد شهدت أسعار الصرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض كنتيجة لانتشار تداعيات فيروس كورونا فمثلا الدولار ارتفع كما يبينه الشكل السابق بنسبة 8,55% والأورو بنسبة 3,09% في المقابل شهدت بعض الدول انخفاضا ملحوظا في أسعار صرف عملتها أهمها العملة النرويجية التي انخفضت ب12,97% والعملة الهندية تراجعت بنسبة 13,20%.

**1-5 قطاع السياحة والنقل الجوي:**

تعرضت صناعة الطيران لأضرار بالغة، مع تراجع حركة الطائرات، وتخفيض شركات الطيران الرحلات الجوية، وإلغاء المسافرون حجوزات رحلات العمل والعطلات، هذا نتج عنه أن يكبد قطاع السياحة على المستوى العالمي خسائر بلغت حوالي 62 مليار دولار أمريكي، فضلا عن شلل بجميع الوجهات السياحية على مستوى العالم.[1]

**الجدول رقم (08): تأثر إيرادات السفر في الاقتصاد العالمي**

| السوق | التأثير على إيرادات السفر (بالمليار دولار) |
|---|---|
| افريقيا | 4- |
| اسيا | 88- |
| أوروبا | 76- |
| أمريكا اللاتينية | 15- |
| الشرق الأوسط | 19- |
| أمريكا الشمالية | 50- |
| اجمالي قطاع الطيران | 252 |

**المصدر:** أكرم مدحت (2020) توقعات بأن تكون أوروبا الأكثر تراجعا في أعداد المسافرين، واسيا الأعلى هبوطا في إيرادات قطاع الطيران، مجلة news.travelyalla الالكترونية، متاح على الموقع، http://news.travelyalla.com/5643 تاريخ الاطلاع03/08/2021:

لقد تكبدت إيرادات قطاع النقل الجوي العالمي انخفاضا بقيمة 252 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2020، وهو ما يعادل 44% تراجعا مقارنة بعام 2019، نتيجة انخفاض مستويات الطلب على الأسواق المحلية والعالمية بنحو 65 %خلال الربع الثاني من 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

[1] أكرم مدحت، توقعات بان تكون أوروبا أكثر تراجع في عدد المسافرين، وسيا الأعلى هبوط في إيرادات قطاع الطيران، مجلة نيوز ترافل يالا، المتاح على الموقع www.travelyalla.com/03/08/2021

### 6-1 الاقتصاد الرقمي:

الأزمة العالمية الناجمة عن وباء فيروس كورونا دفعت نحو مزيد من النمو باتجاه عالم رقمي فأزمة (كورونا) أوضحت لنا للغاية أهمية التكنولوجيات الرقمية للاقتصاد والإدارة والمجتمع.

**الشكل (20): إيرادات شركات التكنولوجيا خلال الربع الأول من سنة 2020**

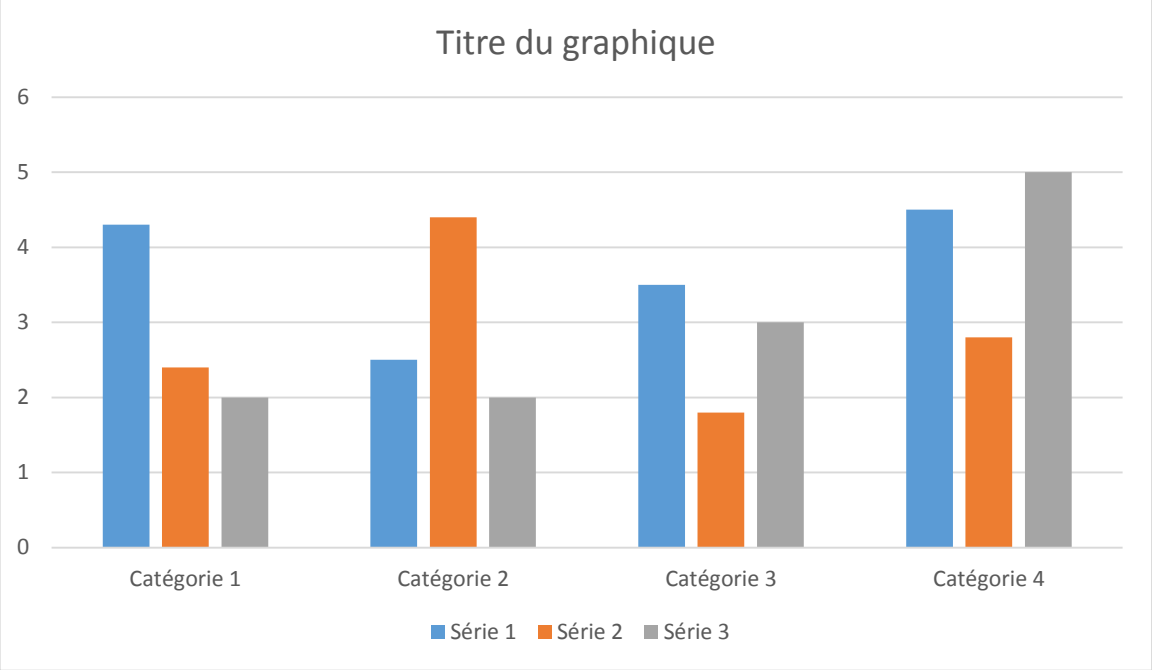


**المصدر**: lifeeconomy (2020) "إيرادات شركات التكنولوجيا يتجاهل فيروس كورونا"، متاح على الموقع http://www.facebook.com/Life.Economy تاريخ الإطلاع: (04/ 08/ 2021).

## المبحث الثاني: الأثار الاقتصادية والتجارية لـ جائحة كورونا على الجزائر.

يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على دراسة الآثار الاقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر، مع تسليط الضوء على الجهود والإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات الاقتصادية للفيروس في الجزائر.

### المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على قطاع الصناعة والتجارة في الجزائر:

#### أولا: تداعيات جائحة كورونا على قطاع الصناعة

يعتمد كل من القطاع الصناعي والاستهلاكي في الجزائر بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبر الصين من بين أهم موردي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم، إضافة الى بعض المعدات الطبية والصيدلانية، كما تعتبر المصانع الصينية المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، وإذا نظرنا الى حظيرة السيارات في الجزائر خاصة وسائل النقل والشاحنات، فإن مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الصين، وفي ظل غلق المصانع الصينية، فإن قطاع غيار السيارات في الجزائر سيعرف بدوره عجزا بشكل

ملحوظ، كما توفر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية، على غرار الهواتف ولوازم الاعلام الالي.[1]

وقد انخفض الإنتاج الصناعي في القطاع العام الوطني بنسبة 6،7% في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وبعد التغيرات الإيجابية في الربع الثالث من عام 2018، من جانبها سجلت "المناجم والمهن" تغيرا سلبيا للربع الرابع على التوالي، بتراجع نسبته 4،8% في الربع الأول من عام 2020، وينطبق الأمر نفسه على الأنشطة الأخرى، وعلى رأسها مواد البناء، وصناعات النسيج، التي انخفض إنتاجها بنسبة 11,5% و14,6% على التوالي في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (ONS ،2020)

**ثانيا: تداعيات جائحة كورونا على قطاع التجارة في الجزائر:**

سيؤدي تدهور أسعار النفط الى ما دون 40 دولار للبرميل بسبب جائحة كورونا الى انخفاض الحاد في عائدات التصدير ب-51% مما سينجم عنه زيادة العجز التجاري الى 18,2% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري الى ذروته، عند 18,8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي بدون اتخاذ مزيد من التدابير، ستنخفض الاحتياطات الى 24,2مليار دولار أو حوالي 6,1 أشهر من الواردات في نهاية 2020.

من جهة أخرى ومنذ بداية الوباء في الصين، تكبدت شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات من الصين ب25% من إجمالي واردات الجزائر أي 8 مليارات دولار، والقطاعات الأكثر تضررا كانت البناء والأشغال العامة بدورها أعلنت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (Safex) عن تأجيل جميع المعارض وانفعاليات المقررة لشهري مارس وأبريل 2020، وهو معرض البيئة والطاقة المتجددة الدولي، والمعرض الدولي للزيتون وزيت الزيتون ومشتقات الزيتون، والمعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلالم المتحركة " Lift Expo"، والألعاب الكوميدية المغاربية، ومعرض الجزائر الدولي للسياحة ومعرض باتيماتيك "Batimatec " للفاعلين في مجال المركبات الصناعية، ارتفعت أسعار الخضار والفاكهة بشكل حاد في 17 مارس بعد الانتشار السريع كورونا في البلاد، في 24 مارس، سجلت المحال التجارية ومحلات السوبر ماركت عبر الوطن نقصا في السميد القمح الصلب (والدقيق) القمح اللبن

[1] ضويفي محمد وبن مبارك راضية، تأثير جائحة كورونا على مبدأ حرية ممارسة النشاطات التجارية، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34، ص 262-263.

بسبب التوافد الكبير للمواطنين بعد التوجيهات التي تلقتها مصالح الدرك الوطني والشرطة وفرق مراقبة الجودة وقمع الغش من السلطات العليا، قامت بتكثيف حملاتها ضد المضاربين والمحتكرين في كامل الولايات وتمكنت من حجز مات الأطنان من المواد التي كانت تشهد ندرة، كما زادت الجزائر إمدادات القمح اللين الى المطاحن الى 6،3 مليون قنطار في مارس مقارنة ب5,8 م. ق في فيفري و5,7م. ق في جانفي.[1]

**المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة:**

كشفت وزارة المالية الجزائرية، أن خسائر شركات القطاع الحكومي في الطاقة النقل والسياحة بسبب فيروس كورونا، بلغت نحو 620 مليون دولار، وفيما يلي أهم الأرقام المتعلقة بخسائر القطاعات الاقتصادية والتي تضمنها تقرير اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتخفيف من اثار الوباء على الاقتصاد الوطني (تشرف عليها وزارة المالية):

- الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية: سجلت خسائر خلال الفترة من 20 مارس الى 29 أبريل 2020 بقيمة 288 مليون دج في مجال نقل المسافرين و72 مليون دج بالنسبة لنقل البضائع، بينما بلغت الأعباء الاستثنائية المتعلقة بتغطية وسائل الوقاية 106 مليون دج، وجاءت هذه الخسائر بعد تعليق 280 رحلة يوميا (–4,9 مليون مسافر).
- الخطوط الجوية الجزائرية: سجلت خسائر في الفترة بين 18 مارس و30 أبريل ب 31،16 مليار دج وتتوقع ارتفاع هذه الخسائر الى 35 مليار دج بنهاية السنة (دون احتساب التسديدات المحتملة للزبائن) ويأتي ذلك بعد إلغاء 4357 رحلة في هذه الفترة وهو ما يمثل 1,07 مليون مقعد.
- مجمع النقل البري للمسافرين (ترانستيف): يجلب خسارة اجمالية ب 1,32 دج بنهاية أبريل، ويأتي ذلك بعد التوقف التام لنشاط النقل بواسطة الحافلات والترامواي والمترو والنقل بالكابل ونشاط محطات الحافلات.
- مجمع "غاتما": خسائر ب 792،84 مليون دج بنهاية مايو بسبب توقف جميع سفن نقل المسافرين و326,25 مليون دج بسبب خفض خدمة الشحن عبر السفن ب 30 بالمائة وخسائلا ب 95 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية الراسية في الموانئ الوطنية وخسائر ب 80 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية فيما يخص نقل الحاويات والبضائع الى

[1] خالد منه، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا المستجد في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص02.

الموانئ إضافة الى 156 مليون دج بسبب ضمان الحد الأدنى من الخدمة التي يفرضها انخفاض عدد عمال ورشات الصيانة لوحدات الجزائر ووهران وبجاية.

- مجمع خدمات الموانئ "سيربور": خسائر في رقم الأعمال ب 378,19 مليون دج (الإذاعة الجزائرية، 2020).

إضافة لما سبق، يتوقع الاتحاد الدو النقل الجوي أعداد المسافرين انخفاضا في أعداد المسافرين في تسع دول عربية تلعب بها قطاعات الطيران دورا بارزا بنحو 114 مليون مسافر من بينها الجزائر بسبب جائحة كورونا حيث أدى انتشار هذا الفيروس الى انخفاض في أعداد الوظائف في قطاع الطيران في الجزائر بنحو 5,8 مليون مسافر.[1]

**الشكل (21): تداعيات أزمة كوفيد 19 على قطاع الطيران في الدول العربية-الانخفاض المتوقع في إيرادات القطاع والناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)**

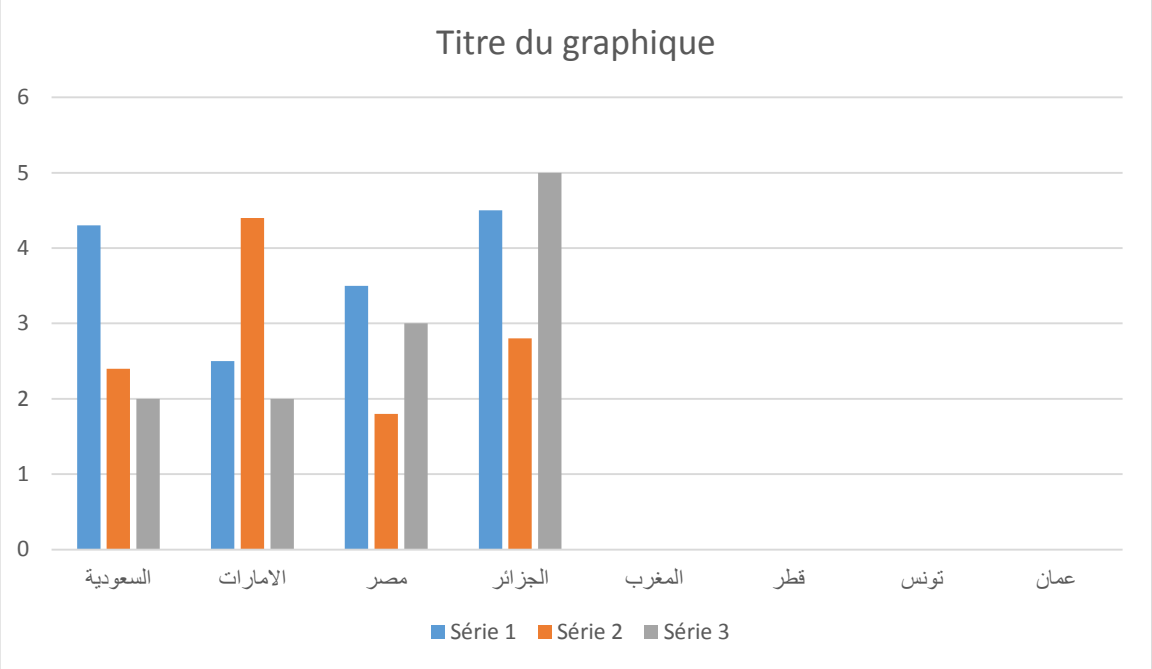


**المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على صندوق النقد العربي www.amf.org.ae

من خلال البيان أعلاه نلاحظ تراجع إيرادات قطاع الطيران في الجزائر بنحو 0,8مليار دولار، وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ب 3,1 مليار دولار، وهذا يرجع الى الإجراءات التي قامت

[1] هبة عبد المنعم، تداعيات ازمة فيروس كورونا على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي، ص06.

بها الحكومة الجزائرية والمتمثلة في تعليق الرحلات الجوية الداخلية والدولية. (هبة، 2020، صفحة 06)

أما قطاع السياحة فقد قررت الوزارة خسارته على النحو التالي (الإذاعة الجزائرية، 2020).

- الفنادق الخاصة ووكالات السياحة والسفر: تسبب توقف النشاط في نقص رقم الأعمال ب 27,3 مليار دج شهريا.
- مجمع الفندقة والسياحة والمعالجة بالمياه: نقص في رقم الأعمال ب 2,7 دج شهريا.
- الديوان الوطني الجزائري للسياحة: 87,6 مليون دج شهريا.

**خلاصة الفصل:**

ويصعب في هذه اللحظة تحديد وحصر مستوى مختلف آثار إنتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والجزائري، لان آثار هذه الجائحة لها تداعيات على المستو المتوسط والطويل إلا أنه لحد اللحظة كانت تأثيرات الجائحة شاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية مؤدية إلى تراجع التجارة الخارجية في الجزائر وأيضا شاملة للمؤشرات الاجتماعية وهي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

# خاتمة

## خاتمة عامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثيرات جائحة كوفيد-19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية، وفيما إذا كانت ستعيد تشكيل شبكات الإنتاج الدولية. وخلصت الدراسة إلى أن نظم الإنتاج الدولية تعاني من أزمة حادة بسبب تعطل سلاسل التوريد العالمية الأمر الذي قد ينذر بتراجع انتشار سلاسل القيمة العالمية بعد أن شهدت عقدين من النمو الكبير بداية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، تبعه عقد من التباطؤ خاصة أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008-2009، واليوم توحي الدلائل بأن سلاسل القيمة العالمية قد تشهد تراجعا خلال العقد القادم، فقد كشفت أزمة كوفيد -19 مدى هشاشة هذه السلاسل أمام الأزمات، خاصة مع تزايد التوجه التخلي عن الاعتماد المفرط على الصين كمورد رئيسي للأجزاء والمكونات لعد د من الصناعات العالمية، وزيادة التوجه الداخلي والبحث عن موردين ضمن النطاق الجغرافي الإقليمي بهدف تقصير سلاسل القيمة وتقليل المخاطر هذا من جهة واستهداف تنويع قاعدة الموردين لضمان مرونة سلاسل التوريد من جهة ثانية.

ورغم أن البلدان الأفريقية بشكل عام غير مندمجة بشكل فعال بسلاسل القيمة ويقتصر دورها على التوريد بالموارد الطبيعية إلا أنها تأثرت بانخفاض الطلب على المواد الأولية، كما تعاني البلدان المصدرة للنفط كالجزائر من انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية وهو ما يطرح ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي خاصة وأن الصناعات الأبرز في البلدان الإفريقية تتلاءم مع تشكيل سلاسل القيمة الإقليمية، و منه سوف يكون التأثير مباشر على التجارة الدولية و المبادلات الخارجية .

**نتائج الدراسة:**

قد تم التطرق لموضوع الدراسة من عدة جوانب للتوصل إلى نتائج تبين أن لأزمة كوفيد 19 دور في التأثير عل التجارة الخارجية، وبالتالي يمكن تحديد النتائج المتحصل عليها كالتالي:

- فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية
- والاجتماعية على المستوى العالمي، حيث صنع حالة صعبة ونظام صحي معقد آثر على البشر في منطقة انتشاره الصين وانتقل إلى اغلب دول العالم، مخلفا آثار كبيرة على صحة المجتمعات والعديد من الخسائر في الاقتصاد.
- أثر فيروس كوفيد -19 على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية، المالية والاقتصادية
- الكبيرة بين الصين والجزائر، فباعتبار الصين هي الملمون الأكبر للجزائر بالسلع، فان توقف

- النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في الصين أدي إلى نقص في الطلب على المنتجات
- البترولية وتراجع الصادرات الصينية ل لجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري
- الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية،
- اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا ساعدت على التحكم
- في تداعياته السلبية، وذلك فيما بخص العديد من الأوامر والتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية من توقيف الدراسة والنشاط التجاري، الحجر المنزلي للعديد من الولايات، و العديد من القرارات الأخرى في مجالات مختلفة.
- أن الاقتصاد مبني على الإنسان. وإذا كان الإنسان هو المتضور من فيروس كورونا فسيتضرر
- بالتالي الاقتصاد، فأزمة فيروس كورونا أزمة إنسانية تنعكس على القطاع الاقتصادي الحقيقي.
- ضرورة إنشاء مركز وطني في جميع الدول بما فيها الجزائر لإدارة الأزمات والكوارث الصحية تابع الوزارات الصحة يعتبر كنقطة التقاء المعلومات الصحية لمتخذي القرار مبني على المعلومات الدقيقة والسليمة في حال الأزمات بمختلف مستوياتها، والذي يعتبر مقياسا مهما لأداء فروع المراكز والمستشفيات وأماكن التجمعات البشرية.

**التوصيات**

- أفرزت هذه الأزمة العديد من الصدمات الخارجية، وهو ما أدى إلى ضرورة النظر نحو تقليص العولمة وإتباع نهج أقل انفتاحا في السفر والهجرة.
- ضرورة قيام المزيد من الشركات بتقييم مخاطر تعطل سلاسل التوريد العالمية والفوائد المترتبة
- على خفض التكاليف وإدارة المخزون في الوقت المناسب وزيادة الكفاءة
- ضرورة قيام الجهات التنظيمية المالية تقي يم مدى خطورة انتقال مخاطر السيولة من البنوك
- إلى الجهات غير المصرفية بشكل جدي أكثر.
- ينبغي أن تعمل السلطات الصحية مع قطاعات السفر والنقل والسياحة لتقديم ما يلزم من
- المعلومات إلى المسافرين يهدف الحد من المخاطر العامة ل لإصابة بالأمراض التنفسية الحادة،
- وذلك من خلال عيادات الصحة أثناء السفر ووكالات السفريات ووكلاء النقل وفي نقاط الدخول.
- انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، حتم على الجزائر ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد
- الوطني وتشجيع الإنتاج والاستثمار في الجزائر، والعمل على ضرورة إقناع المستوردين الجزائريين
- بالإنتاج والتحول للاستثمار لتوفير مخزون من المنتجات يستغل وقت الأزمات الطارئة

# قائمة المراجع

**المراجع:**

**أَوَّلا: المراجع باللغة العربية**

**1) قائمة الكتب**


1. أحمد أبو الفتوح على الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، الطبعة الأولى، مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
2. أحمد السيد مصطفى، ط2، 1999، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار الكتاب للنشر، القاهرة.
3. أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
4. أسامة بشير الدباغ واثيل الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مطبعة المنهاج، عمان، 2003.
5. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية: التجارة الخارجية الصادرات والواردات التعريفة الجمركية السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ،2006.
6. حازم البدوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2016.
7. حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة.
8. حمدي عبد العظيم. اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق.
9. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، مصر،1996.
10. خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
11. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر والتوزيع ،2001، سوريا.
12. سالم توفيق النجفي، موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
13. ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.

14. السيد محمد أحمد السريتي، أحمد الخضاروي، الاقتصاد الدولي، دار فاروق للنشر، الطبعة الاولى، السعودية،2017.

15. سيف سعيد السويدي، مدخل لأسس الاقتصاد، الطبعة السادسة، مطبعة الدوحة الحديثة، الدوحة، 2002.

16. طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

17. عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

18. عبد الحليم كراجة واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، 2001.

19. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

20. عماد محمد الليثي، الرأسمالية الأمريكية من النشأة الى احتلال العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

21. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

22. محمد ذياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهى اللبناني، بيروت، 2010

23. محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر، الأردن

24. محمد عدنان مراد، 1999، **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي**، دار دمشق للطباعة والنشر–دمشق.

25. محمد عزت غزلان، الاقتصاد الكلي الحسابات، النظرية السياسية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

26. نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007.

27. هايد 1985W.HEYD، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى (ج1) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

28. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، العراق، 2010.

**2) قائمة المذكرات**

1. بالحبيب عبد الكامل، أثر التجارة الخارجية على التوازن التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامع غرداية، الجزائر، 2010-2011.
2. الحديثة، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012-2013.
3. حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
4. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.
5. سامة روبين القلعاوي، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1999 .
6. سعداوي سلمى، رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قالمة، 2020.
7. سويح زواوية، أثر تكاليف النقل البحري على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور الطاهري مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017.
8. سويح زواوية، أثر تكاليف النقل البحري على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور الطاهري مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017.
9. طيفور شريفة، واقع التجارة الخارجية في الجزائر دراسة حالة ميناء مستغانم، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017-2018.
10. عفيفة بجاي شوكت، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2007.

11. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2012.

12. قصي عبود فرج الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 1995.

13. مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2003.

**التقارير والمجلات**

1. شوقي عبد القوي عثمان،1990، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، تصدير المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت.
2. محمد حمدي علي، 1913، الاكتشافات الجغرافية، المطبعة الجمالية – القاهرة.
3. عبد الواحد الغفوري، 2000، العولمة والغات، متبة مدبولي، القاهرة.
4. توماس ماير، ترجمة: أحمد عبد الخالق، النقود والبوك والاقتصاد، ط1، الرياض، السعودية، 2002
5. حاكمي بوفحص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد7 ، جامعة وهران، الجزائر.
6. سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعي، الإسكندرية، مصر،2004.
7. خروف منير، مطبوعة دروس المالية والتجارة الدولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015-2014.
8. عبد الحسن الجليل الغالبي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد28 ، جامعة الكوفة، العراق، 2009 .
9. قصي عبود الجابري، تحليل صدمة الطلب والدور الحركي لتوقعات التضخم في الاقتصاد العراقي المحاصر، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد خاص بالمؤتمر العاشر، 1998.
10. أحمد بريهي العلي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 1، 2010.

11. فواز جار الله وهيثم أكرم سعيد، تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، العدد 25، 26، 2009.

12. جهاد أزعور، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكتوبر 2020.

13. علي صالح، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، العدد الرابع، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

14. أكرم مدحت، توقعات بان تكون أوروبا أكثر تراجع في عدد المسافرين، وسيا الأعلى هبوط في إيرادات قطاع الطيران، مجلة نيوز ترافل يالا، المتاح على الموقع:

www.travelyalla.com/03/08/2021

15. ضويفي محمد وبن مبارك راضية، تأثير جائحة كورونا على مبدأ حرية ممارسة النشاطات التجارية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34.

16. خالد منه، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا المستجد في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

17. هبة عبد المنعم، تداعيات ازمة فيروس كورونا على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي.

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**

1. Jamal, Naji : Commerce international : Théories techniques et applicationsPédagogique Inc. Québec, Canada, 2005.
2. Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, economics principles, problems and policies, 15th, Ed, McGraw Hill, New York, 2002 ; p297.
3. Arthur O Sullivan and others, Economics Principles, Applications, and Tools, 6th Ed, Pearson, New York, 2010, p196.
4. N. Gregory mankiv, macroeconnomics, 7th Ed, worth publishers, New york, 2010.
5. Arthur O.Sullivan and steven M. Sheffrin, economics principles and tools, 5th, peason prentice hall, New Jersey, 2006.
6. William J. Baumol and Aslan S.Blinder, economics principales and policy, 11 th Ed, south Westem, china, 2009, p595.

7. Andrew B.Abel and Ben S.Bermanke, Macroeconomics, 5th Ed, pearson, India, 2005.
8. Robert, J Goedon and Stanley G. Harris, Macroeconomics, 11 th Ed, pearson, New york, 2009.
9. Campbell R. McConnell and stanley, L.Brue, Macroeconomics priciples, problems and policies, 17 th Ed, McGraw Hill, NEW YORK, 2008.
10. Nouriel Roubini and bard setser, the effects of the recent oil price shock on the U.S and global economy, 2004. (WWW.STEM.nyn.edu)